



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميللة  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع: ...../2016

القسم: علوم التسيير  
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية  
الشعبة: علوم التسيير  
التخصص : مالية وبنوك

مذكرة بعنوان :

دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة  
دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية وبنوك "

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة:

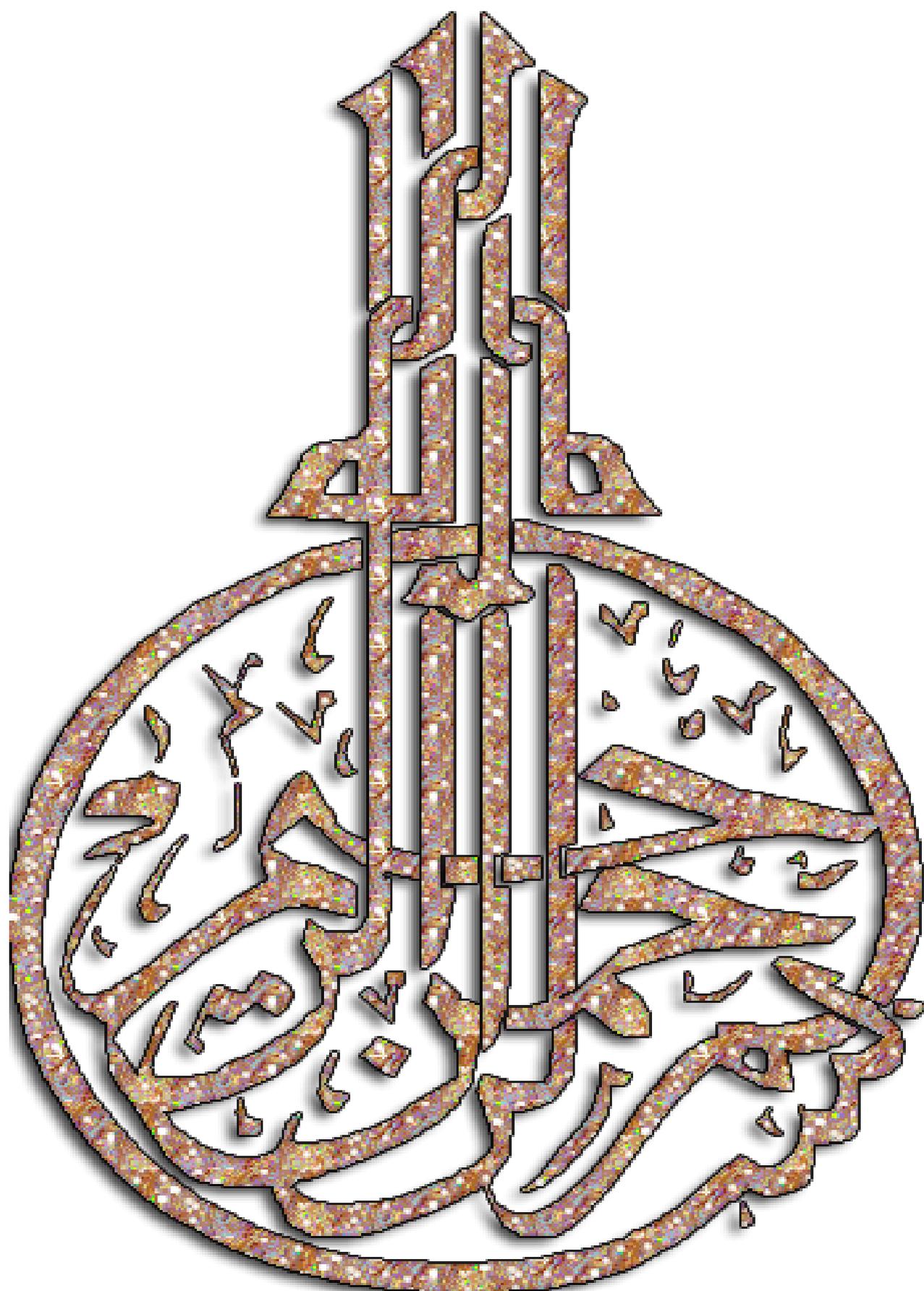
بنون خير الدين

حليس سميرة

لجنة المناقشة :

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي لميلة	أبوبكر بوسالم
مناقشا	المركز الجامعي لميلة	قرني هشام
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي لميلة	بنون خير الدين

السنة الجامعية: 2015/2016



# الإهداء

أهدي عملي هذا المتواضع إلى:

أمي الغالية

من تحت قدميها جنان الرحمن

والدي العزيز

إلى مثالي الأعلى

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل عائلتي وأصدقائي

إلى زوجي العزيز وعائلته

إلى كل أساتذتي في كل الأطوار التعليمية

إلى كل من علمني حرفا

إلى كل طالب علم

سميرة



## شكر وعرافان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"  
الحمد لله عدد خلقه وزينة عرشه ومداد كلماته جهدا طيبا كثيرا مباركا فيه  
كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه أنعم بكرمه لإتمام هذا العمل  
المتواضع والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين أما بعد:  
أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "بنون خير الدين" على قبوله  
الإشراف على هذا البحث وعلى نصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة  
كما أتوجه بالشكر والعرافان إلى أعضاء لجنة المناقشة  
ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر إلى من قدم لي يد العون  
وساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل  
جزاكم الله عني خير الجزاء

سميرة



## الملخص:

يعالج هذا البحث واحدا من المواضيع التي تعنى بالدراسة والاهتمام في وقتنا الحالي ألا وهي دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أن هذه الأخيرة تستمد أحكامها من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي ينطلق من كون الإنسان كيان معنوي لا مادي فقط، فالبنوك الإسلامية تقوم بجمع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات والاستشارات بما يخدم الفرد المسلم ومجتمعه، وهي في هذا تسعى إلى تحقيق عدالة التوزيع بوضع الأموال في إطارها الصحيح والتي تتجلى في عملياتها الاستثمارية على عكس ما نجده في الأنظمة الوضعية، التي تهتم بالإنسان من الجانب المادي فقط مع غياب عنصر الأخلاق والقيم، خلصت هذه الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن طريق دراسة واحد من البنوك الذي يعمل بالطريقة الإسلامية ألا وهو البنك الإسلامي الأردني عالجنا من خلاله الصيغ التي يقدمها وكيف يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتمويلات التي يقدمها في المجال الاجتماعي، والمحافظة على البيئة .

**الكلمات المفتاحية:** البنوك الإسلامية، التنمية المستدامة، الصيغ التمويلية.

### Abstract:

**This research deals with and of the topics that deal with the study and attention at the present time, namely the role of Islamic banks in the achievement of sustainable development where the latter derives from the teachings of Islam which stems from the fact that only its provisions human moral entity not a physical, Islamic banks collect money and employment and the provision of services and consulting in order to serve the individual Muslim and his community, which in this endeavor to achieve distribute put money into perspective, justice and that is reflected in the investment operations, contrary to what we find in contemporary legal systems, that are interested in human beings than the physical side only in the absence of morality element and value .**

**This study concluded that Islamic banks seek to achieve sustainable development through the achievement of economic, social and environmental dimension through a study of banks, who works Islamic way .**

**Naudy the Islamic bank of Jordan tackled through formulas offered and how it contributes to the economic development finance provided in which that social sphere preservation of the environment.**

**Keywords :** Islamic banks, sustainable development, financing formulas

مقدمة

يشهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كانتشار الفقر والبطالة والجوع والحروب واستنزاف الثروات والصراع عليها، بالإضافة إلى الإختلالات البيئية الحاصلة كالتلوث وفقدان التنوع الحيوي والتي أصبحت لا تهدد تقدم الإنسان ورفاهيته فقط بل أيضا وجوده وحياته على هذا الكوكب .

من هنا جاءت فكرة تبني نموذج للتنمية المستدامة يراعي جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية طوال ممارسة الحياة الاقتصادية، إذ صرح الكثير من رجال الفكر والاقتصاد والسياسة أن التنمية المستدامة هي الأداة الناجحة لعلاج هذه الإختلالات ولتجنيب العالم الانعكاسات السلبية لتطبيق النموذج التنموي التقليدي خلال العقود الماضية كما يرون أنه من الواجب على كل الدول والمؤسسات ومختلف الجهات القيام بدور فعال في تحقيق التنمية المستدامة .

كما يلعب الجهاز المصرفي في أي بلد دورا هاما وفعالا خاصة في مجال تعبئة الموارد، ودفعها لتحقيق الأهداف التنموية التي تصبوا إليها، ومن هنا يبرز الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة وفقا لطبيعتها التي تختلف عن طبيعة البنوك التقليدية من حيث الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية السمحاء وعدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء .

### أولا: إشكالية الدراسة

إن البنوك الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية المصرفية تقوم بجمع الأموال وتوظيفها وتقديم خدمات مصرفية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية ويخدم المجتمع وعدالة التوزيع، وكل هذا بوضع المال في المسار الصحيح له، كما تلتزم البنوك الإسلامية في مختلف عملياتها الاستثمارية بأسس وأركان الاقتصاد الإسلامي والذي يبرز من بينها البعد الاجتماعي، وتحقيق التوازن في المجتمع الإنساني وربط أهداف التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وعلى ضوء ماسبق يمكن صياغة الإشكالية المطروحة في التساؤل الرئيسي التالي :

### ما هو دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة؟

تحت هذا التساؤل الرئيسي تندرج الأسئلة الفرعية التالية :

- هل يختلف مفهوم التنمية المستدامة في الاقتصاد الوضعي عنه في الاقتصاد الإسلامي ؟
- ماهي مختلف الأدوات والآليات التي تستخدمها البنوك الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة؟
- ماهو واقع تحقيق التنمية المستدامة على مستوى البنك الإسلامي الأردني ؟

## ثانيا: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

- يمكن أن تساعد الطبيعة الخاصة والمميزة للبنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة بصورة فاعلة

الفرضيات الفرعية :

- يتفق مفهوم التنمية المستدامة في الاقتصاد الوضعي مع مفهومها في الاقتصاد الإسلامي في الكليات وتختلف في الجزئيات .
- تتعدد الأدوات والآليات التي تستخدمها البنوك الإسلامية لتشمل كل النشاطات والمجالات مما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة .
- يساهم بنك الأردن في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مجموعة من الإجراءات والأدوات.

## ثالثا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية :

- 1- إعطاء صورة واضحة عن التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية .
- 2- بيان دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه الاستثمارات للقطاعات الأساسية في المجتمع .
- 3- بيان دور وكفاءة أساليب وصيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية .

## رابعا: أهداف الدراسة

يهدف بحثنا إلى اختيار جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- 1- التعرف على ماهية البنوك الإسلامية، ورصد مختلف مساهماتها التمويلية والتنموية .
- 2- إبراز قدرة البنوك الإسلامية على تحقيق التنمية المستدامة نظرا لما تقدمه من خدمات اجتماعية وغيرها .
- 3- تحديد الأساليب التي تتبعها البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة.

## خامسا: أسباب اختيار الموضوع

من بين الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا البحث مايلي :

- 1- نقص الأبحاث والدراسات التي تقوم بها البنوك الإسلامية في مجال التنمية المستدامة .
- 2- إبراز الأهمية والدور الكبيرين للتنمية المستدامة .
- 3- التعمق في الدراسات المتعلقة بالبنوك الإسلامية .

#### سادسا: صعوبات الدراسة

كأي بحث علمي فإن هذه الدراسة واجهت صعوبات أهمها:

- 1- صعوبة الحصول على بعض الإحصائيات في البنك الأردني .
- 2- شح وقلة المراجع فيما يخص التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي لأن جل المراجع تحتوي على جزئيات صغيرة .

#### سابعا: منهج الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات إعتدنا على المناهج التالية :

\***المنهج التاريخي:** قمنا باستخدامه في نشأة وتطور البنوك الإسلامية.

\***المنهج الوصفي:** من خلال وصف الأسس الفكرية للبنوك الإسلامية، وكذا وصف التنمية المستدامة من حيث ماهيتها وأهدافها وأبعادها .

\***المنهج التحليلي:** من خلال تحليل دور وإسهامات البنوك الإسلامية في مجال التنمية المستدامة.

#### ثامنا: -مجال الدراسة

-**المجال المكاني:** البنك الإسلامي الأردني .

-**المجال الزمني:** دراسة التقارير المالية للبنك الإسلامي الأردني في الفترة : (2010، 2011، 2012، 2013، 2014).

#### تاسعا: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في البنك الإسلامي الأردني .

#### عاشرا: أدوات الدراسة

تتمثل أدوات البحث في فيما يلي:

-اعتمدنا في الجانب النظري على من البحث على المسح المكتبي بالإطلاع على مختلف المراجع تنوعت بين الكتب والمجلات والملتقيات والمداخلات ورسائل الدكتوراه والماجستير .

-أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على التقارير المالية السنوية للبنك محل الدراسة بالإضافة إلى شبكة الانترنت وقانون البنك الإسلامي الأردني .

#### إحدى عشر: الدراسات السابقة

وفيما يلي عرض لعدد من الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث:

#### -الدراسة الأولى:

جاءت هذه الدراسة بعنوان: معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، من إعداد الباحث ميلود بن مسعودة وبإشراف الدكتور صحراوي مقلاتي، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر، عام 2008، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة معايير التمويل والاستثمار القائمة على سلامة المشروعات الاستثمارية من كل جوانبها، بالإضافة إلى إبراز كفاءة وفعالية أساليب وصيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية .

وقد استفدت من هذه الدراسة من خلال معرفة دور صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.

#### -الدراسة الثانية :

الوظيفة التنموية للمؤسسات المالية الإسلامية، دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية، من إعداد الباحث جميل أحمد وبإشراف الدكتور محمد ناصر ثابت، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، عام 1996.

هدفت هذه الدراسة إلى الرد على الإدعاء القائل بأن العمل المصرفي في الأموال لا يكون إلا من خلال المنهج الربوي المرتكز على أساس الفائدة في الأخذ والعطاء .

كما هدفت الدراسة أيضاً لمعرفة الطريق لحشد الموارد المتاحة على كل صعيد من أجل العمل من أجل التنمية الشاملة في البلاد الإسلامية وفقاً للظروف والاحتياجات المختلفة.

ومن نتائج الدراسة نذكر مايلي :

-أن البنوك الإسلامية قدمت بدائل وحلولاً واقعية للمعضلات الاقتصادية التي ظهرت كنتيجة حتمية للنظم الربوية السائدة .

-أن البنوك الإسلامية رغم قصر المدة التي مارست فيها أنشطتها قد فجرت تيارا فكريا في مجال المعاملات الإسلامية وذلك من خلال أساليب: المضاربة، المشاركة، المرابحة والإجارة.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في الجانب النظري للبحث، كون الباحث تطرق إلى الدور التنموي للبنوك الإسلامية بالإضافة إلى صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية .

### -الدراسة الثالثة:

جاءت هذه الدراسة بعنوان صيغ وأساليب التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية مع دراسة ميدانية لبنك البركة الجزائري، من إعدادا الباحثة زرجم جليلة وبإشراف الدكتور بن بوزيان محمد، قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير نقود بنوك ومالية، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان الجزائر، عام 2007، تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى استجابة الصيغ والأساليب التمويلية الإسلامية في ظل التطورات الراهنة للمتطلبات المستجدة .

حيث استندت من هذه الدراسة في معرفة مختلف أنواع وأساليب التمويل الإسلامي من مشاركة ومضاربة ومرابحة ومساهمتها في تمويل الاستثمارات من خلال دراسة حالة بنك البركة الجزائري ذات الطبيعة الإسلامية .

### اثنا عشر: هيكل البحث:

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة، واختبار صحة الفرضيات ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول سبقتها مقدمة للإحاطة بالموضوع وتليها خاتمة تضم أهم التوصيات والنتائج.

تناولنا في الفصل الأول والمعنون تحت اسم مدخل للتعريف بالبنوك الإسلامية، من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية البنوك الإسلامية والمبحث الثاني تناولنا فيه مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، أما المبحث الثالث والأخير جاء تحت عنوان صيغ التمويل في البنوك الإسلامية .

الفصل الثاني جاء تحت عنوان التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية تناولنا فيه ثلاث مباحث المبحث الأول تحت عنوان مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، أما المبحث الأخير تناولنا فيه مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية المستدامة .

الفصل الثالث والأخير جاء بعنوان التنمية المستدامة على مستوى البنك الإسلامي الأردني تناولنا في المبحث الأول البنك الإسلامي الأردني، والمبحث الثاني خصص للحديث عن إسهامات البنك الإسلامي الأردني في تحقيق التنمية المستدامة.



## الفصل الأول:

مدخل للتعريف بالبنوك الإسلامية



## تمهيد:

تعد البنوك الإسلامية من الهياكل القانونية والاقتصادية الأساسية في المجتمع حيث لعبت ولا تزال تلعب دورا مهما في تنمية اقتصاد الدول من خلال آلياتها المخصصة للتمويل والاستثمار، والتي تختلف بدورها عن آليات التمويل والاستثمار في البنوك التقليدية (الربوية)، كما تعمل البنوك الإسلامية بدورها على تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق منفعة الفرد والمجتمع في مختلف المجالات التنموية والاجتماعية وغيرها.

ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على ماهية البنوك الإسلامية، وأهم الخصائص المميزة لها، والأهداف التي تسعى إليها، والتعرف على صيغ وأساليب استثمار الأموال المجمععة لدى البنوك الإسلامية ويتم كل هذا من خلال ثلاث مباحث.

**المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية.****المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية.****المبحث الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية.**

## المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

منذ أن ظهرت البنوك الإسلامية في عالمنا الإسلامي، وهي تزداد أهمية يوماً بعد يوم وذلك لأنها أصبحت تعتبر ميزان التقدم الاقتصادي للدول، فكلما ازدادت إمكاناتها ونشاطاتها المالية، انعكس ذلك على الاقتصاد العام للدولة، وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للبنوك الإسلامية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

### المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

سنتناول في هذا المطلب مفهوم البنوك الإسلامية ونشأتها والتطورات التاريخية التي مرت بها.

#### الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية

تعددت تعريفات البنوك الإسلامية وسنحاول فيما يلي عرض بعض منها:

**أولاً:** البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً، وتلتزم في نواحي نشاطاتها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية. (1)

**ثانياً:** البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء المجتمع وتحقيق التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي له. (2)

**ثالثاً:** البنك الإسلامي هو البنك أو المؤسسة المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً. (3)

من خلال ما سبق نستنتج أنه وإن اختلفت تعريفات البنوك الإسلامية في صياغتها فإنها تتفق في مضمونها على تبني هذه البنوك في جميع معاملاتها الأسس والضوابط الشرعية وعليه يمكننا صياغة التعريف التالي:

<sup>1</sup> - فيلح حسن خلف، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، عمان-الأردن، 2006، ص: 384.

<sup>2</sup> - محمد حربي عريفات، سعيد جمعة عقل، إدارة البنوك الإسلامية، مدخل حديث، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2009، ص:

109.

<sup>3</sup> - فيلح حسن خلف، مرجع سيق ذكره، ص: 384.

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية نقدية تسعى إلى جمع الموارد وتوظيفها في مشاريع تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، محققة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامي.

إذ نلاحظ أن هناك ثلاث سمات مشتركة في تعريفات البنوك الإسلامية وهي:

أ- وجود العنصر الديني.

ب- أنها مؤسسات مالية.

ت- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية وتطورها التاريخي

ترجع بدايات البنوك الإسلامية بمفهومها الواسع إلى الأيام الأولى للتشريع الإسلامي وقيام الدولة الإسلامية، فإن المتأمل للتاريخ الإسلامي يجد فيه تطبيقات لبعض المفاهيم الخاصة بالعمليات البنكية الإسلامية، حيث أدى ازدهار التجارة الخارجية والداخلية منذ فجر الإسلام ووجود فجوة تركتها البنوك الربوية لم تستطع ملئها نتيجة لرفض المسلمين إيداع مدخراتهم فيها، بسبب اعتقادهم أن الفائدة هي الربا وأن الربا من أكبر الكبائر، هذا كله أدى إلى وجود أدوات مالية وبنكية واكبت هذا التطور التاريخي مثل الوديعة والقرض، المضاربة، الحوالة، الصرف.<sup>(1)</sup>

يشير معظم الكتاب في الاقتصاد الإسلامي عند دراستهم لنشأة وتطور تجربة تطبيق الصيرفة الإسلامية أن بنوك الادخار المحلية التي بدأت في مدينة ميت عمر بمحافظة الدقهلية في جمهورية مصر العربية عام 1963م هي أول محاولة لإنشاء بنوك إسلامية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً في مصر، وانتهت هذه التجربة بإحالة صاحب الفكرة ومؤسسها أحمد عبد العزيز عام 1967م، ودمجت بنوك الادخار المحلية بالبنوك التجارية، وبدأت بوادر البنوك الإسلامية بتأسيس بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م، وكان شعاره مجتمع الكفاية والعدل، وفي المادة (3) من نظامه لا يجوز للهيئة أن تتعامل مع الغير بنظام الفائدة أخذاً وعطاءً<sup>(2)</sup>، ثم كانت محاولة في باكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974م، ثم تلاه بنك دبي الإسلامي عام 1975م، ثم بنك فيصل السوداني عام 1977م، وفي نفس السنة بنك فيصل الإسلامي البنكي، أما في الأردن كانت البداية بالبنك الإسلامي للتمويل عام 1978م،

<sup>1</sup> - بهاء الدين، بسام مشتهى، دور البنوك الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة-فلسطين، 2011، ص:16.

<sup>2</sup> - محمد علي سميران، وجهة نظر حول البنوك الإسلامية (المشاكل، المعوقات، الرؤية المستقبلية)، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية والمنعقد في المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، عمان-الأردن، للفترة الممتدة من 5-6/04/2011، ص: 02.

فالبنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997م<sup>(1)</sup>، أما في الجزائر فتعتبر تجربة البنوك الإسلامية حديثة العهد مقارنة بالبلدان العربية الأخرى، حيث تأسس بنك البركة الجزائري في 1 مارس 1991م بعد قانون النقد والقرض (10/90) وتم الافتتاح الرسمي للبنك في 20 ماي 1991م برأس مال قدره 500.000.000 دينار جزائري، كما يعتبر بنك السلام ثاني بنك يدخل سوق العمل في الجزائر حيث تأسس في 5 جوان 2006 وبدأ نشاطه الفعلي في 20 أكتوبر 2008 برأس مال قدره 72 مليار دينار جزائري.<sup>(2)</sup>

انتشرت حاليا البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في أكثر من 60 دولة من دول العالم الإسلامي والدول الغربية، حيث يوجد ما يزيد عن 300 مصرفا ومؤسسة مالية إسلامية، وتبلغ أصولها المالية حوالي 400 مليار دولار أمريكي، وينمو القطاع البنكي الإسلامي بمعدلات كبيرة تفوق 20% سنويا.<sup>(3)</sup>

### المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية وأهدافها

نتناول خلال هذا المطلب خصائص البنوك الإسلامية وأهدافها.

#### الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية

للبنك الإسلامي خصائص تميزه غيره من البنوك الأخرى ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

**أولاً: استبعاد الفوائد الربوية:** إن أول ما يميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك الربوية استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله وخاصة نظام الفوائد الربوية الذي يمثل خيط الروح بالنسبة للبنوك الربوية وبذلك ينسجم البنك الإسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها<sup>(4)</sup> لقوله تعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا."<sup>(5)</sup>

**ثانياً: الطابع العقائدي:** البنوك الإسلامية جزء من الاقتصاد الإسلامي، وباعتبار أن الدين الإسلامي جاء منظماً لجميع حياة البشر الروحية والخلقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فإنها تخضع للمبادئ

<sup>1</sup> - حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2011، ص: 155.

<sup>2</sup> - سليمان ناصر، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 7، 2009-2010، ص: 310.

<sup>3</sup> - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 81.

<sup>4</sup> - قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي

الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر، 2011، ص: 10.

<sup>5</sup> - القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 275.

والقيم الإسلامية التي تقوم على أساس أن المال مال الله، وأن الإنسان مستحلف فيه، ويترتب على هذه الخاصية أن تتحرى البنوك الإسلامية التوجيهات الدينية في جميع أعمالها. (1)

**ثالثا: ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** من السمات المرئية للبنوك الإسلامية مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالمادة الأولى من اتفاقية البنك الإسلامي للتنمية تنص على أن هدف البنك هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. (2)

**رابعا: إحياء فريضة الزكاة:** الزكاة مفروضة شرعا على كافة معاملات البنك الإسلامي ونتائج أعماله (3) فهو يقوم بتحصيل أموال الزكاة وإنفاقها في مقاصدها الشرعية التي حددها الله لقوله سبحانه وتعالى: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم". (4)

**خامسا: بنوك متعددة الوظائف:** فهي تلعب دور البنوك التجارية، بنوك الأعمال، الاستثمار وبنوك التنمية، إذ لا ينحصر نشاطها في العمليات المصرفية قصيرة الأجل كالبنوك التجارية ولا على الآجال المتوسطة والطويلة كالبنوك الغير تجارية. (5)

**سادسا: المساهمة في نضج الوعي الفكري في المجتمع الإسلامي:** كلما نضج الوعي الإسلامي لدى غالبية الناس كلما ازداد التزامهم بأهداف الاقتصاد الإسلامي، وأدى ذلك إلى نجاح مؤسساته حتى لوم لم نجد للشريعة التطبيق الكامل أو الجزئي بعد، ولهذا لا بد أن يكون للأفراد يقين بأن نفسا لن تموت حتى تستوفي رزقها وأن الله هو الرزاق والباسط القابض. (6) لقوله تعالى: "ما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون، ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطمعون، إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين". (7)

**سابعا: خضوع البنوك الإسلامية للرقابة الشرعية:** بالإضافة إلى الرقابة المالية والإدارية والمصرفية، وهذه الرقابة تتفرد بها البنوك الإسلامية، ولا نجد لها مثيلا في البنوك الربوية، وهي الميزة الرئيسية للبنوك الإسلامية، والفرق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والربوية، وبدون هذه الرقابة تصبح البنوك الإسلامية

<sup>1</sup> - سليمان ناصر، المرجع السابق، ص: 306.

<sup>2</sup> - فادي محمد الرفاعي، البنوك الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، بيروت-لبنان، 2007، ص: 56.

<sup>3</sup> - خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

<sup>4</sup> - القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية: 60.

<sup>5</sup> - عيشوش عبدو، تسويق الخدمات البنكية من البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، 2008-2009، ص: 12-13.

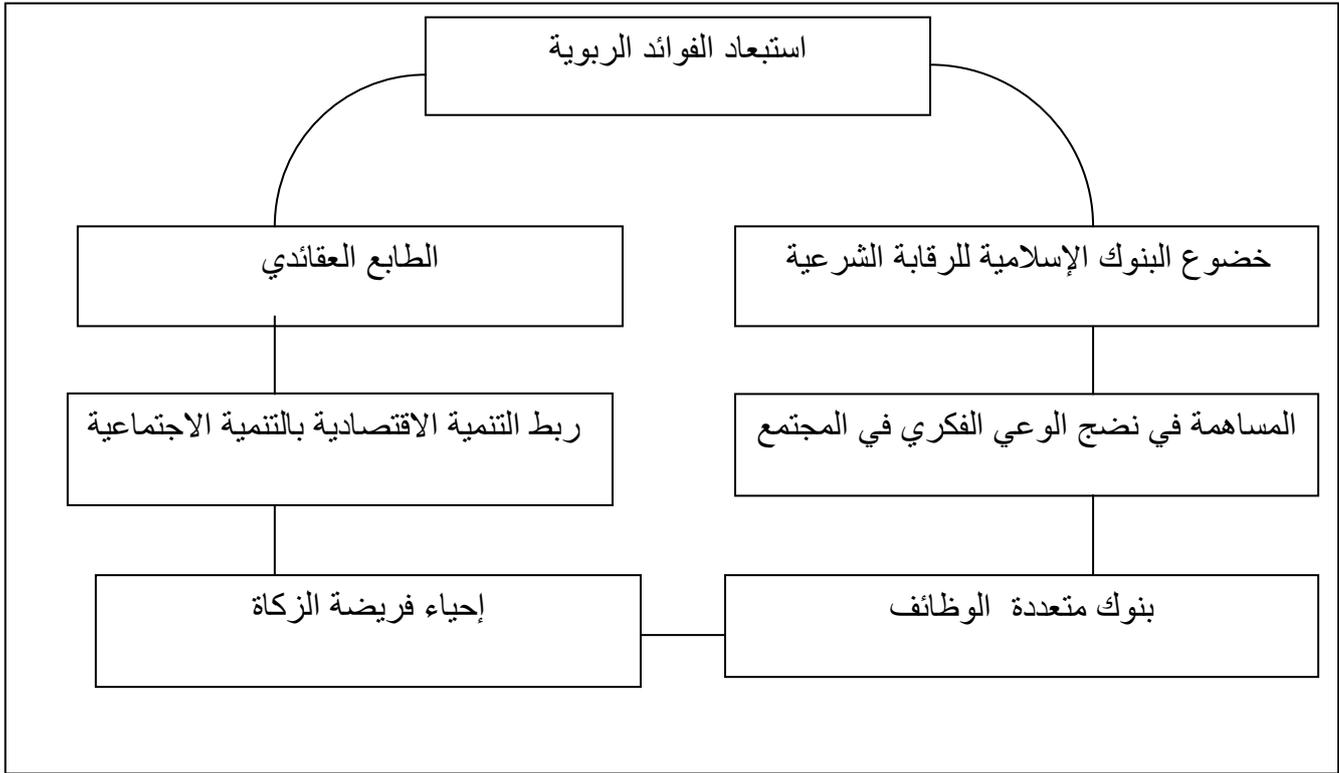
<sup>6</sup> - بلعزوز علي، عبود هودة، الأخطار المالية في البنوك التقليدي والبنوك الإسلامية، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني، الازمة الراهنة والبدائل المالية والبنكية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، يومي 6 و5 ماي 2006، ص: 09.

<sup>7</sup> - القرآن الكريم، سورة الداريات، الآية: 56-58.

اسما على غير مسمى، بل تعتبر نوعا من الخداع الذي لا ينبغي ولا يجوز، وبدون هذا الجهاز تصبح المصارف الإسلامية كبقية المصارف الربوية في العالم وليس لها ما يميزها عن غيرها. (1)

إذا يمكن تلخيص أهم الخصائص السابقة في الشكل التالي:

شكل رقم (1-1): خصائص البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبة.

### الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

هناك جملة من الأهداف التي يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيقها وتتناسب مع خصائصها، ومن أهم الأهداف ما يلي:

أولاً: الأهداف الشرعية للبنوك الإسلامية: وتتمثل في:

1- تحقيق منهج الله في مجال المال والاقتصاد.

2- تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع.

1 - عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 2006، ص: 17.

3- إبراز دور العمل الإنساني والجهد البشري باعتباره عنصرا هاما من عناصر الإنتاج.

4- تحقيق التنمية الشاملة.

5- الالتزام في كل ذلك بتعاليم الإسلام وتوجيهاته وذلك بإتباع أوامره واجتناب نواهيه والتمسك بالقيم الروحية والأخلاقية التي دعت إليها الشرائع السماوية.

**ثانيا: الأهداف الاقتصادية للبنوك الإسلامية: ومن بينها ما يلي:**

1- توظيف أموال الأفراد والمؤسسات ودول العالم الإسلامي بداخله.

2- تيسير انتقال رؤوس الأموال الإسلامية من العالم الإسلامي ومن دول الفئاض إلى دول النقص دون توسط العالم الخارجي.

3- إعادة تدوير هذه الأموال داخل العالم الإسلامي لما يحقق نفعه وضره ومصالحته ويحقق له السمة المنشودة.

**ثالثا: الأهداف التنموية للبنوك الإسلامية:**

إن الهدف التنموي للبنوك الإسلامية يتطلب منها أن تكون أكثر من مجرد وسيط مالي، فرغم أهمية الوسطاء الماليين كالبنوك التجارية مثلا في عملية التنمية الاقتصادية إلا أنهم يجمعون الأموال من المدخرين ويوجهونها إلى المستثمرين.

البنك الإسلامي لا يتوقف دوره في التنمية الاقتصادية على الدور غير المباشر من خلال الوساطة المالية فقط، وإنما يجب أن يتعداه إلى التصدي المباشر لقضايا التنمية، أي أن البنك الإسلامي هو بنك استثمار تنموي وليس بنكا تجاريا لأنه لا يستهدف من استثماراته المباشرة تحقيق أرباح فقط وإنما تحقق تنمية المجتمع. (1)

**رابعا: الأهداف الاجتماعية للبنوك الإسلامية**

تسعى البنوك الإسلامية إلى الموازنة بين تحقيق الأرباح الاقتصادية من جهة وتحقيق الأرباح الاجتماعية من جهة أخرى فضلا عن التوزيع العادل للدخل والثروة في المجتمع الإسلامي.

<sup>1</sup> - نوري عبد الرسول الحاقافي، المصرفية الإسلامية - الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان - الأردن،

2011، ص: 178.

إن البنك الإسلامي وعن طريق صناديق الزكاة التي لديه يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة وتوفير البيئة الملائمة لرعايتهم وإقامة المرافق الإسلامية العامة، وتوفير سبل التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم المنح الدراسية، ويعمل البنك الإسلامي على إحياء فريضة الزكاة وإنعاش روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية مستخدماً في هذا المجال وسائل عدة من أهمها:

- 1- العمل على إنشاء دور العلم التي تقدم خدماتها مجاناً للمسلمين ؛
- 2- إنشاء المستشفيات والمعاهد العلمية والصحية؛
- 3- العمل على تنمية ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي بوصفه الطريق الأمثل للوصول إلى رفاهية الأمة وصلاحها؛
- 4- زيادة التكاثر والتكافل بين أفراد الأمة الإسلامية عن طريق الزكاة؛
- 5- ارتباط الأبعاد الاجتماعية للبنوك الإسلامية بالأبعاد الاقتصادية التنموية لهذه البنوك؛<sup>(1)</sup>

#### خامساً: الأهداف الابتكارية للبنوك الإسلامية:

تشهد المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية على اجتذاب العملاء سواء من أصحاب الودائع الاستثمارية أو الجارية أو المستثمرين، ومن أجل تحقيق ذلك تقدم لهم عدة تسهيلات بالإضافة إلى تحسين مستوى أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية، ولكي تتمكن البنوك الإسلامية من المحافظة على وجودها بكفاءة وفاعلية في السوق المصرفية لا بد لها من مواكبة التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية.<sup>(2)</sup>

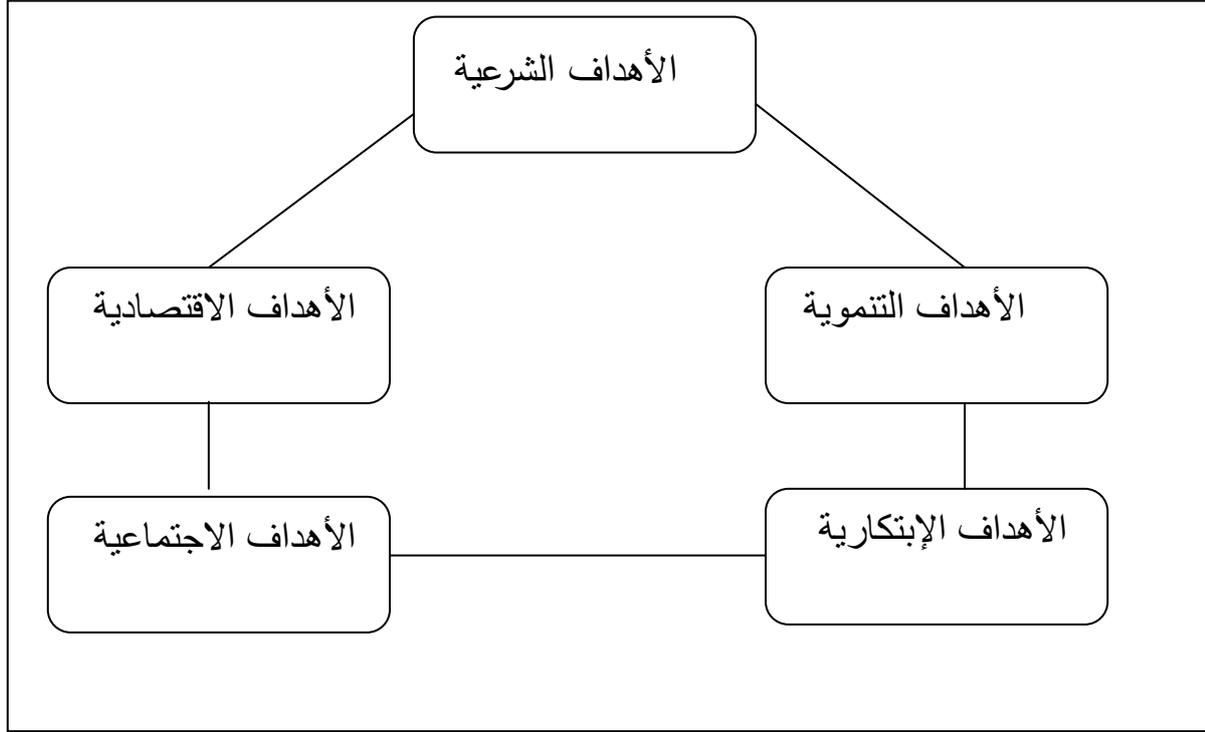
من خلال الأهداف السابقة الذكر يتضح لنا أن البنك الإسلامي يسعى لتحقيق عائد اجتماعي من خلال تنشيط عملية التنمية الاقتصادية بإنشاء المشروعات الجديدة وإيجاد فرص عمل لأفراد المجتمع وبذلك تتخفف نسبة البطالة، وهذا إضافة للعائد الاقتصادي الذي يعود عليه بوصفه مؤسسة مالية ومصرفية، وبذلك يتسنى للبنك الإسلامي ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.

بصفة عامة يمكن حصر أهداف البنوك الإسلامية في الشكل التالي:

<sup>1</sup> - حيدر يونس الموسوي، البنوك الإسلامية - أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية-، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2011، ص: 32.

<sup>2</sup> - محمد حربي عريفات، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

شكل رقم (1-2): أهداف البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما ورد في المطلب.

### المطلب الثالث: الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

إن مختلف النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية خلال مدة قصيرة والقوة والتوسع الذي وصلت إليه يجعل من المقارنة بينها وبين البنوك التقليدية ذات أهمية قصوى للوقوف على مواطن القوة التي تميزها عن غيرها وعن الاختلافات التي تفصل بينهما. (1)

ففي الحقيقة أن عمل أي بنك إسلامي كان أم غير إسلامي، يتمثل بشكل رئيسي في عملية الوساطة المالية بين المدخر والمستثمرين لأن البنوك تقوم بتجميع المدخرات واستثمارها، وتعكس أداء المركز المالي للبنك، هذه العملية من خلال جانبي الميزانية (2)، ومن هنا يمكن توضيح الاختلاف بينهما بشكل إجمالي وتفصيلي:

- يتضمن اسم البنك عقيدته (البنك الإسلامي) بينما لا يشير اسم البنك التقليدي إلى منهجه، رأس مالي أو اشتراكي مثلاً؛

<sup>1</sup> - جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية (1980م-2000م)، أطروحة دكتوراه، تخصص التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، الخروبة-الجزائر، 2006، ص: 43.

<sup>2</sup> - شهاب أحمد سعيد العز عزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2012، ص: 22.

- يقوم مبدأ الوساطة المالية لدى البنوك الإسلامية على أساس الربح والخسارة بينما يقوم هذا المبدأ لدى البنوك التقليدية على الاقتراض بفائدة؛
- يمثل الاستثمار في البنوك الإسلامية جزءاً كبيراً من معاملاته كالمرابحة والمشاركة والإيجار المنتهية بالتملك بينما يمثل الإقراض الأهمية القصوى في البنك التقليدي ؛
- تخضع البنوك الإسلامية إلى الرقابة الشرعية لمراقبة مدى مطابقة أعمال البنك للشريعة الإسلامية، إضافة للرقابة المصرفية للبنك المركزي، بينما تخضع البنوك التقليدية للرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي؛<sup>(1)</sup>
- البنوك الإسلامية بنوك شاملة ومتعددة الوظائف، تقوم بأعمال شركات توظيف الأموال وبنوك الاستثمار وبنوك التنمية والبنوك المتخصصة (زراعية وصناعية)، بينما تغلب صفة الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين على أعمال المصارف التقليدية؛
- يتحدد العائد (الفائدة) على مصادر الأموال (الودائع) سلفاً وبنسبة مئوية من أهل الوديعة التي يضعها المودع في البنك الربوي، حيث يبدأ احتساب هذه الفائدة من فترة إيداع المبلغ لدى البنك، بينما يتحدد العائد على حسابات الاستثمار المشترك في البنك الإسلامي على أساس الوزن ونسبة مساهمة الوديعة في التشغيل النسبي وحسب نوع المال المستثمر (حسابات لأجل، حسابات لإشعار، حسابات التفوير) كما يتوقف حجم الأرباح الموزعة على هذه الحسابات على حجم الأرباح الفعلية المحققة في نهاية السنة المالية؛
- يسمح للبنوك الإسلامية بموجب قوانين إنشائها القيام بوظائف محظورة بالقانون على البنوك التجارية كامتلاك العقارات (لغير أغراض الاستخدام في العمل) والمتاجرة في البضائع والمشاركة في تأسيس شركات المساهمة وامتلاك نسب أعلى فيها بما يسمح للبنوك الإسلامية؛
- التمويل الربوي في البنوك التجارية يلزم المستثمر (المقترض) برد أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه منسوبة إلى أصل القرض، وذلك بغض النظر عن نتيجة النشاط (ربح أم خسارة)، بينما توجد مضاربة ومشاركة في البنك الإسلامي ويحصل كل من البنك والعميل (المستثمر) على نصيبهما من الربح المتحقق وعلى أساس نسبي، وفي حالة حدوث خسارة يتحملها الطرفان كل حسب نسبة مساهمته في رأسمال المشروع في عقد المشاركة، بينما يتحمل البنك وحده الخسارة التي وقعت في عقد المضاربة؛

<sup>1</sup> - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها البنكية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان-

- البنوك التجارية لا تهتم بدراسة المشروع المطلوب تمويله إلا ما تضمن استرداد القرض الممنوح وفوائده، وبينما تحتل دراسة المشروع لدى البنك الإسلامي لأنه يعتبر شريكا من الربح والخسارة، كما أنه لا يحصل على فائدة ثابتة مئوية إلى أصل رأس المال كما في البنك الربوي بل يعتمد نصيبه على نسبة مئوية من الربح المتوقع للمشروع الذي قد يتحقق وقد لا يتحقق وهذا يؤدي لنقل خبرات البنك الإدارية والمالية إلى شريحة كبيرة من المتعاملين، مما يعمل على التخصيص الأمثل للموارد في المجتمع من خلال توجيه البنك لموارده (التي هي أصلا من أموال جمهور المودعين) إلى المشروعات الناجحة ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية؛
- غياب بند الرضا من ميزانية البنك الإسلامي باستثناء بعض التسلفات ذات الطابع الخاص (غير ربوي)؛
- غياب بند حسم (خصم) الأوراق التجارية في ميزانية البنك الإسلامي؛
- اختفاء بنك المشاركات والمضاربات والمربحات من ميزانية البنك التقليدي؛
- ظهور بند ودائع الاستثمار (الحسابات الاستثمارية) في ميزانية البنك اللاربوي؛
- البنك الإسلامي أكثر تأثرا في دفع عجلة التنمية لاعتماده على النشاط الاستثماري الإنتاجي، بخلاف البنك التقليدي الذي يهتم أساسا في ارتياد النشاط المالي؛
- لا تقوم البنوك الإسلامية بعملية توليد النقود المصرفية التي تعتبر إحدى الوظائف الرئيسية للبنوك التقليدية لما ينجم عنها من آثار تضخمية وخيمة على الاقتصاد الوطني؛<sup>(1)</sup>

### المطلب الرابع: التحديات التي توجه البنوك الإسلامية

تنقسم التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية.

#### الفرع الأول: التحديات الداخلية:

ليس المقصود بالتحديات الداخلية أنها محلية إقليمية، بل المراد أنها من داخل الصناعة المصرفية وتشمل التحديات الداخلية عدة عوامل عديدة أهمها:

أولاً: محدودية التوعية بالعمل المصرفي الإسلامي سواء على مستوى عامة الناس أو خاصتهم بما فيهم بعض القائمين على العلوم الشرعية؛

<sup>1</sup> -رشيد درغال، دور البنوك في تعبئة الموارد المالية للتنمية دراسة تطبيقية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، 2007، ص: 119.

ثانياً: عدم إكمال التنظير الملائم للعصر بالرغم من الثراء الذاتي لمنابع العمل المصرفي في الفقه الإسلامي؛

ثالثاً: عدم مواكبة آليات ضبط الالتزام الشرعي من حيث الكم أو الكيف نظراً للنمو السريع للمؤسسات المالية الإسلامية دون أن يصحب ذلك إيجاد العدد الكافي والهدف من تلك الآليات سواء كانت تتمثل في هيئات الرقابة الشرعية، أو إرادات التدقيق الشرعي أو المراجعين الخارجيين؛

رابعاً: عدم كفاية الآليات المنظمة للتنسيق العلمي بين مؤسسات العمل البنكي الإسلامي بالرغم من وجود المؤسسات الداعمة على النطاق العلمي؛<sup>(1)</sup>

### الفرع الثاني: التحديات الخارجية

إن البيئة الخارجية تفرض على البنوك الإسلامية أن تواجه عدة تحديات مختلفة:

**أولاً: تحديات العولمة:** يقصد بالعولمة زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل للبلدان على نطاق عالمي، من خلال تزايد حجم وتنوع المعاملات التي تتم عبر الحدود في البضائع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال، ولقد أفرزت السنوات الأخيرة هذا التحدي الذي يواجه البنوك الإسلامية، والذي تمثل في المنافسة الشرعية من قبل البنوك العالمية التي تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها وخاصة بعد افتتاحها لأقسام خاصة بالمعاملات الإسلامية، يفرض هذا التحدي على البنوك الإسلامية أن تتجه نحو تحقيق مستوى من الجودة الشاملة في خدماتها البنكية وذلك من خلال تطبيق أحدث الأساليب التقنية والاتصال لأن هذه العولمة قد حملت معها الكثير من التحديات التي كان من أبرزها دخول الكثير من البنوك التقليدية العربية والأجنبية في سوق الاستثمار الإسلامي.<sup>(2)</sup>

**ثانياً: العلاقة بالبنك المركزي:** من الصفات المميزة للأنظمة المصرفية المعاصرة وجود سلطة إشرافية ورقابية تتمثل في البنوك المركزية في كل دولة، يناط بها الترخيص للوحدات المصرفية العاملة ورقابته والإشراف عليها للتأكد من قيامها بتنفيذ شروط ومواصفات النظام الرقابي عليها<sup>(3)</sup>، كما يمكن تصنيف العلاقة بينهما إلى ثلاثة أنواع:

#### 1- بعض البنوك أسست بموجب قوانين خاصة كما هو الحال في الأردن وقطر.

<sup>1</sup> - شوقي بورية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2010-2011، ص: 16.

<sup>2</sup> - عبد الرحمن كريم مهدي العزاوي، المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية-الجزائر، يومي: 23-24 فيفري 2011، ص: 08.

<sup>3</sup> - عيسى الدراجي، منور أوسرير، تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية، مداخلة في الملتقى الدولي الشافي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية-الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص 08.

- 2- البعض الآخر أسس بموجب قوانين عامة تنظم أعمالها كما هو الحال في السودان.
- 3- بعض البنوك تخضع كلية للأنظمة والقوانين المصرفية التقليدية وهو حال البنوك الإسلامية العاملة في الدول الغربية.

**ثالثاً: الفجوة التكنولوجية:** تعتبر البنوك من أكثر المؤسسات استخداماً لتكنولوجيا المعلومات، والاستفادة منها في تطوير وتوسيع الخدمات المقدمة وزيادة انتشارها، وفي زيادة كفاءة العمل المصرفي واستحداث خدمات جديدة، إضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري من حيث التدريب والتأهيل مع التقنيات الحديثة يعد أمراً مصيرياً للبنوك الإسلامية لمواجهة المنافسة من قبل البنوك والمؤسسات المالية العالمية وإزالة الفجوة التكنولوجية القائمة بينهما. (1)

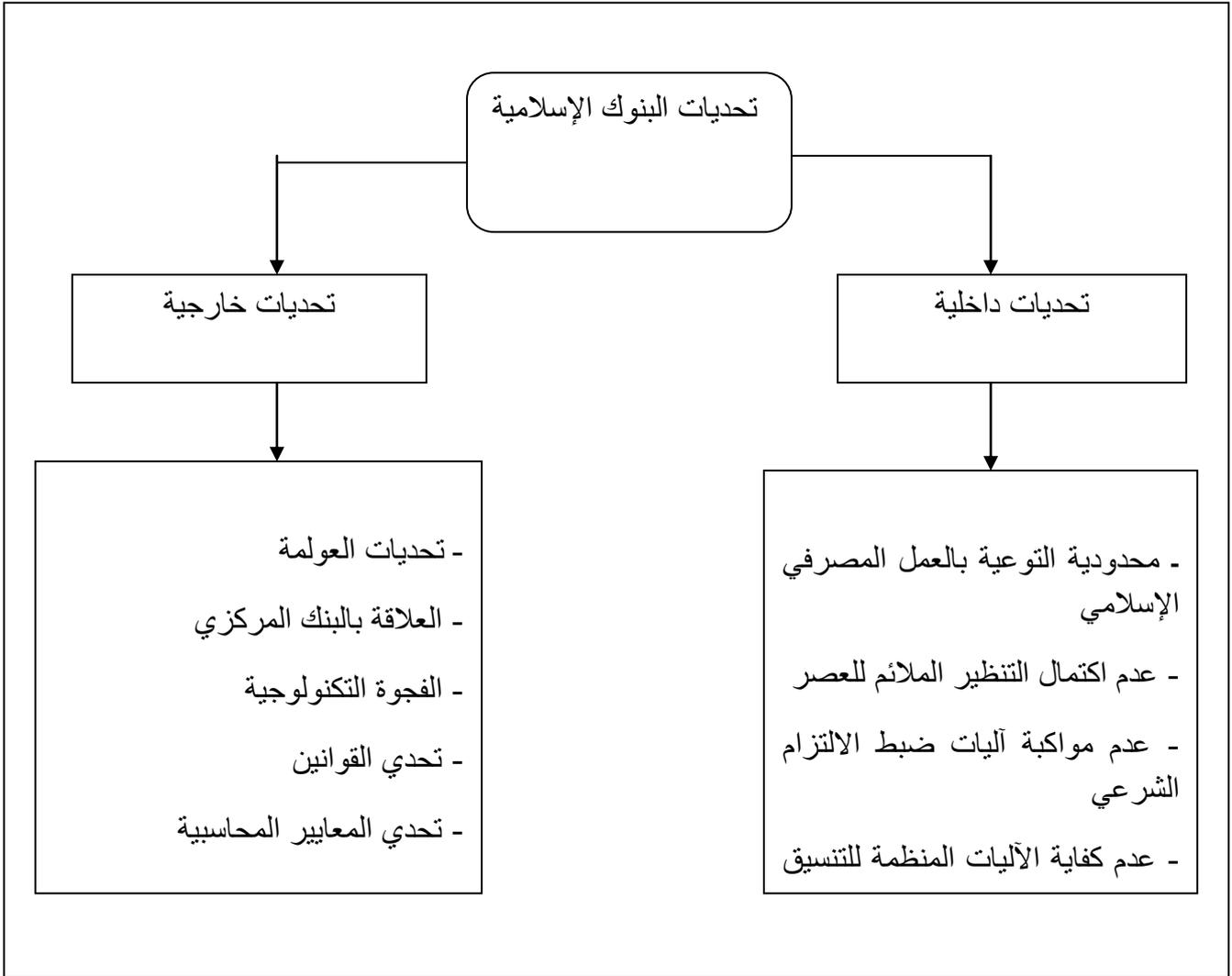
**رابعاً: تحدي القوانين:** حيث تعاني أكثر البنوك الإسلامية من عدم تطوير قوانين البنوك لمراعاة خصوصية البنك الإسلامي من حيث خضوعه لنصوص قانونية تتعارض مع التزامه الشرعي.

**خامساً: تحدي المعايير المحاسبية:** حيث عملت البنوك المركزية على إلزام البنوك عموماً بمعايير المحاسبة الدولية أو اشتقت منها بعض البلدان معايير محلية لا تخرج في جوهرها عنها، ولما قامت البنوك الإسلامية وجدت نفسها تحت طائلة ذلك الإلزام بمعايير المحاسبة الدولية، في حين أن بعض تلك المعايير منافية للأحكام الشرعية مثل عيار التأجير التملكي الذي يخلط أحكام البيع مع الإجارة. (2)

<sup>1</sup>- عيسى الدراجي، منور أوسرير مرجع سبق ذكره، ص: 9.

<sup>2</sup>- شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

شكل رقم (1-3): تحديات البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المطلب

## المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

تعتمد البنوك الإسلامية كغيرها من المنشآت الربحية على مصادر معينة للحصول على هذه الأموال من أجل القيام بالعمليات المصرفية المختلفة سواء كانت هذه المصادر داخلية أو خارجية باعتبارها مستخلفة فيها وتوظيفها بشكل يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفيما يلي سنستعرض مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وأهم استخداماتها .

### المطلب الأول: مصادر أموال البنوك الإسلامية

سننترق في هذا المطلب الى مصادر الأموال في البنوك الإسلامية الداخلية والخارجية.

#### الفرع الأول: المصادر الداخلية (الذاتية) أو حقوق الملكية

إن المصادر الداخلية في البنوك الإسلامية لا تختلف عنها في البنوك التقليدية وتتضمن العناصر التالية:

**أولاً: رأس المال:** يتمثل رأس مال البنوك الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها البنوك من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، وعاد ما يستخدم جزء كبير من رأس المال في الأصول الثابتة مما لا يمكن من الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل، كما يعد رأس المال بالنسبة للبنوك بمثابة صمام الأمان لامتناس خسائر غير المتوقعة والتي يمكن أن تحدث في المستقبل. (1)

**ثانياً: الاحتياطات:** يقوم البنك تخصيص أنواع مختلفة وتكون كاحتياطي ثانوي كجزء من أرباحه لتعزيز رأس ماله ولدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة للبنك، وكلما تراكمت هذه الأرباح تشير إلى نجاح وتميز البنك في عمله (2)، كما توجد عدة أنواع منها: الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري.

1- **الاحتياطي القانوني:** هو نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل المؤسسة ولا توزع

بشكل من الأشكال، وعادة ما ينص القانون التأسيسي للبنك عن مقدار هذه النسبة.

2- **الاحتياطي الاختياري:** هذا النوع من الاحتياطات قانونياً (غير إجباري) بل يقترح من قبل مجلس

الإدارة على المساهمين عند وجود أرباح كافية، ويستعمل في الأغراض المقترحة من قبل مجلس الإدارة، وإذا لم يتم استعماله يمكن توزيعه كلياً أو جزئياً على المساهمين.

<sup>1</sup> - حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2013، ص: 120.

<sup>2</sup> - صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية، مداخل وتطبيقات، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص: 178.

3- **الاحتياطات الأخرى:** وتكون لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها أو الخسائر التي يتعرض لها البنك وتقرضها القوانين والأعراف المحاسبية على البنوك بصفة عامة، كما تلزمها بحد معين ويختلف هذا الحد بحسب الدول والضوابط التي تستعملها في ذلك. (1)

**ثالثا: الأرباح المحتجزة أو المدورة:** تمثل أرباح محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية على ذلك، وذلك لتحقيق أهداف مالية مستقبلية للبنك. (2)

**رابعا: المخصصات:** هي مبالغ يتم تكوينها خصما من حسابات الأرباح والخسائر بالتحميل على حسابات التشغيل (مصروفات البنك) بغض النظر عن نتيجة نشاط البنك وذلك لمواجهة التزام مؤكد الوقوع (3)، ونفرق هنا بين نوعين من المخصصات وهما: مخصصات استهلاك الأصول ومخصص مقابلة النقص في قيمة الأصول مثل: مخصص الديون المشكوك فيها.

**خامسا: مصادر أخرى:** هنالك موارد أخرى تتاح لدى البنوك الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان، وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة، وتعد المصادر الداخلية للأموال من البنوك الإسلامية مصادر طويلة الأجل وذلك في حالة ما إذا كانت نسبتها بالمقارنة بالمصادر الخارجية كبيرة، حيث يمكن استثمارها في المشروعات طويلة الأجل، أما في حالة ما إذا كانت تمثل نسبة ضئيلة فلا يمكن استثمارها. (4)

#### الفرع الثاني: المصادر الخارجية (غير الذاتية):

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل الخارجي للبنوك الإسلامية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

**أولا: الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):** وهي الودائع التي تكون مضمونة بقيمتها الرأسمالية رغم عدم دفع أية عائدات عليها، والسبب الذي يبهر ضمان القيمة الرأسمالية هو أن حسابات الائتمان (الودائع تحت الطلب) تعتبر كأمانة لدى البنك الإسلامي ولا تتحمل أي مخاطرة، وبالتالي تكون تحت تصرف المودعين في أي وقت، ويوفر البنك لأصحاب هذه الودائع دفاتر الصكوك (الشيكات) لتسهيل عملية السحب منها في أي وقت وفي حدود الرصيد الموجود، إضافة إلى إجراء التحويلات من حساب لآخر

<sup>1</sup> - ميلود بن مسعودة، **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، 2007-2008، ص: 25.

<sup>2</sup> - حسين محمد سمحان، **مرجع سيق ذكره**، ص: 122.

<sup>3</sup> - حيدر يونس الموسوي، **مرجع سيق ذكره**، ص: 38.

<sup>4</sup> - محمود حسين الوادي وآخرون، **مرجع سيق ذكره**، ص: 195.

مقابل اقتطاع عمولة معينة لتغطية تكاليف إصدار الشيكات أو تحويل النقود، فلا حرج على البنك في أن يتقاضى الأجر (العمولة) الذي يتناسب مع الخدمات الفعلية التي يقدمها لصاحب الوديعة.<sup>(1)</sup>

**ثانياً: حسابات الاستثمار:** وتمثل الأنشطة الاستثمارية المختلفة وفيها لا يحدد البنك الإسلامي عائداً محدداً سلفاً عليها، ويتحدد العائد وفقاً للنشاط الاستثماري وفترة ووفقاً لما يتمخض عنه نشاط توظيف هذه الموارد<sup>(2)</sup>، ويوجد نوعان من حسابات الاستثمار:

**1- حسابات الاستثمار العام:** ويؤسس في ضوء قواعد المضاربة المطلقة وتشارك الأموال التي يقدمها المودعون في صافي النتائج الكلية للتوظيف، دون ربطها بمشروع أو برنامج استثماري معين.

**2- حسابات الاستثمار الخاص:** فيتم ضمن قواعد المضاربة المقيدة، وفيه ترتبط عوائد الأموال بالنتائج الفعلية للمشروعات التي خصصت لتمويلها، أو التي وظفت فيها ربحاً كان أو خسارة، وكذلك يرتبط التوزيع بالنص الفعلي للعوائد في تلك المشروعات.<sup>(3)</sup>

**ثالثاً: ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:** انطلاقاً من مبدأ التعاون بين البنوك الإسلامية، تقوم عدد من البنوك الإسلامية التي لديها فائض من الأموال بإيداع تلك الأموال في البنوك الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية ويكون الإيداع في صورة ودائع استثمارية تأخذ عنها عائد غير ثابت أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عليها عائداً.

**رابعاً: شهادات الإيداع:** هي أحد مصادر الأموال المتوسطة الأجل في البنوك الإسلامية ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب مستويات دخول المودعين كافة وتتراوح مدة الشهادة بين 1 و 3 سنوات وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل المشروعات المتوسطة الأجل أو يتم توزيع العائد في نهاية المدة.<sup>(4)</sup>

**خامساً: وحدات الثقة:** وتعد هذه الخدمة من الخدمات المصرفية المهمة حديثة النشأة والتي تعتبر مجالاً استثمارياً مهماً ويتم خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصفة خدمات غير إيداعية يتم توظيفها في مجالات أسواق الأوراق المالية، وتعتبر قناة استثمارية كما يستخدم سوق الأوراق المالية وتحقيق المنفعة

<sup>1</sup> - حكيم براضية، جعفر محمد، دور التصكيب الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار البيزوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ص: 76.

<sup>2</sup> - سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، عمان، الأردن، ص: 217.

<sup>3</sup> - أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة حلب-سوريا، 2010، ص: 54-55.

<sup>4</sup> - حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

لأصحابها وللبنك والمجتمع، كما يقوم البنك بأخذ نسبة محددة من الربح من هذا الربح من هذا المجال وعادة ما يتم تحديد جهة تقوم بإدارة مثل هذا النشاط .

**سادسا: صناديق الاستثمار:** وتعتبر مصدر جديد من مصادر أموال البنك وتمثل أوعية استثمارية تلبي حاجات ومتطلبات المودعين واستثمار أموالهم وفقا للمجالات التي تناسبهم سواء الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق عوائد مجزية، حيث يقوم البنك باختيار أحد مجالات الاستثمار المحلية أو الدولية وينشأ لهذا الغرض صندوق يطرح للاكتتاب العام على المستثمرين ويقوم بأخذ نسبة معروفة من الربح مقابل إدارته لهذا الصندوق، كما بإمكان البنك أن يقوم بتوكيل أحد الجهات المختصة بهذا النشاط بإدارة هذا الصندوق مقابل نسبة معينة من الأرباح. (1)

**سابعا: سندات المقارضة:** هي أدوات استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض أو المضاربة، ويتم إصدار سندات المقارضة على شكل صكوك ملكية تغطي رأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس المال بنسبة ملكية كل منهم فيه. (2)

### المطلب الثاني: استخدامات أموال البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية التي تعمل بأحكام الشريعة الإسلامية تأخذ بعمليات التمويل والاستثمار لتوظيف الأموال التي تتجمع لديها من حسابات الائتمان ومن حسابات الاستثمار المشترك ومن حسابات الاستثمار المخصص وسندات المقارضة وللتعرف على استخدامات هذه المصارف إذ يمكن تلخيصها فيما يلي:

#### الفرع الأول: نقد أو أرصدة لدى البنوك المركزية

وهي حسابات جارية لدى البنوك المركزية لمواجهة ما يترتب على البنك المودع لتسوية التزاماته المالية الناتجة عن المقاصة مع البنوك المحلية، وتمثل أيضا الاحتياطات النقدية الإلزامية التي يطلبها البنك المركزي من البنوك العاملة، وأن هذا العنصر من استخدامات المصارف تتساوى فيه البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

<sup>1</sup> - صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية (أنشطتها، التطلعات المستقبلية)، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص، ص: 48-49.

<sup>2</sup> - محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2008، ص: 127.

### الفرع الثاني: أرصدة وحسابات لدى المؤسسات المصرفية

وهي حسابات تودع فيها البنوك أرصدة لدى المؤسسات البنكية المحلية، وهي حسابات جارية لا يتقاضى البنك عليها فوائد، وقد توضع لدى مؤسسات بنكية خارجية وتكون الحسابات بالعملات الأجنبية لمواجهة السحوبات وتسوية المعاملات المالية الناتجة عن الحوالات والاعتمادات ووسائل التمويل للتجارة الخارجية، وقد تكون حسابات استثمار مطلقة (لدى مصارف مراسلة) تتعامل وفق الشريعة الإسلامية حيث يعهد إليها استثمار هذه الأموال مقابل نسبة أرباح يستحقها البنك المراسل كمضارب. (1)

### الفرع الثالث: محفظة الأوراق المالية:

تشمل المحفظة على الأسهم المالية للشركات والبنوك الإسلامية التي يستثمر البنك الإسلامي أمواله فيها متوقعا الحصول على الأرباح، كما تشتمل على تمويل مشاريع المحافظ الاستثمارية من حصيلة إصدار سندات المقارضة.

### الفرع الرابع: مشاريع وتمويل الاستثمار المشترك

يمثل هذا البند مشاريع ممولة حسب صيغ التمويل الإسلامي كالمشاركة والمضاربة والمرابحة والإستصناع والإجارة المنتهي بالتمليك وغيرها، ويضاف إلى ذلك استثمارات أخرى في العقارات والسلع المستوردة وغيرها.

### الفرع الخامس: مشاريع وتمويل الاستثمار المخصص

يتكون هذا البنك من تمويل مشروعات واستثمارات مخصصة لغرض معين أو مشروع محدد.

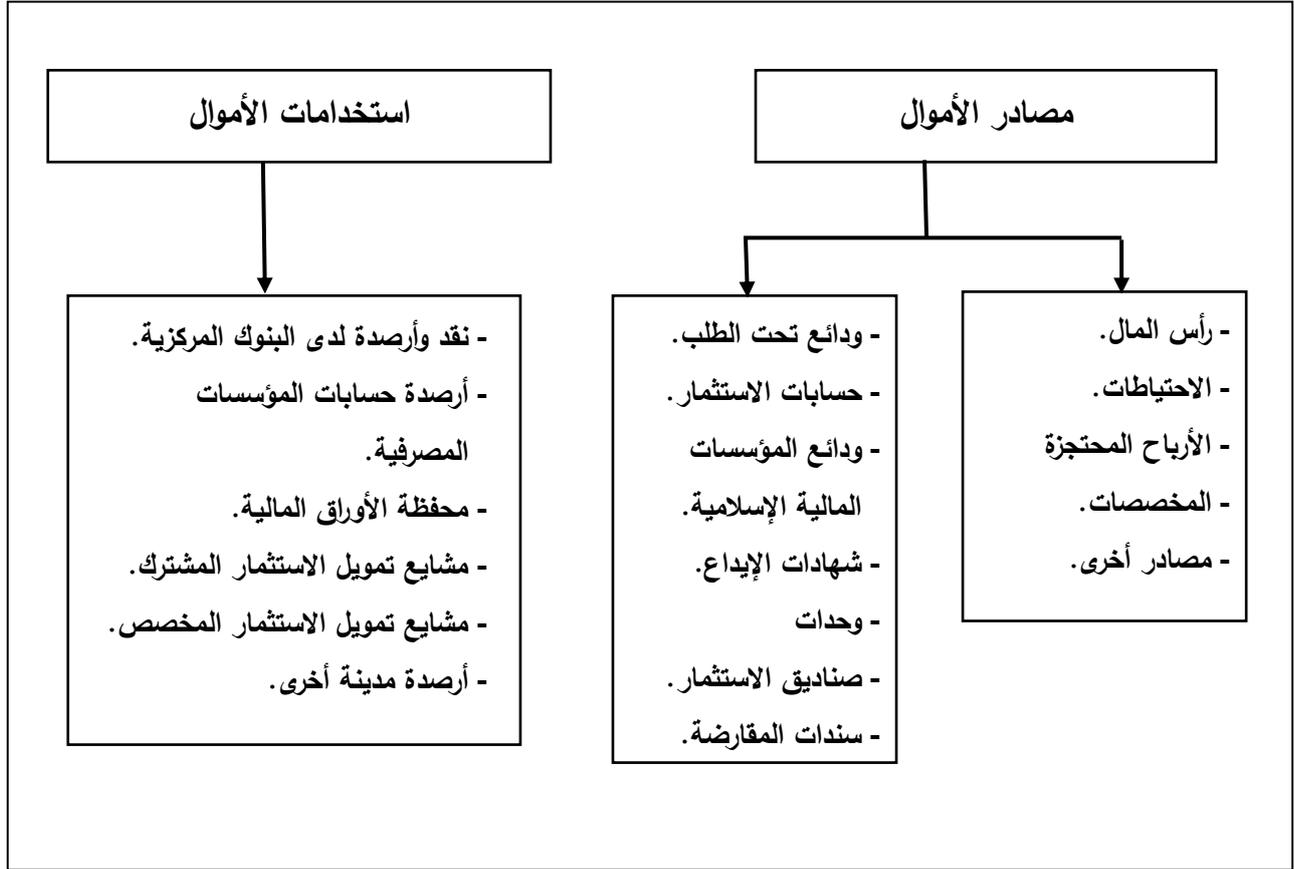
### الفرع السادس: أرصدة مدينة أخرى

تتألف هذه الأرصدة المدينة من تأمينات مستردة وإيرادات مستحقة من الاستثمارات لكنها غير مقبوضة ومصاريف مدفوعة مقدما كإيجارات. (2)

<sup>1</sup> - عمر محمد فهد صبح عثمان، إدارة الموجودات (المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية)، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق-سوريا، 2009، ص: 61-62.

<sup>2</sup> - خالد خديجة، البنوك الإسلامية نشأة. تطور وآفاق، بحث منشور ضمن دقاتر MECAS، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، العدد الأول، 2005، ص: 9-10.

شكل رقم (1-4): مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المطلب

## المبحث الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

ترتكز البنوك الإسلامية على الاستثمار والتمويل في نشاطها المصرفي ضمن قواعد شرعية، كما تعتبر صيغ التمويل في هذه البنوك العنصر الجوهري الذي يعكس فلسفة تلك البنوك ورسالتها، فمن خلال أبعادها تبدو نقاط التميز في تلك البنوك، وسنتناول في هذا المبحث أهم آليات التمويل في البنوك الإسلامية.

### المطلب الأول: صيغ التمويل على أساس البيوع

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى صيغ التمويل على أساس البيوع في البنوك الإسلامية والمتمثلة في بيع المرابحة وبيع السلم والاستصناع

الفرع الأول: بيع المرابحة: من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة ببيع المرابحة

أولاً: تعريف المرابحة:

1- المرابحة لغة: مصدر رايح وهي الزيادة.

2- المرابحة اصطلاحاً:

فهي بيع السلعة بالرأسمال الذي قامت به (أي بثمنها) مضافاً إليه ربح بشروط خاصة. (1)

كما أن هناك إجمالاً على ضرورة توفر ثلاثة عناصر في تعريف المرابحة وهي:

أ- دخول السلعة في ملك البائع مرابحة حتى يمكن بيعها للمشتري مرابحة، حتى لا تدخل في إطار بيع الإنسان ما ليس عنده الممنوع شرعاً.

ب - ذكر الثمن الأصلي للسلعة.

ت - زيادة سعر معلوم متفق عليه. (2)

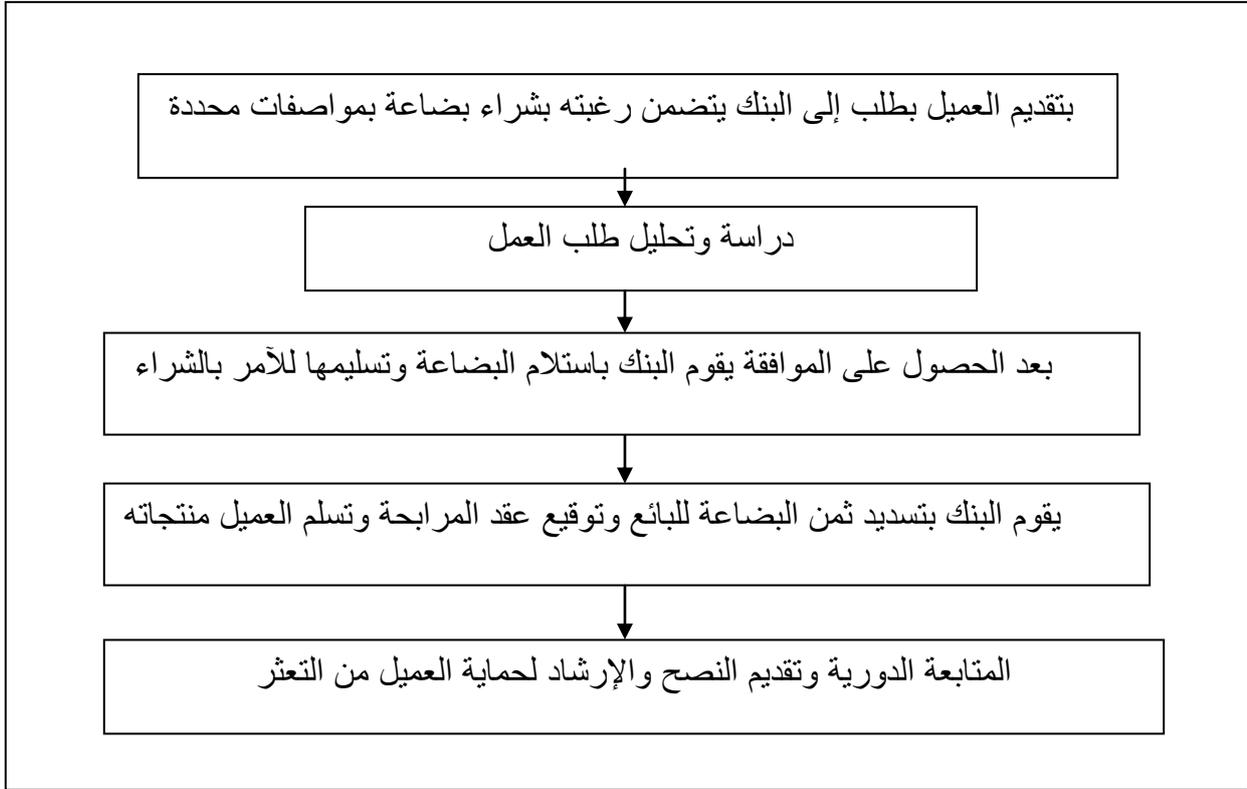
ثانياً: الخطوات العملية لتنفيذ عملية المرابحة للأمر بالشراء:

إذ يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup>- صادق راشد أشمري، مرجع سبق ذكره، ص: 206.

<sup>2</sup>- جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

شكل رقم (1-5): الخطوات العملية للمرابحة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: حسين عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2011، ص: 78.

الفرع الثاني: بيع السلم من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة ببيع السلم

أولاً: تعريف السلم:

1- السلم لغة: هو التقديم أو التسليم، وأسلم بمعنى أتلّف أي قدم وسلم. (1)

2- السلم اصطلاحاً: هو أن يسلم عوضاً حاضراً في عوض موصوف في الذمة إلى أجل. (2)

ويعد بيع السلم عكس البيع بثمن مؤجل وقد عرفه الفقهاء بأن (بيع أجل بعاجل) وللسلم ثلاثة أركان

هي:

أ- العاقدان: ويشمل المشتري (المسلم) والبائع (المسلم إليه).

ب- المعقود عليه: ويشمل رأس مال السلم والمسلم فيه فالأول هو الثمن والثاني هو المبيع.

<sup>1</sup>- محمود حسن الوادي، حسن محمد السمحات، مرجع سيق ذكره، ص: 198.

<sup>2</sup>- خياطة عبد الله، مرجع سيق ذكره، ص: 173.

ت - الصيغة: وهو ما ينعقد به هذا العقد من كلام دال عليه. (1)

ثانياً شروط بيع السلم: ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- شروط عامة: وتتمثل فيما يلي:

- قبض رأس المال أو الثمن في المجلس قبل التفوق.
- يجوز أن يكون رأس المال عيناً ونقداً أو حتى منفعة.
- لا يجوز أن يكون رأس المال ديناً في ذمة المسلم إليه أو غيره.
- يجب أن يكون رأس المال أو الثمن معلوم للطرفين.

2 - شروط متعلقة بالأجل: وتتمثل فيما يلي:

- تأجيل التسليم بالنسبة إلى المسلم فيه لأن هذا يميز السلم عن غيره من البيوع.
- أن يكون الأجل معلوم باتفاق المذاهب.
- الحد الأدنى عند الشافعية سنة، والمالكية تتحكم في الحد الأدنى للسوق والحد الأقصى عندهم بين 10 و20 سنة.

3 - شروط متعلقة بالمسلم فيه: وتتمثل فيما يلي:

- أن يكون معلوماً من حيث المقدار عداداً أو كيلاً.
- يجوز أن يكون منفعة عينية مثل استخدام آلة بعد سنة.
- إذا كان المسلم فيه مالا فلا يجوز سواء كانت من نفس الجنس فكانت ربا، وإذا اختلف الجنس فكانت صرف فتكون فورية. (2)

ثالثاً: التطبيقات المصرفية لبيع السلم في البنوك الإسلامية:

يمكن أن يكون عقد السلم طريقاً للتمويل يغني عن القرض بفائدة، فمن عنده سلعة مشروعة ينتجها يمكنه أن يبيع كمية منها، تسلم في المستقبل، ويحصل على ثمنها حالاً ولذلك يكون عقد السلم أحد الوسائل التي يستخدمها البنك الإسلامي في الحصول على السلع موضوع تجارته، كما يستخدمه أيضاً في

<sup>1</sup> - حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

<sup>2</sup> - خياطة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 174.

بيع ما تنتجه شركاته ومؤسساته، ولقد تبين من الواقع العملي أن العديد من البنوك الإسلامية تطبق هذه الصيغة في تمويل العديد من الشركات الصناعية، ويمكن استخدام بيع السلم في الإنشاءات العقارية عن طريق بيع الوحدات قبل إنشائها وتسليمها بعد الانتهاء منه وبيع السلم من العقود التي تعطي مرونة كبيرة للاقتصاد الإسلامي، وتفتح مجالاً رحباً في الزراعة والصناعة، فبييع المزارع، أو الصانع إنتاجه مقدماً، ويحصل على ثمنه مقدماً على أن يسلمه في مدة لاحقة متفقٍ عليها<sup>1</sup>.

**الفرع الثالث: بيع الاستصناع** من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة ببيع الاستصناع

### أولاً: تعريف الاستصناع

- 1- الاستصناع لغة: هو طلب الصنعة.
- 2- الاستصناع اصطلاحاً: هو أن يطلب شخص من آخر صناعة شيء ما له، على أن تكون المواد من عند الصانع، وذلك نظير ثمن معين.

### ثانياً- شروط الاستصناع:

للاستصناع شروط وضع معظمها فقهاء الحنفية وهي بالإضافة للشروط العامة للعقد ما يلي:

- 1- بيان المصنوع محل العقد من حيث الجنس والنوع والصفة والمقدار وكل ما يتعلق به نفيًا للنزاع.
- 2- أن يكون محل العقد ما يجري عليه التعامل بين الناس، لأن ما لا يجري عليه التعامل بين الناس لا يصح فيه الاستصناع حسب الفقهاء بل يدخل في عقد السلم وتطبق عليه أحكامه وشروطه.
- 3- عدم تحديد مدة العقد بأجل وهذا على خلاف كبير بين الفقهاء لأن التأجيل يحول العقد إلى سلم.
- 4- أن تكون المواد الخام والعمل من الصانع، أما ما كان منه العمل فقط والمواد الخام من طالب الصنعة فهي إجارة.<sup>(2)</sup>

### ثالثاً: أنواع التمويل بالاستصناع:

يمكن أن تتم طلبات التمويل بالاستصناع بالصيغتين التاليتين:

<sup>1</sup>-محمد هشام، عمليات السلم والمعالجة المحاسبية لها، بحث مقدم إلى مؤتمر السلم وتطبيقاته المعاصرة ملتقى الخرطوم للصناعة المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، يومي، 11 و12، نوفمبر 2014، ص، ص: 8،9.

<sup>2</sup>- سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، النشر جمعية التراث، الطبعة الأولى، غرداية-الجزائر، 2002، ص، ص: 131-132.

- 1- الاستصناع العادي: حيث يقوم البنك في هذه الحالة بصناعة السلعة محل العقد بنفسه.
- 2- الاستصناع الموازي: هو أن يعقد البنك الإسلامي بخصوص هذه السلعة الواحدة عقدين أحدهما مع العميل طالب السلعة يكون البنك فيه دور الصانع، والآخر مع القادر على الصناعة كالمقاول مثلاً: ليقوم بإنتاج سلعة مطابقة للمواصفات والتصاميم والشروط المذكورة في العقد الأول مؤجلاً وفي العقد الثاني معجلاً، فتكون فرصة التمويل للبنك مضاعفة، مما يتيح له قسطاً من الربح الوافر، ثم إذا تسلم المصرف السلعة ومن المنتج ودخلت في حيازته يقوم بتسليمها إلى المستصنع ولا مانع أن يعقد العقدان في وقت واحد أو يتقدم أي منها بشرط أن يكون العقدان منفصلان عن بعضهما البعض فتكون مسؤولية البنك ثابتة قبل المستصنع.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: صيغ التمويل على أساس المشاركة

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى صيغ التمويل على أساس المشاركة في البنوك الإسلامية والمتمثلة في المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة.

#### الفرع الأول: المشاركة

أولاً : تعريف المشاركة: من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة بالمشاركة

- 1- المشاركة لغة: هي الخلط أو الاختلاط أو المخالطة بين شريكين أو أكثر في شيء معين بينهم.
- 2- المشاركة اصطلاحاً: هي عبارة عن عقد بين شخصين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال والربح أو استقرار شيء له قيمة مالية بين مالكين فأكثر لكل واحد منهما أن يتصرف فيه المالك وهي من عقود الأمانة التي لا تتطلب الرهن أو الضمانات ويتم فيها الربح والخسارة.<sup>(2)</sup>

#### ثانياً شروط المشاركة:

وتتمثل فيما يلي:

- 1- أن يكون رأس المال نقداً.
- 2- يجب أن يكون رأس المال موجوداً أو مبلغه معلوم.
- 3- أن يتم تنفيذ الاتفاق وفق العقد المبروم وخاصة أثناء توزيع الأرباح أو الخسائر.
- 4- لا يجوز لأحد الشريكان التبرع بمال الشركة أو إقراضه دون علم وموافقة الشريك.

<sup>1</sup> - شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

<sup>2</sup> - عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى-المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 13.

- 5- أن يشترك الشركاء بالعمل ولا يشترط التساوي في العمل.
- 6- أن يتم خلط مال الشركاء دون الخلط بينهما .
- 7- أن يكون الشريك بالغا عاقلا، ومالكا للمال الذي يشارك به.
- 8- يجوز أن يبيع أحد الشركاء حصته للشريك الآخر.

### ثالثا: أنواع المشاركة في المصارف الإسلامية:

هي عملية تمويل تتم عن طريق الاتفاق بين البنك والشريك (العميل) على أن يقوم كل شخص بتقديم مبلغ من المال بنسب يتم الاتفاق عليها من أجل إنشاء مشروع معين أو التوسيع في مشروع، وبالتالي يصبح كل منهما له حصته من رأس المال إما تكون بصورة دائمة أو متناقصة وفق الاتفاق الذي يتم إبرامه بين الطرفين<sup>(1)</sup>، وتأخذ المشاركة في البنك الإسلامي عدة طرق لتنفيذها حسب الصيغة التي تحكم العقد، تتمثل طرق المشاركة فيما يلي:

- 1- **المشاركة الثابتة:** وتسمى هذه المشاركة أيضا بالمشاركة الدائمة أو المشاركة في رأس المال المشروع، وفيها يشارك المصرف شخصا واحدا أو أكثر في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، لا يقل على 15% من رأس مال المشروع، ويترتب على ذلك أن يصبح شريكا في ملكية هذا المشروع وفي إدارته وتسييره والإشراف عليه، وشريكا في كل ما ينتج عنه، من هذه الصيغة تبقى لكل طرف من الأطراف حصته الثابتة في المشروع الى حين انتهاء المشروع أو المدة التي حددت في الاتفاق.<sup>(2)</sup>
- 2- **المشاركة الثابتة المستمرة:** لا تنتهي هذه المشاركة إلا بانتهاء المشروع.
- 3- **المشاركة الثابتة المنتهية:** يكون أجل الانتهاء محدد في الاتفاق.<sup>(3)</sup>
- 4- **المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك):** هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية، على أن يتم إجراء ترتيب منظم ليحتسب جزء من الدخل المتحصل كقسط لسداد قيمة الحصة.<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> - موسى محمود محمد شحادة، مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتعليلها في الاقتصاد الفلسطيني، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة الحرّة-هولندا، 2011، ص: 151.

<sup>2</sup> - قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، كافي عبد الكريم، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2014، ص: 40.

<sup>3</sup> - محمود حسن الصوان، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

<sup>4</sup> - محمود حسن الوادي وآخرون مرجع سبق ذكره، ص: 40.

**الفرع الثاني: المضاربة** من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة بالمضاربة

أولاً: تعريف المضاربة

1- **المضاربة لغة:** المضاربة في اللغة هي أن يدفع شخص مال لآخر ليتاجر فيه على أن يكون الربح بينهما على ما اشترطاه والخسارة على صاحب المال.<sup>(1)</sup>

2- **المضاربة اصطلاحاً:** هي إعطاء المال لمن يتاجر به وفق نسبة من الربح، وإن كانت خسارة أو ضاع جزء من رأس المال أو كله يتحمل صاحب رأس المال الخسارة أما المستثمر (المضارب) فإنه يخسر جهده ووقته، وإذا لم تحقق العملية لا ربحاً ولا خسارة لم يكن لصاحب رأس المال إلا رأسماله وليس للعامل شيء.<sup>(2)</sup>

ثانياً : خصائص وشروط المضاربة:

اتفق الفقهاء على أن المضاربة عقد ينطوي على عدة خصائص:

- 1- وجود طرفين له.
- 2- بتقديم المال من طرف إحداهما.
- 3- وجود عمل بالمال يبذله الطرف الثاني.
- 4- اشتراك الطرفين في الربح الحاصل بحسب اتفاقهما.<sup>(3)</sup>
- 5- أن يكون رأسمال معلوماً حاضراً أو غائباً لا ديناً وأن يسلم للعامل (المضارب).
- 6- أن يكون نصيب كل طرف في الربح جزءاً شائعاً على نحو كسري نسبي ولا يكون مبلغاً مقطوعاً.
- 7- ألا يتم التوزيع إلا بعد قسمة واسترداد رأس المال وإخراج المصاريف تطبيقاً للقاعدة (لا ربح إلا بعد رتبة رأس المال).
- 8- ثبوت قدرة وأهلية المتعاقدين.

<sup>1</sup>- خير الدين بنون، إشكالية تطبيق صيغ التمويل التشاركي في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية وبنوك، المركز الجامعي

البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج-الجزائر، 2011-2012، ص: 84.

<sup>2</sup>- صادق راشد أشمري، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 54-55.

<sup>3</sup>- بن الناصر فاطمة، تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية الحقوق والعلوم

الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2008-2009، ص: 45.

9- ألا يعمل رب المال من المضاربين وألا يتدخل في إرادة الشركة.<sup>(1)</sup>

ثالثاً: أقسام المضاربة:

**1 المضاربة المطلقة:** وهي التي يدفع فيها المالك مال المضاربة إلى العامل من غير تقييد العمل والمكان والزمان ومن يتعامل المضارب معه، وقد قسم الأحناف تصرف المضاربة إلى أربعة أقسام:

أ- **القسم الذي للمضارب أن يعمل من غير التنصيص عليه ولا قول اعلم برأيك:** وهو أن يدفع رب المال إلى العامل مال المضاربة، ويقول له خذ هذا المال واعمل به مضاربة على أن ما رزق الله من ربح فهو مشترك بيننا على كذا، وفي تلك الحال للمضارب أن يتصرف بمال المضاربة بما يتناوله عرف التجار في التجارة من البيع والشراء ونحوها.

ب- **القسم الذي ليس للمضارب أن يعمل إلا بالتنصيص عليه:** وهو أي يدفع إليه المال ولم يأذن له إذنا صريحاً لمباشرة بعض التصرفات كالاستدانة والهبة والصدقة والعنق ونحوها، ففي تلك الحال لا يجوز له أن يباشرها لأن هذه الأعمال ليست من التجارة والمضاربة تتعقد على التجارة ولكن إذا نص صريحاً للمضارب بمباشرة هذه التصرفات فإنه لا يجوز له مباشرتها.

ت - **القسم الذي للمضارب أن يعمل إذا قيل له اعلم برأيك وإن لم ينص عليه:** وهو أن يدفع المالك المال إلى المضارب ويقول له: "اعمل فيها برأيك." في هذه الحالة قد خول له العمل بمقتضى رأيه، فله أن يعمل ما يدخل تحت التجارة من الأعمال مما ليس له أن يباشرها بمقتضى إطلاق التصرف، فله أن يشارك الغير ويضارب بمال المضاربة وله خلطه بماله، لأن ذلك هو مقتضى تفويض التصرف إليه.

ث - **القسم الذي ليس للمضارب أن يعمله وأصلاً ورأساً:** مثل شراء الميتة والدم، والخمر والخنزير أو شراء ذا رحم من رب المال.<sup>(2)</sup>

2 - **المضاربة المقيدة:** هي التي قيدت بشيء من تلك القيود ونحوها وتقييد المضاربة بالشروط صحيح، وإذا خالف المضارب ما قيد به كان ضامناً.<sup>(3)</sup>

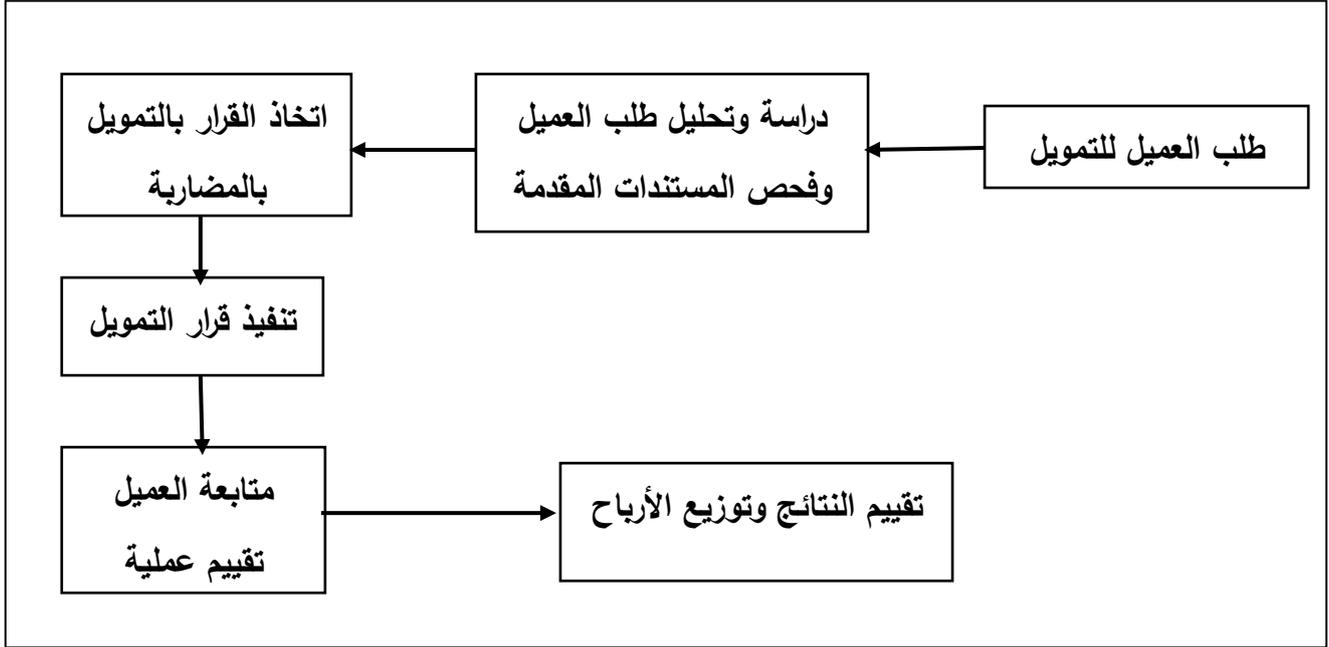
**رابعاً: خطوات المضاربة في المصرف الإسلامي:** تتم عملية التمويل بالمضاربة في البنوك الإسلامية بعد خطوات يمكن إيجارها على النحو التالي:

<sup>1</sup> - إبراهيم خليل عليان، الاستثمار-التمويل التقليدي-التمويل الإسلامي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر بيت المقدس الخامس، جامعة القدس المفتوحة-فلسطين، 2014، ص: 14.

<sup>2</sup> - خير الدين بنون، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

<sup>3</sup> - محمود حسين الوادي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

شكل رقم (1-6): خطوات التمويل بالمضاربة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: محفوفي فؤاد وآخرون، الاستخدامات المالية والأنشطة الاستثمارية في المصارف الإسلامية كآلية إستراتيجية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، واقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية-الجزائر، 2009، ص: 15.

الفرع الثالث: المزارعة من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة بالمزارعة

أولاً: تعريف المزارعة:

1- المزارعة لغة: المزارعة لغة مفاعله من الزرع، جاء في لسان العرب: "زرع الحب يزرعه زرعاً وزراعة بذره... وقيل الزرع نبات كل شيء يحرث".<sup>(1)</sup>

2- المزارعة اصطلاحاً: عبارة عن دفع أرض من مالكاها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان بأقسام الزرع بينهما، فهي بذلك عقد شركة بين مالك الأرض والعامل ولقد أجمع الفقهاء أيضاً على جواز شركة المزارعة باعتبارها عقد شركة بين المال والعمل قياساً على المضاربة.<sup>2</sup>

ويتعين على البنك الإسلامي أن يتأكد من توافر عدد من الشروط عند بحث أي طلب للمزارعة وهي:

<sup>1</sup> - سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

<sup>2</sup> - شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

أ- أهلية الطرف المتعاقد معه على المزارعة سواء من الناحية القانونية أو الناحية العينية، فضلا عن باقي عناصر الأهلية الائتمانية التي يراها البنك الإسلامي ويتعين توافرها في العميل طالب التمويل في عملية المزارعة. (1)

- ب- أن تكون حصة كل منهم معلومة ومشاعة بالتساوي أو التفاوت حسب الاتفاق.  
ت- صلاحية الأرض للمزارعة لأنها المقصودة من العقد.  
ث- بيان نوع البذر الذي سيبذر في الأرض للمزارعة. (2)

الفرع الرابع: المساقاة من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة بالمساقاة

أولاً: تعريف المساقاة

- 1- المساقاة لغة: المساقاة في اللغة على وزن مفاعله وهي مشتقة من السقي.  
2- المساقاة اصطلاحاً: هي أن يدفع الرجل إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل ما يحتاج إليه بجزء معلوم له من ثمره. (3)

ثانياً: شروط المساقاة:

- أ- أن تكون الشجرة المراد إصلاحها ثمرة تنتج منها عن طريق العمل.  
ب- أن يكون ناتج الثمر يعود على المتعاقدين.  
ت- أن يتم تسليم الأرض المزروعة بالشجر للتعامل فيها. (4)

المطلب الثالث: صيغ التمويل على أساس الإجارة

سنتطرق في هذا المطلب إلى صيغة الإجارة

الفرع الأول: تعريف الإجارة: من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالإجارة

أولاً: الإجارة لغة: الإجارة مشتقة من أجر وهو العوض ومنه سمي الثواب أجر. (5)

<sup>1</sup> طواهرية الشيخ، إستراتيجية المصارف الإسلامية في تفعيل وتمويل التنمية المستدامة في ظل تحديات العولمة، رسالة ماجستير، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2003-2004، ص: 82.  
<sup>2</sup> صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص: 317.  
<sup>3</sup> الغريب ناصر، أصول مصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبو اللو للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 1996، ص: 199.  
<sup>4</sup> موسى محمد محمود شحاذة، مرجع سبق ذكره، ص: 187.  
<sup>5</sup> جميل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

ثانيا: **الإجارة اصطلاحا:** هي العملية التي يشتري فيها البنك الإسلامي تجهيزات أو معدات ويقوم بإيجارها للعملاء لمدة معينة مقابل أقساط إيجار شهرية أو نصف سنوية أو سنوية مع بقاء ملكيتها للبنك، أما صيانتها فتكون على المستأجر مع إمكانية بيعها له في نهاية المدة. (1)

**الفرع الثاني أشكال الإجارة:** هناك عدة أشكال للتمويل بعقد الإجارة تتمثل في:

**أولا: الإجارة المنتهية بالتمليك (التمليكية):** تعتبر من الأساليب الجديدة التي استحدثتها البنوك الإسلامية، وهي تتميز بكون البنك لا يفتني الموجودات والأصول انطلاقا من دراسة السوق والتأكد من وجود رغبات لها، بل أنه يشتريها استجابة لطلب مؤكد من أحد عملائه لتملك تلك الأصول، وعليه فإن تملك تلك الأصول المؤجرة لا تبقى في ملكية البنك بعد عقد الإجارة كما هو الحال في الإجارة التشغيلية وإنما هي تنتقل هنا إلى ملكية المستأجر. (2)

**ثانيا- الإجارة التشغيلية:**

تقوم على شراء البنك المعدات الكبيرة والمباني وغيرها من الأصول الثابتة. ليعمل على تأجيرها للعملاء والشركات نظير أقساط شهرية أو نصف سنوية، وتصلح هذه الصورة من التمويل بالإجارة. لتمويل مختلف المشاريع الزراعية والتجارية والصناعية والخدمية التي تحتاج لاستئجار أدوات الإنتاج دون تملكها مستقبلا. (3)

### المطلب الرابع: صيغ التمويل على أساس البعد الاجتماعي

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى صيغ التمويل على أساس البعد الاجتماعي في البنوك الإسلامية والمتمثلة في القرض الحسن والزكاة.

**الفرع الأول: القرض الحسن:** من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى كل الجوانب المتعلقة بالقرض الحسن.

<sup>1</sup>- سليمان ناصر، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق**، مجلة الباحث، ورقلة-الجزائر، العدد 04، 2006، ص: 24.

<sup>2</sup>- موساوي زهية، خالد خديجة، **التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية فرص وتحديات**، مجلة الباحث، تلمسان-الجزائر، العدد 04، 2006، ص: 53.

<sup>3</sup>- إلياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، **تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد ومصارف إسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك-الأردن، 2000، ص: 37-38.

أولاً: تعريف القرض الحسن:

- 1- القرض الحسن لغة: القطع وفقهياً هو تمليك شيء للغير على أن يرد بدله من غير زيادة.<sup>1</sup>
- 2- القرض الحسن اصطلاحاً: هو عبارة عن قرض خالي من الفائدة يعطى إلى المستحقين من أفراد المجتمع الإسلامي كالعاطل الذي يريد العمل ويحتاج المال أو الأعمى الذي يريد التحصن، وعلى كل حال فإن هذه القروض لا توزع عشوائياً بل يجب دراسة وفحص كل حالة لوحدها لسد الذرائع، فالمسلمون يحاسبون على أموالهم من أين اكتسبوها وفيما أنفقوها<sup>(2)</sup>، ويقدم القرض الحسن في الحالات التالية:
  - أ- الزواج.

ب- المرض الذي يحتاج نفقات كثيرة للعلاج.

ت- الديون والإعسار الشديد.

ث- الكوارث أو حوادث الوفيات.

ج- تأخير الرواتب والأجور لأسباب خارجة عن إرادة الشخص.

ح- تعرض أصحاب المشروعات الإنتاجية إلى ضائقة مالية.<sup>(3)</sup>

**الفرع الثاني: الزكاة:** من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالزكاة

أولاً: تعريف الزكاة

- 1- الزكاة لغة: هي النماء والبركة والثناء.
- 2- الزكاة اصطلاحاً: زكاة النفس والمال، وهي واجبة على كل مسلم كان مالكا النصاب من الأموال التي تجب فيها الزكاة لسنة كاملة.<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup>- ميلود بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

<sup>2</sup>- طواهرية الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

<sup>3</sup>- قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مرجع سبق ذكره، ص: 20-21.

<sup>4</sup>- خير الدين بنون، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

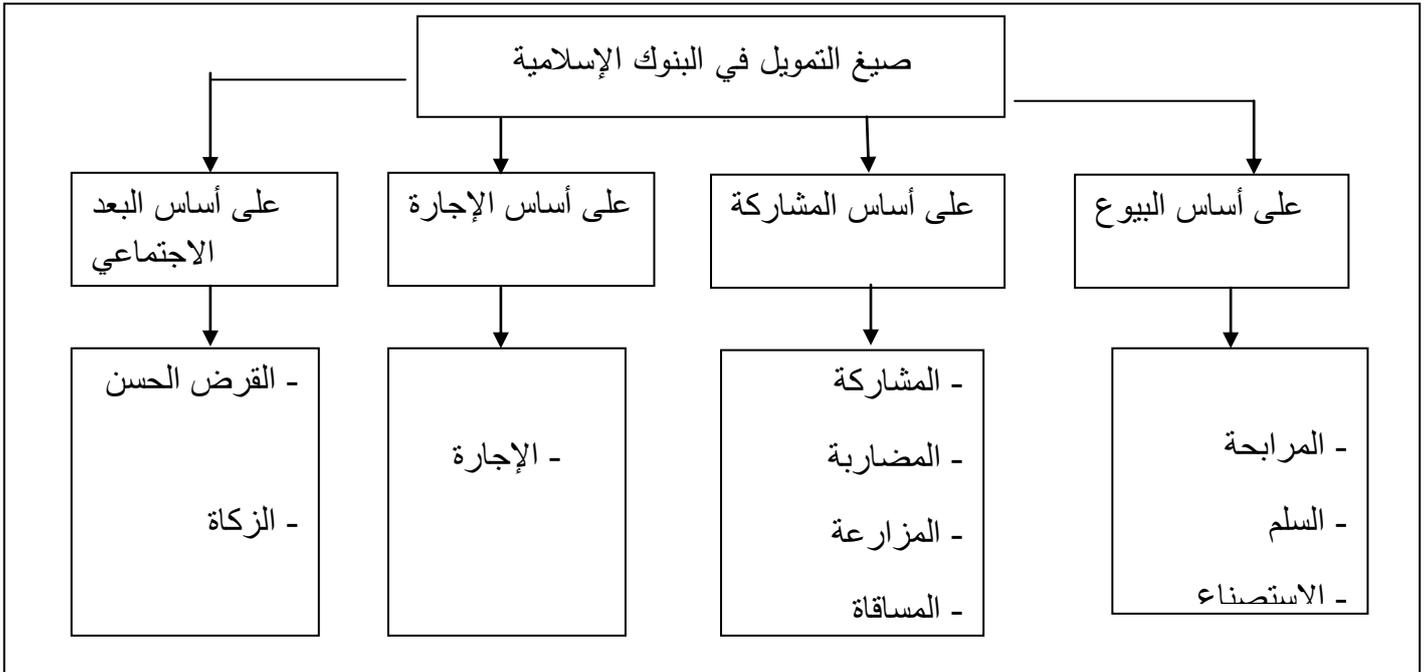
ثانيا: التمويل عن طريق صندوق الزكاة:

يقوم هذا الصندوق بأخذ الزكاة من أموال المودعين في البنك وتحجز من أرباحهم سنويا، وكذلك يستقبل البنك الزكاة من كل من يرغب في استخلافه في توزيعها ليقوم هذا الأخير بتوزيعها في مصارفها الشرعية. (1)

ثالثا: الخدمات الاجتماعية للبنوك الإسلامية عن طريق الزكاة:

إذا كان شأن الاقتصاد هو تنمية المال وتنظيم تداوله بين الناس، فإن فريضة الزكاة وأفعال الخير تتصدیان للتنمية الاجتماعية، وتواجهان بصورة مباشرة حالات الفقر والمسكنة والغارمين والمرضى وذوي الحاجات في سبيل الله، من هنا فإن للزكاة شأنًا كبيرًا متقدما على الاقتصاد وأنواعه، وإن كانت الزكاة كمحصلة أخيرة عبادة مالية افترضها الله تعالى في أموال الأغنياء لترد على الفقراء. (2)

شكل رقم (1-7): صيغ التمويل في المصارف الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المطلب

<sup>1</sup> - قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

<sup>2</sup> - إدريس الطالب، البعد الاجتماعي للمال في البنوك الإسلامية من خلال الزكاة، ورقة عمل مقدمة لندوة المصارف الإسلامية بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، فاس-المغرب، 2013، ص: 78.

## خلاصة الفصل:

تبين لنا من خلال العناصر المكونة لهذا الفصل أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تتعامل بقواعد الشريعة الإسلامية وتتقيد بها في معاملاتها المالية التجارية أو المدنية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين بما يخدم مختلف أفراد المجتمع وتحقيق تنمية اقتصادية، وأهم خاصية لهذه البنوك هو عدم التعامل بالربا أخذاً أو عطاءً وسعيها لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والتنمية والاجتماعية وتجميع الموارد التي تنقسم بدورها إلى موارد داخلية تتمثل في رأس المال والاحتياطات والأرباح الغير موزعة والموارد الخارجية التي تتمثل في الودائع الجارية وحسابات الاستثمار.

ورغم حداثة البنوك الإسلامية إلا أنها تساهم بشكل كبير في تنمية المجتمع وتطويره، من خلال جذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في قنوات استثمارية مفيدة للمجتمع، وربط مختلف أهداف التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.



## الفصل الثاني:

التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية



**تمهيد:**

أصبح تحقيق التنمية المستدامة من أهم المواضيع التي شددت اهتمامات الدول والساحة الدولية خاصة بعد ما عرف العالم في الآونة الأخيرة العديد من الاختلافات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، إذ يقتضي البحث في التنمية المستدامة الوقوف على عدة مكونات نظرا لعمومية المصطلح من جهة ولانطوائه على مجموعة من المفاهيم والأبعاد من جهة ثانية.

كما أن البنوك الإسلامية تلعب دور الريادة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال جملة من الأنشطة التي تقوم بها لصالح المجتمع واقتصاد الدولة وبيئته .

وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على التنمية المستدامة بشكل عام والتنمية المستدامة من المنظور الإسلامي، بالإضافة إلى الإسهامات التي تقوم بها البنوك الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة.

**المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة.**

**المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي.**

**المبحث الثالث: مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية المستدامة.**

## المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

تعزز الاهتمام بالتنمية المستدامة من قبل البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وأصبحت مهمة التنمية المستدامة تحتل اهتماما كبيرا وواسعا من قبل المختصين في العديد من الدراسات وخاصة البنكية . وسنتناول في هذا المبحث مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها ومبادئها بالإضافة لأبعادها ومؤشراتها.

### المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

يقضي مفهوم التنمية المستدامة التعرض إلى إعطاء تعريف لها ومعرفة تطورها التاريخي.

### الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة وتطورها التاريخي

#### أولا: تعريف التنمية المستدامة

1- استخدم مفهوم التنمية المستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد *Économie* وعلم الأيكولوجي *Écologie* على اعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر *Eco* الذي يعني بالعربية البيت أو المنزل ولو افترضنا هنا أن البيت هو إقليم فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم.<sup>(1)</sup>

2- وتتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة، منذ ظهورها بداية الثمانينات من القرن العشرين، ولعل من أهمها وأكثرها تداولاً ومرجعية المفهوم الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة عام 1978 على أنها: "التنمية التي تفي حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها".<sup>(2)</sup>

هذا التعريف يسمح لنا بالحصول على معنيين مختلفين:

- كون مخزون رأس المال الطبيعي يمكن أن يبقى سليماً للأجيال القادمة، وبمعنى آخر فإن استنزاف الموارد غير المتجددة يجب أن يتوقف من أجل الحفاظ على رأس المال الطبيعي، الأمر الذي

<sup>1</sup> حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2012، ص: 52.

<sup>2</sup> حدة فروحات، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة-الجزائر، العدد 11، 2012، ص: 151.

يتطلب إيقاف جميع الأنشطة التي تؤدي إلى استنزاف جميع الموارد غير المتجددة مثل: التعدين والأنشطة التي تهدد طبقة الأوزون والمصدرة للإشعاعات.

- المحافظة على إجمالي رأس المال المصنع والطبيعي، إذ يجب أن لا ينخفض بين جيل وآخر، فيمكن أن تكون هناك معادلة بين رأس المال الاصطناعي ورأس المال الطبيعي، وإن استغلال رأس المال الطبيعي مبرر طالما أن هناك استثمار في البدائل الطبيعية أو الاصطناعية بشكل يحافظ على المخزون.<sup>(1)</sup>

3- التعريف الاقتصادي: هي الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.<sup>(2)</sup>

4- وقد عرفت التنمية المستدامة في تقرير بروتدلام عام 1987 أنها: "عملية للتغيير يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناخي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات، ويعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته".

5- وفي مؤتمر الأرض عام 1996 عرفت التنمية المستدامة على أنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بشكل يحقق الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".<sup>(3)</sup>

6- أما تعريف Sart gogiterra علم 2006 بأنها: "تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، كما أنها تنمية تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية، وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي والذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة".<sup>(4)</sup>

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي: "التنمية المستدامة هي الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية أو المصنعة لتفادي دمارها وزوالها للأجيال القادمة وهي بذلك تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تحقيق أقصى قدر من النمو، في هذه الأنظمة.

<sup>1</sup>- بغداد كربالي، محمد حمداني، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة وهران- الجزائر، العدد 45، 2010، ص، ص: 10-11.

<sup>2</sup>- عبد الناصر بوتلجة، ميلود بورحلة، دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الإسلامي (التجربة المغربية)، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة، في ظل الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة-الجزائر، يومي 3 و4 ديسمبر 2012، ص: 293.

<sup>3</sup>- أحمد لعمي، أمال رحمان، إشكالية التنمية المستدامة في الأقطار العربية-ؤية إسلامية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة-الجزائر، يومي 3 و4 ديسمبر، 2012، ص: 257.

<sup>4</sup>- حدة فروحات، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

أو هي الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية.

### ثانيا: التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية

إن تطور مفهوم التنمية ومحتواها مر بعدة مراحل هي:

**1- التنمية بوصفها كمرادف للنمو الاقتصادي:** تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن 20، بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات إستراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات ويعد نموذج والت رستو W.Rostow والمعروف "بمراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة، حيث شمل هذا النموذج 5 مراحل حاول رستو من خلالها تفسير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الكبير. (1)

**2- التنمية وفكرة النمو والتوزيع:** امتدت هذه المرحلة تقريبا من نهاية الستينات حتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، حيث بدأ مفهوم التنمية يشمل أبعاد اجتماعية بعدما كان يقتصر في السابق على الجوانب الاقتصادية فقط، إذ أخذت تركز على معالجة مشكلات الفقر، البطالة، واللامساواة، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح من خلال نموذج Seers الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، إذ لا يمكن القول بوجود تنمية في دولة إذا تفاقمت حدة واحدة أو أكثر من هذه المشكلات، كما تتجسد هذه المرحلة من خلال نموذج "تودا رو Todaro" والذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاث أبعاد هي: إشباع الحاجات الرئيسية، احترام الذات، حرية الاختيار.

**3- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة:** امتدت هذه الفترة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، حيث اهتمت التنمية بجميع جوانب المجتمع والحياة ككل وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان، لكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية هو معالجة

<sup>1</sup> - عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2007، ص: 19.

كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضعت حلولاً لكل مشكلة على حدا مما جعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها المنشودة في الكثير من المجتمعات.

**4- التنمية المستدامة:** هذا المفهوم للتنمية قد تبلور وظهر بقوة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير بروتدلام Brundtland report، وتنتشر تحت عنوان (مستقبلنا المشترك) لأول مرة عام 1987، ويمكن اعتبار التنمية المستدامة كفكرة وتعتبر تطوراً محدثاً لكتاب "أخلاقيات الأرض Land Ethic"، فقبل قرن من الزمان قال ليورد 1949 بأن صحة النظم الإيكولوجية هي التي لها أهمية قصوى، أي أن السياسة البيئية صحيحة إذا حافظت على سلامة النظام الإيكولوجي وخاطئة إذا لم تفعل، وهذه منسجمة تماماً مع استخدام الموارد الطبيعية وطالما أن ذلك الاستخدام لا يؤدي إلى الإساءة للنظام الإيكولوجي. (1)

### المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة أهداف ومبادئ تتميز بها عن غيرها وهي كما يلي:

#### الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة

تتمثل أهداف التنمية المستدامة وفقاً لما جاء به تقرير برونتلاند كما يلي:

**أولاً:** زيادة معدلات النمو ومحاربة الفقر، حيث أن عامل الفقر والتخلف الذي تعيش فيه بعض الدول النامية، وتدني مستوى معيشة سكانها، هو الدافع الأساسي الذي يدفع بهذه الدول إلى انتهاج واستحداث تنمية مستدامة فعالة من شأنها أن تساهم في زيادة دخلها الوطني؛

**ثانياً:** تحسين نوعية النمو الاقتصادي في ظل المحافظة على البيئة أو بعبارة أخرى تغيير وجهة النظر فيما يخص النمو الاقتصادي، على أنه الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الإجمالي في الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي واستغلال كافة الموارد الكفيلة لتحقيق ذلك دون الأخذ بعين الاعتبار للآثار السلبية على المجتمع والبيئة، لذلك ووفقاً لمفهوم التنمية المستدامة فإنها تقتضي تحقيق نمو اقتصادي مقبول مع الحد من استثمارات الموارد الطبيعية الطاقوية؛(2)

<sup>1</sup> - مسعودة بوزيدي، سياسات تخطيط النقل الحضري في إطار ضوابط التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، 2010، ص: 38-39.

<sup>2</sup> - مريم بولمخال، إدماج أبعاد التنمية المستدامة في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر، 2012، ص: 66.

مهما كانت غاية الإنسان إلا أنه يجب أن يحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فإن هدفه يجب أن يكون إجراء تغييرات جوهرية للبنى التحتية والفوقية دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة؛<sup>(1)</sup>

**ثالثا:** تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد الطبيعية والتعامل معها على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني؛

**رابعا:** ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التكنولوجي، كيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسطر عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها؛

**خامسا:** تأمين مستوى سكاني مستديم من خلال السيطرة على النمو السكاني المفرط، إذ أن تحقيق تنمية مستدامة يرتبط وبشكل أساسي بمدى ثبات واستقرار حجم السكان مقارنة بحجم وإنتاجية النظم البيئية؛

#### الفرع الثاني: مبادئ التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ التي تشكل الركائز التي تستند إليها المحافظة على حق الأجيال القادمة وتمثل أهم هذه المبادئ فيما يلي:

**أولاً: تحديد الأولويات بعناية:** اقتضت خطورة المشكلات البيئية وندرة الموارد المالية والتشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل فكانت خطة العمل البيئي لأوروبا الشرقية سابقا التي أعدها البنك العالمي والاتحاد الأوروبي، وكل البلدان الأعضاء في المنطقة تمثل: جهدا رائدا ومؤثرا في هذا الصدد، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.

**ثانياً: الاستفادة من كل دولار:** كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون ميرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب المرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية، ومن ثم بدأت التأكد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل (التشيك، الشيلي، المكسيك)، إن هذا التأكد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب

<sup>1</sup> - آسيا قاسيمي، التنمية المستدامة بين الحق واستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني للسياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات التوجهات الآفاق، جامعة البويرة- الجزائر، يومي 26 و 27 أبريل 2012، ص: 08.

نهجا متعدد الفروع، ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة العمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

**ثالثا: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:** بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية، لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

**رابعا: استخدام أدوات السوق\_حيثما يكون ممكنا:** إن الحوافز القائمة على السوق\_والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق.

**خامسا: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:** إذ يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل: فرض ضرائب على الوقود، أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

**سادسا:** يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الإيزو 14000 الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة، وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل: مرافق معالجة النفايات، وتحسين كفاءة الطاقة.

**سابعا: الإشراف الكامل للمواطنين:** عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، وتعتبر مشاركة المواطنين المحليون في مثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات؛
- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي؛
- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة؛
- أن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير؛

ثامنا: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا: إذ يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثة التي تتمثل في: (الحكومة-القطاع الخاص-منظمات المجتمع المدني، وغيرها) وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.<sup>(1)</sup>

تاسعا: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: وتطبيقا لهذا المبدأ ففي دول أوروبا الشرقية سابقا تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة التلوث للهواء من 80% إلى 60% ويعود ذلك إلى الكفاءة والفعالية داخل المنشآت الإدارية.

عاشرا: إدماج البيئة من البداية عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة: ومن أجل ذلك تسعى الدول وبغض النظر عن تخلفها أو تقدمها إلى تقسيم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، بحيث أصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع للبيئة عند بداية وضع الاستراتيجيات الاستثمارية.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة أبعاد وفيما يلي سنتطرق إلى البعد الاقتصادي، و البعد الاجتماعي، والبعد البيئي بالإضافة إلى مؤشراتها.

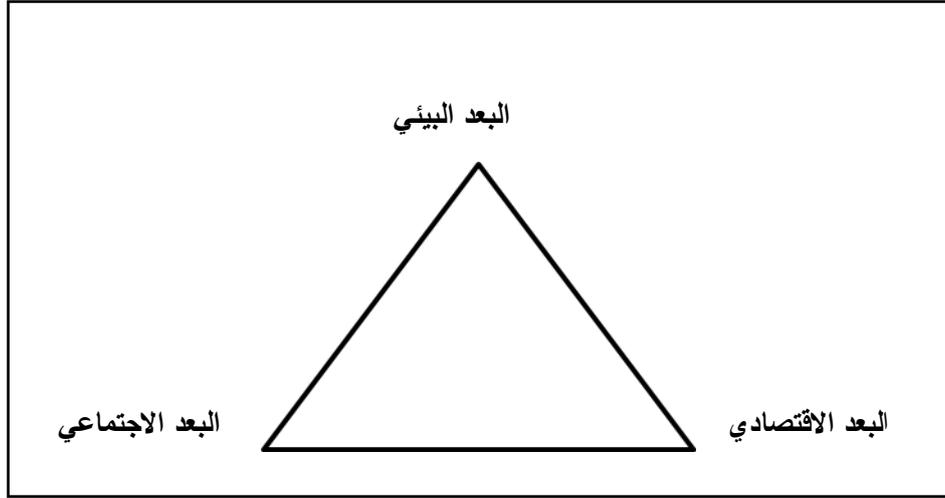
#### الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة لا تحقق إلا بتحقيق الاندماج والترابط بين ثلاثة عناصر أساسية وهي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كما يوضحها الشكل التالي:

<sup>1</sup> - خياطة عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية مصر، 2009 ، ص 338-340.

<sup>2</sup> - فتوح خالد، تطور الإنفاق العمومي وتأثيره على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2015، ص: 139.

شكل رقم ( 2-1): أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المطلب

**أولاً: البعد الاقتصادي:** إن التنمية المستدامة كنمط تنموي يحتم التوافق بين البعد البيئي والبعد الاقتصادي وتفرض الأخذ بعين الاعتبار العلاقات المقامة بين الطبيعة وبين الحاجات الإنسانية المراد إشباعها، من هذا تعمل التنمية المستدامة باعتبارها مبنية على فكرة التوافق بين إشباع حاجات الإنسان والمحافظة على البيئة بأفضل التكنولوجيات، المعارف، والقيم التي تضع في أولويتها الديمومة الكبيرة.

إذ يمكن القول أن البعد الاقتصادي هو تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، أخذاً في الحسبان الآثار الحالية، والمقبلة للاقتصاد على البيئة بهدف التنمية وحماية البيئة في نفس الوقت.<sup>(1)</sup>

### 1-أهداف البعد الاقتصادي: يهدف البعد الاقتصادي إلى:

- أ- تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية؛
- ب- تحقيق تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات؛
- ت- تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه في السلع والخدمات الضرورية؛
- ث- نقل التكنولوجيا الجديدة؛

<sup>1</sup> - مراد عله، التأهيل النظري لجدلية العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، مداخلة في الملتقى الوطني حول الثقافة البيئية والتنمية المستدامة، جامعة قلمة-الجزائر، يومي 19 و20 أكتوبر، 2011، ص: 10.

ج- إيقاف تبيد الموارد الطبيعية؛

ح- تقليص تبعية البلدان النامية؛

خ- المساواة في توزيع الموارد؛<sup>(1)</sup>

**ثانيا: البعد الاجتماعي:** الاستدامة في بعدها الاجتماعي تعني العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة، والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الأرياف والمدن، والمساواة في النوع الاجتماعي وإتاحة المشاركة السياسية ومشاورة هؤلاء السكان في اتخاذ القرارات لإشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية.

كما ينبغي أن يكون النمو الديمغرافي في أي بلد معقولا ومتوازنا مع إمكانيات حكومة كل بلد ومواردها الطبيعية، لأن أي زيادة ديمغرافية سريعة وغير متوازنة تجعل الحكومة غير قادرة على تلبية حاجات سكانها من الخدمات الضرورية في مجال الصحة، السكن والتعليم مما قد يؤدي إلى تزايد عدد الفقراء ومن ثم استغلال الثروات والموارد الطبيعية من مياه وأرض وزراعة بطرق عشوائية تستنزف هذه الموارد وتعيق استدامة التنمية وتثقل كاهل الأجيال القادمة.<sup>(2)</sup>

**ثالثا: البعد البيئي:** إن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومتربطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوطات عليه.<sup>(3)</sup>

كما أن تحقيق التنمية المستدامة رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي وذلك بمحاربة التلوث والتصحر وهي عمليات أساسية لحماية البيئة لضمان التوازن، ولا يمكن أن يتحقق هذا بكيفية فعالة إلا باعتماد الإجراءات الوقائية وتكثيفها.<sup>4</sup>

ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها مايلي:

<sup>1</sup> - مريم بولمخال، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

<sup>2</sup> - هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي-الجزائر، العدد 09، 2014، ص: 219.

<sup>3</sup> - ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة العلوم الهندسية، جامعة دمشق-العراق، العدد 1، 2009، ص: 490.

<sup>4</sup> - عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، يومي 07، 08 أفريل 2008، ص: 11.

- الطاقة؛

- التنوع البيولوجي؛

- القدرة على التكيف؛

- الإنتاجية البيولوجية؛<sup>1</sup>

وبالرغم من أن هذه الأبعاد متشابهة إلا أن النظر إلى التمنية المستدامة يختلف حسب زاوية المقاربة أو منهجية وخلفية التحليل، فالاقتصاديون سوف يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة ويشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، ولهذا تختلف تعريفات الاستدامة على اختلاف المنظور.<sup>(2)</sup>

### الفرع الثاني: مؤشرات التمنية المستدامة

تعكس مؤشرات التمنية المستدامة مدى نجاح الدول في تحقيقها وفيما يلي نوجز أهم هذه المؤشرات:

#### أولاً: المؤشرات الاقتصادية

تعكس المؤشرات الاقتصادية للتمنية المستدامة تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة على الموارد الطبيعية ومن أهم هذه المؤشرات:

**1- التعاون الدولي بتعجيل التمنية المستدامة:** يتكون هذا المؤشر من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حصة الاستثمار الثابت وصادرات السلع والخدمات وإيرادات السلع والخدمات.

**2- تغيير أنماط الاستهلاك:** يمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

<sup>1</sup> - زرمان كريم، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 197-198.

<sup>2</sup> - العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التمنية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2011، ص: 27.

3- الموارد والآليات المالية: ويتم قياسها من خلال رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو من مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو عن طريق صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المنقاة من الناتج المحلي الإجمالي.<sup>(1)</sup>

#### ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

1- مكافحة الفقر: ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال:

أ- معدل البطالة؛

ب- مؤشر الفقر البشري؛

ت- السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، ويعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني؛

2- الديناميكية الديموغرافية والاستدامة: ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقاس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.

3- تعزيز التعليم والوعي العام والاستدامة: ويقاس من خلال:

أ- معدل القراءة والكتابة بين البالغين؛

ب- المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية؛

4- حماية صحة الإنسان وتعزيزها: ويقاس من خلال:

أ- متوسط العمر المتوقع عند الولادة؛

ب- عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والخدمات الصحية؛

5- تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية: وتقاس بنسبة السكان في المناطق الحضرية ويعتبر أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التوسع الحضري.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - إهام شيلي، دراسة إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2014، ص:73.

<sup>2</sup> - عبد الحميد لخديجي، أولاد حيمودة عبد اللطيف، مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار-الجزائر، يومي 15 و16 فيفري 2012، ص: 9-10.

ثالثا: المؤشرات البيئية : تتمثل فيمايلي:

1- الأراضي: هذه القضية معقدة وهامة جدا وذات تتبعات كثيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، فالأرض لا تكون فقط البيئة الفيزيائية بل أيضا الموارد الطبيعية الموجودة فيها.

2- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: بما أن البحار والمحيطات تشغل 70 بالمائة من مساحة الكرة الأرضية، فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية.

3- المياه العذبة: لا شك أن المياه هي عصب الحياة الرئيسي وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية وهي أكثر الموارد تعرضا للاستنزاف وإدارتها بطريقة مستدامة، وهي من أهم التحديات التي تواجه دول العالم حاليا.

4- الغلاف الجوي: هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر على صحة الإنسان واستقرار توازن النظام البيئي، كما أن العوامل الرئيسية وراء مشاكل الغلاف الجوي وهي استخدام الإنسان لمصادر الطاقة الملوثة والعديد من المركبات والمواد الملوثة الأخرى من المصانع ووسائل النقل والنشاطات البشرية المختلفة وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي هي:

أ- التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون؛

ب- ترقيق طبقة الأوزون: ويتم قياسها من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون؛

ت- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في محيط المناطق الحضرية؛

5- التنوع الحيوي: إن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية أي الكائنات الحية من حيوانات ونباتات وأسماك يفي باحتياجات الإنسان الدائمة، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما: الأنظمة البيئية التي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة، والمؤشر الثاني هو الأنواع ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> - بهاز الجبالي، مساهمة القطاع السياحي في التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2008، ص: 78-79.

## المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي

على الرغم من حداثة مصطلح التنمية المستدامة واستعماله إلا أنه ليس جديد على الإسلام والمسلمين، فقد جاء القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالعديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة.

وسنتناول في هذا المبحث التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي وكذا أسسها وأبعادها.

### المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي

قبل التطرق للتنمية المستدامة من المنظور الإسلامي سنتعرف أولاً على التنمية في الإسلام، وأهم الجوانب الأساسية فيها.

#### الفرع الأول: التنمية في الفكر الإسلامي

بالرغم من كثرة تناول القرآن الكريم للسلوك الاقتصادي، وإحاطته بالمواضيع الاقتصادية، غير أنه لم يستخدم مصطلح التنمية، بل أن القرآن الكريم يستخدم مصطلحات أخرى كالسعي والابتغاء، وأهم مصطلح تداوله القرآن الكريم ويكثر تداوله في الفكر الإسلامي هو مصطلح "العمار" والمطلع على الفكر الإسلامي يجد أن مصطلح العمار-عمارة الأرض-يعتبر نقطة انطلاق عند الحديث عن الجانب الاقتصادي في الإسلام<sup>(1)</sup>، ويقول الدكتور الطيب توفيق البشير أن الإسلام وضع للتنمية حساباً خاصاً فجعلها في حكم الواجب وذلك من تفسير الآية: "أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها"<sup>(2)</sup>، ثم إن الإسلام لما أوجب العمارة (التنمية) جعل لمن يعمل على هذه التنمية حوافز دنيوية وأخروية، وهذا ما أكده مالك بن نبي في كتابه (المسلم في عالم الاقتصاد) أي أن الإنسان في الإسلام محور العملية التنموية والبنية الأساسية له، وينال جزاءه في الدنيا والآخرة، قال الله تعالى: "أنا لا أضيع أجر من أحسن عملاً"<sup>(3)</sup>، كما ارتبطت التنمية في الإسلام بالقيم والأخلاق الحميدة من مساواة وعدل وعدم الإسراف قال تعالى: "كلوا واشربوا ولا تسرفوا"<sup>(4)</sup>.

وتتميز التنمية من المنظور الإسلامي بعدة خصائص أهمها:

<sup>1</sup> - علام عثمان، البنك الإسلامي للتنمية وتمويل التنمية في الدول الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص: 18.

<sup>2</sup> - القرآن كريم، سورة هود، الآية 61.

<sup>3</sup> - القرآن كريم، سورة الكهف، الآية 30.

<sup>4</sup> - القرآن كريم، سورة الأعراف، الآية 31.

أولاً: الشمول: إن المنظور الإسلامي لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روعي إذ لا يمكن معالجة قضايا التنمية بعيداً عن التوجهات العقائدية فلا يعقل أن تحدث تنمية تضمن حرية التعبير ولا تتضمن لقمة العيش للفقراء (النظام الرأسمالي) ولا تنمية تتضمن الخبز للفقراء والمعوزين ولا تتضمن حرية التفكير والمبادرة (النظام الاشتراكي)، بل أن مبدأ الشمول يضمن الحاجات الضرورية المادية من مأكل وملبس وسكن وصحة وترفيه والعمل وحرية التعبير وكذا ممارسة الشعائر الدينية وبالتالي فإن منطلقات التنمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنطلقات العقائدية.

ثانياً: التوازن: إن التنمية من المنظور الإسلامي تحقق التوازن بين الجوانب المادية الاقتصادية وبين الجوانب العقائدية والأخلاقية من جهة والتوازن في المتطلبات بين القطاعات الاقتصادية نفسها. (1)

ثالثاً: الواقعية: الواقعية في الإسلام هي مثالية لأنها تهدف إلى الرفع من المستوى الذي يمكن أن تصل إليه البشرية في نظامها الاقتصادي وعلى هذا نستطيع أن نقول بأن واقعية الإسلام مثالية، وأن مثالية الإسلام واقعية، لأن الإسلام هو من عند الله خالق الإنسان.

رابعاً: الكفاية: إن المشكلات الاقتصادية في الإسلام لم تظهر منذ البداية بهدف توفير الضروريات الأساسية للمعيشة وإنما بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسينه وهو ما انتهى إليه الفكر الاقتصادي الحديث باصطلاح "الرفاهية الاقتصادية" أو "الرخاء الاقتصادي" وقد ارتبط هدف الرفاهية الاقتصادية في الاصطلاح الحديث بالكماليات والترفيه المنهي عنه. (2)

### الفرع الثاني: أهداف التنمية في الإسلام

يهدف الإسلام من عمليات التنمية إلى تحقيق عدد من الأهداف وهي:

- هدف اقتصادي يتمثل في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء للجماعة والفرد؛
- هدف إنساني وهو الهدف النهائي، استخدام ثمار التقدم لنشر المبادئ والقيم الإنسانية المتمثلة في السلم والعدل والمعرفة؛
- تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته في الدنيا والآخرة، يرى الإسلام أن التنمية وسيلة لغاية واحدة وهي الإنسان وسعادته لذلك يبين أن التنمية خادمة للإنسان استناداً لقوله: "وسخر لكم ما في السماوات

<sup>1</sup> - السعيد الدراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20 و 21 نوفمبر، الجزائر، 2012، ص: 466.

<sup>2</sup> - زليخة بلحناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر، 2007، ص: 100-103.

وما في الأرض جميعاً" (1)، وهذا عكس التنمية بمفهومها الوضعي الذي يعتبرها غاية فيجعل الإنسان خادماً لها؛

- التعليم وهو أهم الأهداف التي تعتبر الأهم لبقية المجالات التنموية من وجهة نظر الإسلام، مثل التجربة الماليزية التي عملت على محاربة الفقر والجهل والمرض، مع اشتراط أن يكون من يتولى رئاسة الوزراء قد شغل منصب وزير التربية والتعليم مسبقاً؛
- أن تكون بعيدة عن التبعية وأن تعتمد على الذات عن طريق المؤسسات التنموية، كاستثمار أموال الزكاة في هذا المجال؛(2)

### الفرع الثالث: المفهوم الإسلامي للتنمية المستدامة

إن مبادئ الشريعة الإسلامية كانت السبابة في مجال الحفاظ على الموارد البيئية على الأفكار التي جاء بها الغرب فيما بعد آلاف السنين، فإن من مزايا التشريع الإسلامي الجمع بين الثبات والمرونة فأصوله وأهدافه ثابتة أما فروعها ورسائله فهي مرنة وفي اعتقادنا أن موضوع حماية البيئة وإدارتها من الموضوعات المستدامة توجب ألا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية لأن هذه الضوابط هي التي تحول دون أية تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبررات استمراريتها وفي الوقت نفسه فإن النظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة تعنى بالنواحي المادية، جنباً إلى جنب مع النواحي الروحية والخلقية، فلا تقتصر التنمية المستدامة على الأنشطة المرتبطة بالحياة الدنيا وحدها، وإنما تمتد إلى الحياة الآخرة بشكل يضمن تحقيق الترافق بين الحياتين ويجعل صلاحية الأولى جسر عبور إلى النعيم في الحياة الآخرة التي هي الحياة الحقيقية المستمرة بلا انقطاع وبلا منغصات. (3)

تعتبر عملية التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي عملية متعددة الأبعاد، تعمل على تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي، ويؤكد هذا المنظور على أن الإنسان مستخلف في الأرض له الحق بالانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، ووصولاً إلى الارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للإنسان.

وبلاحظ أن هذا التعريف يتضمن ثلاثة عناصر أساسية للتنمية المستدامة وهي:

<sup>1</sup> - قرآن كريم، **سورة الحاشية**، الآية: 13.

<sup>2</sup> - صليحة عشي، **التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي**، مداخلة في الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة-الجزائر، يومي 3 و4 ديسمبر 2012، ص: 145-146.

<sup>3</sup> - أحمد لعمي، **أمال رحمان، مرجع سبق ذكره**، ص: 263.

- أنها عملية متعددة الأبعاد، تقوم على التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الشاملة وبعدها البيئي؛
- الاستغلال الأمثل للموارد من المنظور الإسلامي؛
- ضمان حق الأجيال الحاضرة واللاحقة في الموارد الطبيعية، والارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للموارد والإنسان؛<sup>(1)</sup>

فالتنمية المستدامة في المنظور الإسلامي هي توفير متطلبات البشرية حالياً ومستقبلاً، سواء كانت مادية أم روحية بما في ذلك حق الإنسان في كل عصر في أن يكون له نصيب من التنمية الخلقية والثقافية والاجتماعية، وهذا بعد مهم تختلف فيه التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي عن التنمية المستدامة في النظم والأفكار الأخرى، لأنه يعتمد على مبدأ التوازن والاعتدال في تحقيق متطلبات الجنس البشري بشكل يتفق مع طبيعة الخلفية الإلهية لهذا الكائن.

والتنمية المستدامة في المنظور الإسلامي لا تجعل الإنسان ندا للطبيعة ولا متسلطاً عليها بل تجعله أميناً عليها محسناً لها، رقيقاً عليها وبعناصرها يأخذ منها بقدر حاجته وحاجة من يعولهم بدون إسراف وبلا إفراط ولا تفريط.<sup>(2)</sup>

ومن جل التعاريف السابقة نستخلص أن التنمية المستدامة من وجهة نظر الدين الإسلامي على أنها التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل الاستغلال الأمثل للموارد التي سخرها الله سبحانه وتعالى دون إهدار حقوق الأجيال القادمة.

### المطلب الثاني: أسس وأبعاد التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي

إن المسلمين جعلوا للتنمية المستدامة أسس وأبعاد وقد استمدوها من القرآن الكريم فكثير من آيات الله سبحانه وتعالى فيها دلالة على التنمية المستدامة.

#### الفرع الأول: أسس التنمية المستدامة في الإسلام

إن التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي هي تنمية شاملة متوازنة ترتكز على مبدأ العدالة والحرية والتكافل الاجتماعي بحيث أنها نابعة من الإنسان نفسه باعتباره مستخلفاً في هذه الأرض ولذا

<sup>1</sup>- صليحة عشي، المرجع السابق، ص: 146.

<sup>2</sup>- نايف بن نائل بن عبد الرحمان أبو علي، التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، تخصص العمار الإسلامية، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 58.

وجب عليه المحافظة عليها وبنمي بيئته اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا في إطار أبعاده الروحية والأخلاقية والحضارية وبالتالي فإنها ترتكز على الأسس التالية:

- الديمومة (الاستدامة في التنمية): قال رسول الله صل الله عليه وسلم: "إذا قامت الساعة وفي يدي أحدكم فسيلة فاستغاث بها فاستطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر"؛

- الإنسان هو محور التنمية وحامل الأمانة من خالقه لأنه مستخلف في هذه الأرض؛

- الطبيعة بما فيها من موارد سخرها الله للإنسان لتلبية حاجاته الحياتية، والإنسان مطالب بعمارتها والمحافظة عليها بما في ذلك الهواء والماء والمناخ والبحر وعليه أن يصون توازنها البيئي من خلال عدم الإسراف في استهلاك تلك الموارد إلا بعد تلبية حاجاته، وعدم إدخال تغيير جوهري في عناصرها؛

- للإنسان حق الاستفادة واستغلال الموارد لمدة محدودة دون حق ملكيتها حيث قال تعالى: "ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين"؛<sup>(1)</sup>

- محدودية الانتفاع بالموارد تعطي الحق للأجيال القادمة الاستفادة من تلك الموارد كذلك؛<sup>(2)</sup>

- لكافة البشر الحق في الاستفادة من الموارد الطبيعية بما يجعل الإنسانية جمعاء شريكة في هذه الموارد، حيث أكد الإسلام على هذا المبدأ<sup>(3)</sup>، قال الله تعالى: "ونبئهم أن الماء قسمة بينهم كل شرب محتضر"؛<sup>(4)</sup>

### الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة في الإسلام

إن الأبعاد التي تستهدفها التنمية المستدامة جسدها الاقتصاد الإسلامي في منهجه لأنه لا يفصل بين البعد المادي والبعد الروحي للإنسان ويتجلى ذلك من خلال العلاقة الثلاثية التي يتميز بها الإنسان كبعد أول في تحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية تتبع من الإنسان نفسه وليس مجرد تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجاته وهي:

- علاقة الإنسان بخالقه؛

- علاقة الإنسان بالطبيعة؛

<sup>1</sup>- القرآن كريم، سورة البقرة، الآية: 36.

<sup>2</sup>- السعيد الدراجي، المرجع السابق، ص: 467.

<sup>3</sup>- علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية الأقل نمواً، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص: 239.

<sup>4</sup>- القرآن كريم، سورة القمر، الآية: 28.

- علاقة الإنسان بالإنسان؛

على عكس النظم الوضعية التي تنطلق من العلاقة الثنائية (بين الإنسان والطبيعة وبين الإنسان والإنسان).<sup>(1)</sup>

**أولاً: العلاقة بين الإنسان وخالقه** وتشير إلى البعد التعبدي لعملية التنمية في الإسلام حيث أن العلاقة بين الإنسان وخالقه هي علاقة إيمانية روحية بحتة.

**ثانياً: العلاقة بين الإنسان والطبيعة** وهو ما يعكس مفهوم التسخي الذي يجعل من البعد البيئي للتنمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع البعد الإيماني فالإنسان بحاجة للطبيعة من أجل الاستفادة من كل الموارد المتاحة لتلبية حاجياته ورغباته، والطبيعة تحتاج للإنسان المستخدم الذي يحافظ عليها ويسخرها لتحقيق عمارة الأرض بكل حب وفهم وقصد، وبهذا تستمر عملية التنمية.

**ثالثاً: العلاقة بين الإنسان والإنسان** إن الإنسان أكد على عملية التكافل والتعاون والعمل الجماعي في مختلف المجالات، والتنمية باعتبارها عمارة للأرض تتطلب تفعيل العلاقة بين كل أفراد المجتمع من أجل مشاركة الجميع في صياغة وتنفيذ ومتابعة وتقييم مختلف البرامج التنموية وبهذا تكون التنمية للجميع لأنها نتاج تفاعل الإنسان مع الإنسان.<sup>2</sup>

### المبحث الثالث: مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة هي مسؤولية إنسانية، يجب أن يشارك الجميع في تحملها فالمؤسسات المالية لها دور فيها وخصوصاً البنوك الإسلامية والتي هي في الأصل بنوك اجتماعية ومالية تربط ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، كما حثنا الإسلام على تشغيل الأموال وعدم اكتنازها وتجميدها الذي يعتبر بدوره عماد الاقتصاد وأساسه، وستنطرق في هذا المبحث إلى الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، وكذا مجالات وإسهامات البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة.

#### المطلب الأول: مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

إن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة لا يتحقق إلا من خلال التطرق للمسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية .

<sup>1</sup>- السعيد الدراجي، مرجع سبق ذكره، ص: 467.

<sup>2</sup>- علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية الأقل نمواً، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

الفرع الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية

إن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في النظام الاقتصادي الإسلامي، يعد واجبا أخلاقيا أصيلا، فهي ليست دخيلة عليه كما في النظام الرأسمالي، وتستند هذه الأصالة على أن ملكية المال في المنظور الإسلامي لله عز وجل، استخلف الإنسان فيه، وبالتالي فإن الله سبحانه له حقا في المال، وحق الله في التصور الإسلامي ومن هذا المنطلق نستعرض عدة تعاريف للمسؤولية الاجتماعية.<sup>1</sup>

تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة : WBCSD المسؤولية الاجتماعية على أنها الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية حياة القوى العاملة وعلاقاتهم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل.<sup>2</sup>

تعريف البنك الدولي WORLD BANK عرفها على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد.<sup>3</sup>

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE المسؤولية الاجتماعية :على أنها التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين نوعية الحياة لجميع الأطراف.<sup>4</sup>

أما المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية فهي تعرف كما يلي :

التزام البنك الإسلامي بالمشاركة في بعض الأنشطة والبرامج والأفكار الاجتماعية للأطراف المترابطة به والمتأثرة بنشاطه سواء بداخله أو خارجه بهدف إرضاء الله والعمل على تحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد بمراعاة التوازن وعدالة الاهتمام بمصالح مختلف الفئات .

وتعرف كذلك على أنها التزام تعبدية أخلاقي يقوم على أثره القائمون على إدارة المصارف الإسلامية بالمساهمة في تكوين وتحسين وحماية رفاة المجتمع ككل ورعاية المصالح والأهداف

<sup>1</sup> محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، مقال منشور على موقع الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية ،

www.crsa.net تاريخ الاطلاع : 2016 03 16.

<sup>2</sup> World business council for sustainable development (wbs) meeting expectations: corporate social responsibility, 1999, p 04.

<sup>3</sup> World Bank, opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and central Asia: evidence from Bulgaria, Croatia and Romania working paper, March 2005, p01.

<sup>4</sup> Marie- Françoise Guyonnaud et Frédérique, billard, du management environnemental au développement durable des entreprises, France, ademe, mars, 2004, p 05

الاجتماعية لأفراده عبر صياغة الإجراءات وتفعيل الطرق والأساليب الموصلة لذلك، بهدف رضا الله سبحانه وتعالى والمساهمة في إيجاد التكافل والتعاون والتقدم والوعي الاجتماعي، وفي تحقيق التنمية الشاملة.

من هذين التعريفين السابقين يتضح أن المسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي تُبنى على أربعة أركان رئيسية هي:

**أولاً: التكليف بالمسؤولية:** يشير هذا الركن إلى أن مصدر التكليف هو الله سبحانه وتعالى، وذلك من خلال منهجه وشرعه الذي سنه لعباده للالتزام به في كافة معاملاتهم.

**ثانياً: دافعية الالتزام ومبادئ التطبيق :** ويتمثل في قبول الملتزم - وهو البنك الإسلامي - للتكليف الموكل إليه والالتزام بأداء دوره الاجتماعي في المجتمع من خلال وفائه بمسؤولياته الاجتماعية في المجالات المختلفة تجاه الأطراف المتعددة، سواء داخل البنك أو خارجه. ولهذا فإن الالتزام يترتب عليه ركن مجالات المسؤولية الاجتماعية .

**ثالثاً: مجالات المسؤولية الاجتماعية :** تساعد طبيعة عمل وعلاقات البنوك الإسلامية على تعدد الأنشطة والبرامج الاجتماعية التي يمكن للبنك من خلالها الوفاء بمسؤوليته الاجتماعية ، حيث يجب على البنوك الإسلامية أن تعمل على :

1- تقديم عدد من الصيغ التمويلية الفردية للمستثمرين والمجتمعات التي تعمل فيها، ومنها على سبيل المثال المشاركة والمضاربة والمرابحة والمتاجرة والاستثمار المباشر.

2- إحداث التزاوج بين عنصري رأس المال والعمل، وبالتالي تنقية المعاملات المالية والاستثمارية من الربا ومن كل ما هو محرم في المعاملات المالية والتجارية وتشجيع الأيدي العاملة على الكسب الحلال بما يساهم في القضاء على البطالة.

3- المساهمة في تدعيم البيئة الاجتماعية للمجتمع الإسلامي والاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية.

4- إثراء الثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي والعمل على نشر الوعي المصرفي بين الأفراد .

**رابعاً: التقييم والجزاء:** ويكون الجزاء بناء على مدى التزام البنك الإسلامي في الوفاء بمسؤوليته الاجتماعية وانتهاج المنهج الذي خطه مصدر التكليف.<sup>1</sup>

وتبين الكثير من الدلائل القرآنية أن الإسلام أعطى أولوية للعمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية كما في قوله تعالى ( وتعاونوا على البر والتقوى ) ( سورة المائدة )<sup>2</sup> وقوله عز وجل ( أتى المال على حبه ذوي

<sup>1</sup> - محمد فلاق ، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، المرجع السابق:ص:05 .

<sup>2</sup> - القرآن الكريم: سورة المائدة: الآية:3

القريب واليتامى والمساكين وابن السبيل) (سورة البقرة)<sup>1</sup> قالى الله تعالى: (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) (سورة الداريات)،<sup>2</sup> وذلك كله ابتغاء مرضاة الله وليس لأي غرض دنيوي كقوله تعالى (من يعمل مثقال ذرة خيرا يره) (سورة الزلزلة)<sup>3</sup>، فضلا عما يمكن أن يناله المتطوع في الحياة من بركة وسكينة نفسية وسعادة روحية لا تقدر بثمن (فمن تطوع خيرا فهو خير له) (سورة البقرة)<sup>4</sup>، كما أن عمل الخير وإشاعته وتثبيته من المقاصد الشرعية أو الضرورات الأصلية التي تم حصرها في خمس وهي: المحافظة على الدين، وعلى النفس، والنسل، والعقل، والمال وزاد بعضهم سادسة وهي المحافظة على العرض، فحقوق المسلم كلها مسؤوليات اجتماعية، وإن كان الفرد مطالباً بمسؤولية اجتماعية، فعلى مستوى الجماعات والشركات والبنوك تكون المسؤولية أعظم.<sup>5</sup>

### الفرع الثاني: توجهات المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية

أجرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالاشتراك مع دار الاستثمار و **Dinar Standard** دراسة مسحية، وتهدف تلك الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق البنوك الإسلامية للمعايير التي وضعتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي تغطي 13 عنصراً للمسؤولية الاجتماعية، ومن أهم الخطوط العريضة التي خرجت بها الدراسة بالنسبة لمعايير الهيئة المشار إليها ما يلي:

**أولاً: الأعمال الخيرية:** أكدت 76 % من المؤسسات المشاركة في الدراسة أن لديها سياسات للأنشطة الخيرية، مقابل 17 % لا توجد لديها تلك السياسات، ووجد أن هذه الأنشطة لا تزال تعد في مقدمة أولويات البنوك الإسلامية إلا أن أغليبتها لا تهتم باستخدام إمكاناتها لزيادة الاعتمادات المخصصة للأعمال الخيرية والظروف الطارئة، حيث لم يتوافر هذا إلا في 34 % فقط

**ثانياً: الاستثمارات المسؤولية:** أكدت 55 % من المؤسسات المشاركة أنها تهتم بوضع سياسات تتيح تخصيص حصص من الاستثمار لمجالات التنمية والبيئة، وذلك مقابل 38 % لا تهتم.

<sup>1</sup> -القران الكريم: سورة المائدة: الآية:177

<sup>2</sup> -القران الكريم: سورة المائدة: الآية:19

<sup>3</sup> -القران الكريم: سورة المائدة الآية:7

<sup>4</sup> -القران الكريم: سورة المائدة: الآية:184-

<sup>5</sup> -نعيمه يحيايوي، فضيلة عاقل، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 20 و21 نوفمبر 2012، ص:128.

ثالثاً: إدارة الوقف والزكاة: حسب الدراسة 38 % من البنوك الإسلامية تدير أموال الزكاة بالنيابة عن العملاء.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: نشاطات البنوك الإسلامية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

إن البنوك الإسلامية تستطيع من خلال البعد الاجتماعي الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وفيما يلي نشير لأهم الأعمال التي يمكن للبنوك الإسلامية القيام بها وهي كالتالي :

**أولاً: القضاء على المشكلات الاجتماعية:** المتمثلة أساساً في الفقر والبطالة والحرمان المرض والجهل والتشرد والأمية الدينية<sup>2</sup> ففي الجانب الصحي تساعد المؤسسات في المساهمة في نشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاته وشرائحه من خلال تنظيم حملات موجهة، وتدريب الموظفين على كيفية الوقاية من الأمراض بالإضافة إلى وسائل الأمن والسلامة.<sup>3</sup>

**ثانياً: الوسائل والأساليب التي تستعملها البنوك الإسلامية لأداء المسؤولية الاجتماعية :** وتتمثل فيما يلي

**1- القروض الحسنة:** عن طريق تقديم برامج مميزة للقروض الحسنة، إما بصورة مباشرة أو من خلال إنشاء صندوق للقروض الحسنة يتم تمويله بجزء من الحسابات الجارية ولتكن نسبة 5% منها، إلى جانب دعوة أهل الخير والمؤسسات المانحة لتمويل هذه القروض تحت إشراف البنك بإقراض الصندوق قرضاً حسناً بمبالغ معينة لمدة معينة، وتوجه هذه القروض إما لأغراض استهلاكية لمساعدة البعض من الفقراء على معيشتهم أو لتمويل المشروعات الصغيرة لعلاج البطالة.<sup>4</sup>

**2- جمع الزكاة وتوزيعها:** هي ركيزة من ركائز الإسلام، وركن من أركانه الخمسة، تجب على المسلم بشروط محددة، وأكثر أدوات البنك الإسلامي أهمية في محاربة الفقر، ورعاية المحتاجين والحفاظ على أمن المجتمع واستقراره، كما أنها أداة مهمة لتعظيم الولاء والانتماء في المجتمع، وإشاعة روح التكافل بين طبقات المجتمع المختلفة، ولها دور مهم في حماية الأمة الإسلامية من الربا وما يسببه من آفات، كما أن للزكاة أيضاً دور أساسي في تقوية الاقتصاد الإسلامي فهي تشجع الأفراد على استثمار

<sup>1</sup> -ماضي بلقا سم ،وخديجة لدرع ، دور البنوك الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية في الدول الإسلامية ،مداخلة في الملتقى الدولي

حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ، جامعة بشار ، الجزائر يومي 15 و14 فيفري 2012 ،ص:07

<sup>2</sup> -محمد عبد الحليم ، الهيكلة المنشودة للأعمال في البنوك الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة ، دراسة منشورة على موقع الاقتصاد

الإسلامي: www.Aliqtisad alislami .net تاريخ الاطلاع 14 /03/ 2016.

<sup>3</sup> -احمد عبادة العربي، **مسؤولية الاجتماعية واحتياجات المجتمع** ، مقال منشور في المركز الدولي للأبحاث والدراسات : www.Medad

centre .com تاريخ الاطلاع :2016/03/16.

<sup>4</sup> - محمد عبد الحليم، **المرجع السابق**.

أموالهم، وعدم اكتنازها، فهي بذلك تضع بين أيدي الفقراء والمحتاجين قوة شرائية تمكنهم من توفير ما يلزمهم فتحمي المجتمع من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتجعلهم شركاء في المجتمع، وتحقق المقاصد الشرعية في الأموال من خلال التداول والانتقال من يد إلى أخرى والتدوير في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وهذا ما يزيد حيوية الاقتصاد ونشاطه، وتزيد ثروة المجتمع، فاستثمار الأموال تزيد القيمة المضافة والمردود الاقتصادي، ومن خلال توزيع جزء من هذه الأموال إلى المحتاجين تمكن من تصريف المنتجات وتشغيل الوحدات الاقتصادية مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة.<sup>1</sup>

ومن ناحية أخرى فإن البنك الإسلامي عن طريق صناديق الزكاة يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة والمعوقين منهم وتوفير وتهيئة الظروف الملائمة لرعايتهم وإقامة ورعاية المرافق الإسلامية العامة ودور العبادة وتوفير سبل التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم المنح الدراسية.<sup>2</sup>

**3-الوقف:** يركز مفهوم التنمية الاجتماعية على نتائج التنمية على حياة الأفراد والجماعات ومدى المساهمة في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية، حيث أن مفهوم التنمية يتضمن إحداث التغيير والتحول التي تترك بصمتها على حياة الأفراد ومن بين ادوار الوقف في عملية التنمية الاجتماعية مايلي:

أ-يساعد الوقف في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وشيوع روح التراحم بين أفراد المجتمع وحمايته من الأمراض الاجتماعية التي تنشأ عادة في المجتمعات التي تسود فيها روح الأنانية المادية وينتج عنها الصراعات الطبقيّة بين المستويات الاجتماعية المختلفة، مما يعزز روح الانتماء بين أفراد المجتمع الواحد وشعورهم بأنهم جزء من جسد واحد.

ب- يساعد نظام الوقف في تعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي في المجتمع، من خلال التضييق على طرق الانحراف، فوجود الوقف لرعاية النساء الأرمال يعتبر صيانة لهن وللمجتمع من سلوك دروب الانحراف بسبب الحاجة.

ت- إن الوقف وبشكل خاص الوقف الأهلي أو الذري يعد نوعاً من الادخار الذي يراد به حفظ الأموال الموقوفة وتخزينها وحجزها عن عمليات التداول، وهذا مايبين مدى اهتمام الجيل الحاضر بمصلحة أولادهم وذريتهم.

ث- يساعد نظام الوقف على تقليص الطبقيّة في المجتمع، وانتقال الأفراد من طبقة اجتماعية لطبقة اجتماعية أعلى، فمثلا تعليم الفقراء يساعد على رفع مستوى حياتهم الاقتصادية.

<sup>1</sup> -منير سليمان الحكيم، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات

عمان الأردن، المجلد 17، العدد 2، 2014، ص: 35

<sup>2</sup> -جميل احمد، الوظيفة التنموية للمؤسسات المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996، ص: 198.

ج- يساهم الوقف في مجال التنمية الاجتماعية بتوفير المدارس والمحاضن الخاصة بالأيتام وكفالة الفقراء والمساكين والأرامل وأبناء السبيل وغيرهم.

### 3-1 علاقة الوقف بالتنمية المستدامة:

من خلال تعرضنا لمفهوم التنمية المستدامة والوقف الإسلامي نجد أن هناك تطابق بين أهدافها والتي نوجزها فيما يلي:

- من بين أهم الأبعاد التي تهتم بها التنمية المستدامة هي: بعد الموارد الطبيعية والبعد الاجتماعي، وإن اهتمام الوقف بإعادة توزيع الدخل وتحسين البنية التحتية للاقتصاد وتوفير القروض لكثير من النشاطات الإنتاجية، يعتبر دليل واضح على اهتمام الوقف باستغلال الموارد الطبيعية وتقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية؛

- من بين سمات التنمية المستدامة هي أنها تتوجه إلى تلبية متطلبات واحتياجات الشرائح الأكثر فقرا في المجتمع وهذا يمثل الهدف الرئيسي للوقف الذي يستهدف الفقراء والغرباء والمساكين والأيتام والضعفاء والمعوقين والغارمين وأبناء السبيل، من حيث توفير الحاجات الأساسية لهم من طعام ومسكن وتعليم وغيرها؛

- تهتم التنمية المستدامة بتطوير الجوانب الروحية والثقافية في المجتمع، وإن اهتمام الوقف بتمويل المدارس والكليات ومراكز العلم وتعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي في المجتمع من خلال التضييق على منابع الانحراف لأكثر دليل على اهتمام الوقف بالجوانب الروحية والثقافية في المجتمع؛

- تشترك التنمية المستدامة مع الوقف الإسلامي أن كليهما بأبعاد كثيرة تتعلق بحياة الإنسان مثل: البعد الاقتصادي والبعد الثقافي والبعد الاجتماعي والبعد الإنساني وغيرها، كما أن جميع الأبعاد متشابهة ومتداخلة بعضها كمي وبعضها نوعي ومن الصعوبة فصلها عن بعضها البعض؛<sup>1</sup>

### 4- حسابات الاستثمار الخيرية:

وتكون بفتح حسابات للاستثمار الخيري والإعلان عنها لدى أهل الخير ليقوموا بإيداع أموالهم فيها، ويقوم البنك باستثمارها وصرف العائد كله في الأعمال الخيرية.

- التبرعات التي يقدمها البنك إما من أمواله الخاصة، حيث يخصص جزءاً من الأرباح، أو تلقي التبرعات من الغير، أو من الكسب المخالف للشريعة التي يضطر البنك لتلقيه؛

<sup>1</sup> - ربيعة بن زيد، عائشة بخالد، دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة، مجلة أداء المؤسسة الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 02، 2012، ص، ص: 206.207

- دعم الجمعيات الخيرية وفق برنامج (معاً من أجل الخير)، بإشراك العملاء في هذا البرنامج بتبرعاتهم وتدعيم الجمعيات التي تعمل في خدمة المجتمع من هذه الأموال؛
- عقد شراكة مع الجامعات ودور العلم لرعاية الطلاب والباحثين المتفوقين، أو مع دور الرعاية الصحية التي تقدم خدماتها للفقراء بإمدادها بالمستلزمات والأدوات الطبية؛
- المشاركة في برامج الائتمان الموجه التي ترعاها السلطة النقدية في الدولة لتمويل إنشاء المساكن لمحدودي ومتوسطي الدخل بشروط ميسرة، وهو ما قام به البنك المركزي المصري مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل؛

### المطلب الثاني : مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

تقوم البنوك الإسلامية بدور فعال ومهم في عملية التنمية الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال نظام العمل فيها، والنظام العام الذي يلزمها بتحري الحلال والابتعاد عن الشبهات والعطاء القائم على أساس عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً أو مشاركة الشبهات في تمويلاتها واستثماراتها المباشرة وأشكال التجارة أو الصناعة كافة التي تقوم بها مباشرة أو مشاركة.

كما أن صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والمذكورة سابقاً غالباً ما يوجد فيها هامش لمشاركة المتعاملين مع تلك البنوك في توجيه السياسة المالية واتخاذ القرار وخاصة إذا ما عرفنا أنه من أساسيات نجاح المنهج التنموي أحساس المتعاملين أن لهم دوراً وعليهم مسؤولية تحقيق الأهداف<sup>1</sup>

#### الفرع الأول: من خلال الصيغ المالية ذات الدور التنموي:

تساهم العديد من صيغ التمويل الإسلامي بتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال النشاطات والخدمات التي تقدمها وفيما يلي عرض لأهم الصيغ التي تساهم في التنمية الاقتصادية.

**أولاً: المضاربة:** تستخدم البنوك الإسلامية أسلوب المضارب لتحقيق ما يلي:

**1- رفع حجم المدخرات المتجهة للإنتاج والاستثمار:** يتبين من هذا المفهوم إن للمضاربة الأثر التمويلي الذي تساهم به هذه الصيغة التمويلية الشرعية، حيث تبين كيف تستطيع هذه الصيغة في إيجاد مختلف الصيغ التمويلية المتوفرة سواء المالية منها أو الفكرية أو الجسمانية وتشمل فئة القادرين على العمل وليس عندهم المال وأصناف مختلفة من الناس كالمهنيين من أطباء ومهندسين وصيادلة

<sup>1</sup> - افتخار مناحي محمد الرفيعي، خميس محمد حسن، احمد ياسين، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية

بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 31، 2012، ص: 32

وأصحاب الحرف والخبرات المختلفة في التجارة والزراعة والصناعة..... ويعتبر هؤلاء القادرون على العمل وليس بحوزتهم مال هم أساس النظر الذي يتوجه به حين تتفاعل العوامل الاقتصادية مع بعضها البعض فتعطي في الأخير العائد الناتج عن نمو المال في إطار شرعي اضافة إلى الهدف الاجتماعي المتمثل في إعادة التوازن الاجتماعي على مختلف الطبقات الاجتماعية، فهذه الصيغة على ما يبدو تعتبر من بين الوسائل والطرق لدفع الأموال إلى مجال النشاط الاقتصادي كي تتحول إلى عنصر إنتاج يساهم في نمو اقتصاد المجتمع ككل عن طريق عمل مشترك يقوم به وعن قناعة وتفاني كل من صاحب المال والعامل على استثماره.

**2- فتح فرص العمل والعمالة الزائدة في المجتمع:** ذلك انه عندما يكون رأس المال معروضا للمشاركة مع الجهد الإنساني فان الذين يقبلون بالمشاركة بطبيعة الحال، هم أصحاب القدرة على العمل ممن لا يملكون رأس المال سواء كانوا من الفنيين كالأطباء والمهندسين أو أصحاب الخبرات المالية في التجارة والحرف اليدوية الأخرى.

فعندما يصبح الطبيب صاحب عيادة أو مستشفى والمهندس صاحب معمل فان هؤلاء الشركاء قد يصبحون نتيجة الحوافز والمساعدات التي تلقوها من أصحاب العمل المالكين لوسائل الإنتاج فلا يطلبون من الدولة أن تجد لهم عملا، وإنما ينتجون فرص عمل للآخرين.

فبتقديم البنك الأموال لهؤلاء الأصناف، وذلك أن يكون مأذونا لأصحاب الأموال بإعادة المضاربة وتكون هذه أموال المصرف يكون أمينا على أموال المضاربة وتكون هذه الأموال قبل استثمارها إيداعا فإذا ربح تصرف البنك الإسلامي في استثمارها فهو وكيل مضارب فإذا هو شريك في الربح حسب الاتفاق، وهكذا تتيح المضاربة فرص كثيرة لرواج الحرف والمهن والتجارات بالمجتمع، وهو مساهم في إيجاد تنمية حقيقية مع امتصاص العمالة الزائدة في المجتمع وهو مايساعد على ارتفاع القوة الشرائية ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات وهو ما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي للمجتمع.<sup>1</sup>

**3- الحد من شيوع الفقر :** لا يفهم هذا النظام التمويلي بالمضاربة انه قاصر على تمويل من لا يملكون المال، وإنما هو نظام مفتوح لكل فئات المجتمع في أن تساهم بمالها في قدرة أمدها الله بها، فصاحب الخبرة يبحث عن من له مال فيشارك معه كذلك الفقير فانه لا يشطب من قاعدة المشاركين في العملية التمويلية لأنه لا يملك مالا بل يمكن له أن يقدم عمله كمشاركة .

فالإسلام كنظام شامل لا يفرق بين الغني والفقير، فكل له حقه في المجتمع رغم التفاوت الذي بينهما.

<sup>1</sup>- طواهرية الشيخ، المرجع السابق، ص:119، 120.

4-خلو الصيغة من تكلفة رأس المال : إن الاقتراض المقصود به الاستثمار لرد رأس المال والفائدة المشروطة على القرض هذا ما يجعل تخصيص التمويل إلا للقادرين على إعطاء الضمان فإذا نجح التمويل ارتفع واخذ المزيد وإذا فشل اندثر وأصبح في عداد المحرومين، وعندما يكون هناك ناجحون فإنهم يستردون من المجتمع الذي زودهم بالمال فوق ما دفعوه من فائدة على رأس المال مما يتراوح بين 130% و 150% .

وذلك أن الفائدة مدفوعة على تصنيع المنتجات أو تمويل المستوردات يضيفها الصائغ أو التاجر إلى تكلفة الثمن الذي تباع به السلعة بالإضافة إلى ما يحسبه لنفسه من الربح.

أما التمويل بالمضاربة فإنه يخلو من عنصر تكلفة رأس المال ويكون الربح هو الناتج، على زيادة سعر البيع عن تكلفة الشراء وما يلحق به من مصاريف ونفقات تصرف على الإنتاج.

**ثانياً: المشاركة:** تتيح هذه الصيغة للبنوك الإسلامية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مايلي:

**1-تحرير الفرد من النزعة السلبية :** بتطبيق هذا النظام يتحرر الفرد من النزعة السلبية التي بثها النظام الربوي بانتظار الفائدة والعقود عن العمل ومن الأمور التي تلفت النظر أن الدين ابتدعوا الفائدة واجتهدوا في تأكيد سريانها في المعاملات في العالم الإسلامي، لم يكونوا عابثين أو غافلين وهم يفعلون ذلك ولكنهم كانوا بقصد يريدون استئصال جانب الايجابية من أفراد المجتمع الإسلامي.<sup>1</sup>

**2-زيادة حجم الاستثمارات وتنشيط التكوين الرأسمالي:** إن تطبيق البنوك الإسلامية لصيغ التمويل بالمشاركة يلغي الالتزامات بدفع معدل ثابت، ويوجه جهد المستثمر إلى الحصول على نسبة من الربح، الذي يمثل مكافأة له مقابل جهده الذي بذله، هذه النسبة من الربح التي عادة تكون أعلى من نسبة الفائدة كما أن البنوك الإسلامية تسعى بمختلف أنظمتها إلى تشجيع صغار المدخرين، على إيداع فوائض أموالهم الزائدة عن حاجتهم في هذه البنوك لاستثمارها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وعليه فإن تخفيض العبء على كاهل المستثمر عن طريق تقاسم الربح والخسارة بالإضافة إلى تشجيع صغار المدخرين تعد كل هذه عوامل محفزة على زيادة حجم الاستثمارات. إذ تتمكن البنوك الإسلامية عن طريق صيغة المشاركة من تعبئة المدخرات، مما يساعد على تنشيط التكوين الرأسمالي، وهذا يؤدي بدوره إلى فتح مجالات لتشغيل أصحاب المهن وذوي الخبرات في مختلف المجالات، ومن جهة أخرى تنتج الأموال المكتنزة أو المدخرة إلى الاستثمار في تلك الأنشطة التي تصبح قنوات وجذب محفزات استثمارية هامة،

<sup>1</sup> - زرجم جليلة ،صيغ وأساليب التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية ،رسالة ماجستير ،تخصص نقود بنوك ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة أبو بكر بلقايد ،تلمسان، الجزائر، 2007، ص:133،125.

فتزداد الكفاءات الموظفة، وتنخفض البطالة، ويزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى سرعة تصريفها، وانتشار وتوزيع عائدها، فيكون ذلك محفزاً لتجديد وتوسيع الاستثمار .

**3- تخلص الاقتصاد من التضخم والكساد:** يمكن للدولة تدبير التمويل لبعض المشروعات الإنتاجية اللازمة للمجتمع، والتي قد يثير تمويلها الحاجة إلى التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي، عن طريق المشاركات مع القطاع الخاص سواء كان التمويل جزئي أو كلي، ويمكن لهذا الغرض إصدار صكوك مشاركة تقوم على مبدأ "الغنم والغرم" عن طريق المصارف المركزية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أساليب التمويل بالمشاركة تمكن من ربط الدورة الاقتصادية (أي إنتاج السلع والخدمات) بالدورة المالية (أي النقود)، وحينئذ يتقلص خطر الانزلاق بين هاتين الدورتين، ذلك الانزلاق الخطير الذي سبب كوارث مختلفة للبنوك، والمؤسسات الاقتصادية، والأسواق المالية، وذلك أن المصارف الإسلامية بحكم مشاركتها الفعلية في الإنتاج فإن النقود تظهر من البنك مع ظهور الإنتاج، وتختفي باستهلاك الإنتاج لتعود مرة أخرى إلى البنك، ويبقى الإنتاج الحقيقي معادلاً لحجم الائتمان فلا تتأثر مستويات الأسعار، ولا يحدث أي تضخم بسبب النقود، يضاف إلى ذلك ارتباط المصارف الإسلامية عن طريق المشاركة بمشروعات الإنتاج والتوزيع في الاقتصاد القومي، مما يجعل هذه المشروعات قادرة بمساعدة المصارف المشاركة على مواجهة الأزمات بصلاية، وقادرة على عدم التأثر بها، وحتى عند احتمالات الكساد لأسباب خارجية فإن المصارف الإسلامية لا تتخلى عن مشروعاتها بسبب ارتباطها الوثيق بها .

**4- تجنب التراكمات النقدية:** إن التمويل بالدين الذي يقوم عليه الاقتصاد الوضعي قد خلق تراكمات للأصول النقدية فيما بين البنوك التقليدية، وقد لاحظ الاقتصادي الفرنسي موريس آليه أن هذه التراكمات تفوق كثيراً التمويل المباشر الذي يقدم للقطاع الحقيقي في الاقتصاد، وهو قطاع الإنتاج والتداول، وتؤدي هذه التراكمات إلى خلق ما سماه بآلية الهرم المقلوب وهو طبقات تمويلية بحتة من أصول نقدية متراكمة، بعضها فوق بعض، على قاعدة صغيرة من السوق الحقيقية، وهو من أهم أسباب الاضطراب والأزمات في الاقتصاد الوضعي اليوم<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - عبلة لمسلم، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، ص: 114، 115.

ثالثا: المزارعة:

تقوم بالتخفيف من عبئ التمويل على المشاريع والذي يؤدي أحيانا إلى إفلاسها وبالتالي كل ما يترتب عن ذلك من مشاكل كالبطالة والمديونية.....الخ، كما تحقق أرباحا للبنك الإسلامي وتساعده في تحريك السيولة وتشغيلها كما أنها صالحة للمشاريع الدقيقة ذات التخصصات الزراعية و ثلاثمها.<sup>1</sup>

رابعا: المرابحة:

يتميز التمويل بالمرابحة بسعة نطاقه بسبب تنوع السلع والخدمات التي يمكن أن يتناولها التعامل بأسلوب المرابحة فهو لا يقتصر على تمويل الأموال الإنتاجية كما هو في الغالب في حال التمويل بأسلوب المشاركات بل يمكن استخدامه لتمويل الأموال الغير إنتاجية كالسلع والخدمات الاستهلاكية.<sup>2</sup> كما تستخدم البنوك الإسلامية هذا الأسلوب، كصيغة لتمويل احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية، لما لهذا الأسلوب من مرونة في التمويل:

1- توفير احتياجات قطع التجارة الداخلية والخارجية، فتساهم في ذلك في تنشيط حركة البيع والشراء في السوق المحلي ورفع حجم الطلب الكلي، والمساهمة في دوران النشاط الاقتصادي.

2- توفير مستلزمات الإنتاج من المواد الخام والمنتجات الوسيطة والمعدات والآلات والأجهزة، بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، مما يساهم في دعم الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

3- دعم النشاط الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتوفير وسائل الإنتاج وتصريف المنتجات الأمر الذي يساهم في التنمية للاقتصاد الوطني، وتحقيق الترابط بين مختلف قطاعاته.

ويعتبر بيع المرابحة للأمر بالشراء من اهم صيغ التمويل التي تطبقها البنوك الإسلامية على الإطلاق، نظرا لما فيها من ربح مضمون واجل قصير حيث أصبحت تطبق بنسبة لا تقل عن 75٪، أو يزيد عن مجموع استعمالات البنك الإسلامي وهذا ما يندر بمشكلة حقيقية تواجه البنوك الإسلامية بصفة عامة .

خامسا: التمويل التأجيري ( الإجارة): إن اعتماد هذه الصيغة في البنوك الإسلامية تعود عليها بفوائد جمة وهي كمايلي:

<sup>1</sup> -انس الحسناوي، التمويل الإسلامي كبدل لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 افريل 2006، ص:06.

<sup>2</sup> -فادي محمد الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص:143.

- 1- توفير سيولة مستمرة من خلال تسديد أقساط الإيجار، والقدرة على تسييل الأصول الثابتة، وبعده من أحسن الصيغ للتطبيق في البنوك الإسلامية، لأنه يساعد على حل مشكلة امتصاص المدخرات والودائع في البنوك .
  - 2- تحسين مركز السيولة للمستأجر وعدم إرهاقه بالديون، مما يسمح له بتوسيع نشاطه والمحافظة على استقلالته المالية .
  - 3- يدر هذا الأسلوب من التمويل عائدا معقولا للمؤجر لأمواله المستثمرة، وليس عائدا افتراضيا (سعر الفائدة).
  - 4- يحقق استثمارا ناجحا للأعيان والطاقات البشرية بالعمل، واستغلال المهارات وفي الوقت نفسه يلبي للمجتمع الحاجات الضرورية التي تمثل عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي اليومي للمواطن، كالسكن ووسائل النقل وغيرها.<sup>1</sup>
- سادسا: القرض الحسن:

يعتبر القرض الحسن من الطرق التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية، في تمويل المشاريع التنموية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وهو عبارة عن دين تقدمه البنوك الإسلامية دون أن تتقاضى عليه أية فائدة، ويمول القرض المشروعات ذات الأثر الاجتماعي بصفة عامة مثل: بناء المدارس والمستشفيات والسكنات ذات التكلفة المنخفضة وإمداد القرى بالكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب ومساعدة الطلبة والباحثين وخريجي الجامعات والمعاهد، والتجار والحرفيين المستثمرين وأصحاب السمعة الحسنة الذين يكونون في عسرة من أمرهم حتى لا يتعرضوا إلى البطالة وكذلك حتى يظلون عنصرا منتجا في المجتمع ويقدم القرض الحسن في الحالات التي لا يلائمها نظام المشاركة في الربح والخسارة أو أي من الطرق الأخرى شريطة أن تكون المشروعات أو الأغراض التي يمنح لها التمويل مقصودا منها المنفعة العامة في المجتمع.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: من خلال الدور التنموي لعنصر الزكاة

ويمكن اعتبار الزكاة نظام للعدالة الاقتصادية، إذ هي تعبير عن قيمة الأخوة التي تجعل الغني والفقير على درجة واحدة من الشعور، فهي تجسيد لمبدأ تحويل جزء من الثروة من الأول إلى الثاني. هذا التمويل تحكمه ضوابط فقه الزكاة. في نفس الوقت، نجد أنها تعبير عن الديمقراطية الاقتصادية بمعنى

<sup>1</sup> -ميلود بن مسعود ، مرجع سبق ذكره،ص:53.47.

<sup>2</sup> -جميل احمد، الوظيفة التنموية للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص:194، 193.

المشاركة الاجتماعية في استهلاك واستثمار الخيرات، وهكذا تتم عملية إعادة توزيع الخيرات باستمرار ضمن مدى زمني غير محدد<sup>1</sup>.

بالإضافة لذلك فإن الزكاة لها مساهمتها المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية فما قاله الفقهاء حول معنى سهم "وفي سبيل الله" بأنه المصالح العامة للمسلمين، وهذه المصالح يمكن أن تشمل العديد من مشروعات التنمية الاقتصادية وبالذات ما يتعلق منها بالبنية التحتية من شق الطرق وتعبيدها وبناء الجسور وإقامة المدارس والمستشفيات وغيره مما يحتاجه المجتمع، كما أن بعض العلماء أوضح بأن سهم "ابن السبيل" يمكن إنفاقه في تعبيد الطرق وخطوط المواصلات والتي تعد من صميم ما يعرف بالهياكل الأساسية للمجتمع والتي يتوقف على توافرها نجاح كل استثمار، بل عملية التنمية الاقتصادية تتعرقل إذا لم تتوفر هذه الهياكل الأساسية للزكاة ودورها في تحقيق المصالح العامة والاستقرار السياسي والأمني بصفة خاصة. والمصالح العامة للأمة متنوعة ومتعددة ويدخل فيها كل ما يكون ضرورياً للمجتمع مثل متطلبات الدفاع والأمن، الإعداد العسكري<sup>2</sup>.

والزكاة تقوم أيضا بدور كبير في تحقيق العدالة في توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروة بحيث أن أخذ الزكاة من أموال الأغنياء وإعطائه للفقراء يعد نوعا من أنواع إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع مما يحقق التقارب بين أفراد المجتمع دون تكديس الأموال في يد عدد معين من الأفراد يتحكمون في الاقتصاد وبذلك يمكن تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

يعتبر البعد البيئي من أهم أبعاد التنمية المستدامة، لما له من أهمية في تحقيقها وفيما يلي سنتناول جل الأعمال التي تقوم البنوك الإسلامية بها لحماية البيئة .

**الفرع الأول:** أن يضع البنك ضمن سياساته الاستثمارية عدم تمويل أي أنشطة ملوثة للبيئة، ويطالب العملاء بتضمين دراسة الجدوى المقدمة لطلب التمويل دراسة عن الأثر البيئي للمشروعات المطلوب تمويلها.

<sup>1</sup> -بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح- ورقلة الجزائر، 2010، ص:152.

<sup>2</sup> -علاء الدين عادل الرفاتي، الزكاة ودورها في التمويل، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، في الفترة من 10 إلى 8 ماي، 2005، ص:09.

<sup>3</sup> -السعيد دراجي، مرجع سبق ذكره، ص:469.

**الفرع الثاني:** توجيه جزء من استثماراته إلى تمويل المشروعات التي تحافظ على البيئة مثل إدارة النفايات الصلبة وتأمين الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ويمكن للبنك في هذا المجال الاتفاق مع الجهات المعنية على تحويل الطاقة في المنازل إلى تمويل تركيب الخلايا الشمسية بها وهو مشروع مريح، إلى جانب تمويل الموارد المائية.

**الفرع الثالث:** إصدار الصكوك البيئية، وهو منتج مالي ومصرفي مستحدث يتم بموجبه تجميع الأموال بموجب صكوك استثمارية توجه حصيلتها لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة وغير ذلك من الاستثمار البيئي مما يساعد على حماية البيئة، ولقد بدأت بعض الدول في التوجه نحو استخدام هذه الصكوك مثل ماليزيا، والصناديق الاستثمارية الإسلامية في أوروبا.

**الفرع الرابع:** السلوك الذاتي للبنك بالمحافظة على البيئة من خلال ترشيد استخدام الطاقة والكهرباء والمياه والوقود والمواد الأخرى وخاصة الأوراق، وغير ذلك من الممارسات للاستهلاك الذاتي في مقر وفروع البنك.

**الفرع الخامس:** إنشاء الحدائق وتجميل ونظافة البيئة المحيطة بمقر البنك وفروعه.

**الفرع السادس :** إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك، لتصبح المعايير البيئية من أهم الشروط التي يجب توافرها في السلعة حتى تدخل إلى الأسواق، ومنع دخول السلعة التي لا تراعي البعد البيئي عند إنتاجها إلى الأسواق سواء المحلية أو الدولية، مثل السلع الملوثة للبيئة، أو السلع التي يقوم إنتاجها على أساس الاستغلال الزائد للموارد، أو تؤثر على التوازن البيئي، وإرغام المصانع والمزارع في أغلب بلدان العالم على وضع علامة على منتجاتها توضح أن هذه المنتجات خضراء أو أنتجت بطريقة آمنة بيئياً. ومنح شهادات للمصانع والمزارع التي تراعي الجوانب البيئية مثل شهادة الأيزو 14000<sup>1</sup>

ومن بين استراتيجيات الاستثمار في المشاريع البيئية تأخذ بنك HSBC -أمانة - كمثال على مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة .

وضع البنك سياسات تهدف إلى خفض استهلاك الكهرباء والمياه، وتقليل كمية القمامة وانبعاث ثاني أكسيد الكربون، وفي 2008 وجد أن البنك حقق خفضاً قدر بـ 4.6% في استهلاك الطاقة، و9.9% في المياه، و15.5% في المخلفات، و4.7% في انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

<sup>1</sup> -عماري عمار، مرجع سبق ذكره:ص12.

ويضع البنك إستراتيجية استثمارية فريدة في مجال الاهتمام بالقضايا البيئية مثل الاستفادة من القمامة ومشاريع الطاقة المتجددة، وفيما يخص تمويل مشاريع المياه تشير توقعات البنك إلى أن العالم سيحتاج إلى 1.8 - 3 تريليون دولار بين عامي 2006 و2025 لإنشاء وتشغيل وصيانة محطات المياه. ونظراً لضخامة التمويل فإن القطاع الخاص سيكون مؤثراً بشكل كبير في هذا المجال، وقد استعان البنك بخبرة المؤسسة الأم سعياً وراء الاستفادة من تلك الفرصة التي تعد استثماراً ضخماً، ليس من ناحية ضخامة التمويل فحسب، بل من ناحية الفرص التي تقدمها من خلال التقنيات المستخدمة مثل أغشية تنقية المياه، وأنظمة منع التلوث، ومضخات المياه وغيرها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> -ماضي بلقاسم ،خديجة لدرع ،مرجع سبق ذكره، ص:10.

خلاصة الفصل الثاني :

تحظى التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي بدراسة وعناية كبيرة، حيث تكفل للمجتمع العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وكذا مراعاة حق الأجيال القادمة من الموارد عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد والمحافظة عليها من أي خراب أو تدمير .

ونتيجة لما حققته البنوك الإسلامية من نجاحات فإنها تساعد في حل الكثير من المشاكل سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية بالإضافة للمساهمة في التنمية المستدامة باستعمال مختلف صيغ التمويل الإسلامي من : ( مشاركة، مضاربة، مرابحة.....) وكذا مختلف النشاطات التي تقوم بها البنوك الإسلامية في تحقيق الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة .



## الفصل الثالث:

دور البنك الإسلامي الأردني في تحقيق التنمية المستدامة



**تمهيد:**

يلعب البنك الإسلامي الأردني كغيره من البنوك التتموية دورا هاما ورئيسيا في تجميع الموارد وتوزيعها على المشاريع والبرامج المتنوعة في قطاعات الاقتصاد المختلفة خاصة الإنتاجية منها، وذلك من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتحسين المستوى المعيشي للإنسان

بعد أن تطرقنا في الفصلين الأول والثاني إلى الجانب النظري لموضوع البحث، أين تم الإلمام بمختلف جوانب التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية، نصل إلى الفصل الثالث الذي نخصه للدراسة التطبيقية والتي تعد جزء هام لدعم الدراسة النظرية

سنحاول في هذا الفصل عرض مختلف جوانب التنمية المستدامة في البنك الإسلامي الأردني ومختلف النشاطات التي يقوم بها سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي وذلك ضمن المبحثين التاليين :

**المبحث الأول: البنك الإسلامي الأردني****المبحث الثاني: إسهامات البنك الإسلامي الأردني في تحقيق التنمية المستدامة**

## المبحث الأول: البنك الإسلامي الأردني

سنتناول في هذا المبحث لمحة تاريخية عن بداية البنوك الإسلامية في الأردن، إضافة إلى التعريف ببنك الأردن الإسلامي الذي يعد أول بنك أسس في الأردن والذي يقدم بدوره خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

### المطلب الأول: لمحة تاريخية عن البنوك الإسلامية في الأردن

بلغ عدد البنوك الإسلامية العاملة في الأردن حتى نهاية عام 2010 ثلاثة بنوك، اثنان منها أردنيان، وفي بداية العام 2011 أنضم إليها بنك رابع هو مصرف الراجحي، وكانت البداية في عام 1978 بتأسيس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، ثم تلاها البنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997، ثم تلاهما بنك الأردن دبي الإسلامي عام 2010 بالإضافة إلى وجود بعض النوافذ الإسلامية التابعة لبنوك غير إسلامية كما هي الحال لدى البنك الأردني الكويتي، ووجود شركات استثمار وتمويل ذات طابع إسلامي يقتصر عملها على منح التمويل فقط دون قبول الودائع، مما يؤكد وجود طلب كبير على المنتجات والخدمات الإسلامية، وبلغ عدد فروع المصارف الإسلامية داخل المملكة 104 فرعا بنسبته 15.06% من عدد فروع المصارف العاملة في المملكة في نهاية عام 2010 وتشير البيانات إلى أن حصة البنوك الإسلامية من إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن قد ارتفعت من 7.59% عام 2000، لتصل إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام 2009 بنسبة بلغت 11.38%، وأما هذا الارتفاع في حصة البنوك الإسلامية انخفضت نسبة موجودات البنوك التجارية العاملة في الأردن من 92.41% لتصل إلى 88.62% في نهاية عام 2009 كما ارتفعت حصة البنوك الإسلامية الأردنية من إجمالي ودائع البنوك العاملة في الأردن من 7.3% لنفس الفترة لتصل إلى 13.4% مقابل انخفاض نسبة ودائع البنوك التجارية من 92.7% لتصل إلى 86.6% وعلى مستوى التسهيلات يلاحظ ارتفاعها من 7.7% لنفس الفترة لتصل إلى 13.8% وانخفاضها بالنسبة للبنوك التجارية من 92.3% إلى 86.2%<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: نبذة عن البنك الإسلامي الأردني

البنك الإسلامي الأردني كغيره من البنوك الإسلامية يقدم خدمات لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية ومن هنا سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالبنك الأردني وأهدافه وهيكله التنظيمي.

<sup>1</sup> - منير سليمان الحكيم، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

**الفرع الأول: نشأة البنك الإسلامي الأردني**

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، كشركة مساهمة عامة محدودة في 28/1978 لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، واعتبر بذلك أول مصرف إسلامي في الساحة الأردنية، بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم 13 لسنة 1978م، وتم إلغاء القانون المذكور، واستبدل بفصل خاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 م وأصبح ساري المفعول اعتباراً من تاريخ 02/08/2000م.

بأشر الفرع الأول للبنك عمله في 22/9/1979 م برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليون دينار أردني من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار أردني، وقد أصبح رأسماله 100 مليون دينار أردني أي حوالي 141 مليون دولار أمريكي وذلك بعدما أخذ موافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية المعتمدة يوم 26/08/2009، بلغ عدد الفروع داخل المملكة 65 فرعاً و15 مكتبا مصرفيا يعمل بها أكثر من 2000 موظف.<sup>1</sup>

كما يقدم خدمات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن 126، جهازاً ويعمل في البنك الإسلامي 1904 موظف وموظفة يتصفون بالخبرة والدراية الكافية لتقديم الخدمات البنكية الإسلامية، كما بلغ عدد حسابات العملاء العاملة في البنك حوالي 828.5 ألف حساب، واستطاع البنك أن ينمو نمواً متصلاً وسريعاً، وأن يرسخ مكانته في الكوكبة الأمامية للبنوك الأردنية، إذ استطاع تقديم خدمات بنكية واستثمارية للمتعاملين، وفق الضوابط الشرعية التي تنتهج نهجاً متميزاً في الاقتصاد الإسلامي، وتبني رؤية مختلفة عن الوظيفة التقليدية لوظيفته.<sup>2</sup>

**الفرع الثاني: أهداف ورسالة البنك الإسلامي الأردني**

للبنك الإسلامي الأردني أهداف ورسالة يحاول تقديمها يتمثلان في :

**أولاً: أهداف البنك الإسلامي الأردني:** يعمل البنك الإسلامي الأردني على تحقيق أهدافه من خلال ما يأتي:

**1-** توسيع نطاق تعامل الجمهور مع القطاع المصرفي عن طريق الخدمات المصرفية غير الربوية مع الاهتمام بإدخال الخدمات الهادفة لإحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على أساس المنفعة المشتركة.

<sup>1</sup> - التقرير المالي السنوي، للبنك الإسلامي الأردني، رقم 32، 2010، ص: 1.

<sup>2</sup> - الموقع الرسمي ، للبنك الإسلامي الأردني، المتوفر على الرابط : [www.jordanislamicbank.com](http://www.jordanislamicbank.com)

- 2- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي.
- 3- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة، ولاسيما تلك القطاعات البعيدة عن إمكان الاستفادة من التسهيلات المصرفية المرتبطة بالفائدة.<sup>1</sup>

### ثانياً: رسالة البنك الإسلامي الأردني

تتمثل رسالة البنك الإسلامي الأردني في :

- 1- الالتزام بترسيخ قيم المنهج الإسلامي بالتعامل مع الجميع وفق أحكام الشريعة الإسلامية خدمة لمصلحة المجتمع.
- 2- الحرص على تحقيق التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين وموظفين .
- 3- السعي إلى كل جديد في مجال الصناعة المصرفية والتكنولوجية والتطلع لبلوغ ثقة الجميع في خدماته المميزة التي تتماشى مع المتغيرات ضمن إطار الالتزام بالمنهج الإسلامي.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث : أعمال وهيكل البنك الإسلامي الأردني

ان الأعمال التي يقوم بها البنك الإسلامي الأردني تدخل ضمن الشريعة الإسلامية، بالإضافة لوجود هيكل تنظيمي ينظم عمل البنك من خلال توزيع المسؤوليات بينهم.

#### الفرع الأول: الأعمال والخدمات التي يقوم بها البنك الإسلامي الأردني

تتنوع الأعمال والخدمات التي يقدمها البنك من خدمات مصرفية استثمارية وتمويلية وكذا خدمات الصراف الالي ويمكن إجمال الأعمال التي يقدمها البنك فيما يلي:

- 1- قبول الودائع النقدية في حسابات مختلفة سواء في حسابات ائتمان أو حسابات استثمار مشترك أو حسابات استثمار مخصص.
- 2- إصدار سندات مقارضة مشتركة أو سندات مقارضة مخصصة أو إنشاء محافظ استثمارية أو صناديق استثمارية.

<sup>1</sup>البنك الإسلامي الأردني: " قانون البنك الإسلامي الأردني، 1985، ص: 8.

<sup>2</sup>-التقرير المالي السنوي، للبنك الإسلامي الأردني، رقم 34، 2012، ص:07.

- 3- أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة.
- 4- ممارسة الأعمال المصرفية الأخرى.
- 5- القيام بدور الوصي المختار.
- 6- القيام بدور الوكيل الأمين في مجال الخدمات الاجتماعية.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> -موسى شحادة، تجربة البنك الإسلامي الأردني، ورقة مقدمة لملتقى الاستثمار والتمويل الإسلامي في الشرق الأوسط المنعقد في مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات- البحر الميت، عمان، الأردن ، 2-3/ 2010/3: ص 2.



## المبحث الثاني: إسهامات البنك الإسلامي الأردني في تحقيق التنمية المستدامة

للبنك الإسلامي الأردني مساهمات عديدة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة سواء في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وسنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف النشاطات والمساهمات التي يقوم بها البنك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

### المطلب الأول: دور البنك الإسلامي الأردني في تحقيق التنمية الاقتصادية

يساهم البنك الإسلامي الأردني في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال النشاطات والأعمال التي يقوم بها وباستعمال مختلف الصيغ والأساليب التمويلية المتعارف عليها والتي تم التطرق لها في الجانب النظري .

#### الفرع الأول: الصيغ التمويلية التي يقدمها البنك الإسلامي الأردني

يقدم البنك الإسلامي الأردني العديد من الصيغ التمويلية وسنتناول فيما يلي البعض منها:

**أولاً: صيغة المرابحة :** يقدم البنك الإسلامي الأردني التمويل بصيغة المرابحة إذ تستفيد منه معظم القطاعات والجدول الموالي يوضح التمويلات بصيغة المرابحة في البنك خلال الفترة من 2008 إلى 2014.

جدول رقم (3-1) تمويلات المراجعة للبنك الإسلامي الأردني للسنوات (2008-2012).

الوحدة: مليون دينار

السنوات	المراجعة	المراجعة
2008	430,618,921	
2009	389,362,059,1	
2010	754,942,203,1	
2011	704,145,269,1	
2012	107,321,050,2	

المصدر: بيانات البنك الإسلامي الأردني.

نلاحظ من خلال الجدول السابق مجموع تمويلات المراجعة التي يقدمها البنك حيث بلغ التمويل بالمراجعة في سنة 2008 ما يعادل 430,618,921 مليون دينار لتتوالى هذه القيمة في الزيادة خلال سنتي 2009 و 2010 أين بلغت 389,362,059,1 و 754,942,203,1 مليون دينار على التوالي، لتصل سنة 2011 إلى 704,145,269,1 مليون دينار.

وهذه الزيادة المستمرة في المراجعة تدل على الاهتمام الكبير من جانب البنك بالعمل بصيغة المراجعة وبيان مدى أهميتها لدى البنك لتصل قيمتها سنة 2012 إلى 107,321,050,2 مليون دينار، وهي أكبر قيمة خلال سنوات الدراسة .

**ثانياً: صيغة الإجارة المنتهية بالتملك :** يقدم البنك الإسلامي الأردني تمويلات عن طريق صيغة الإجارة وهذه التمويلات متمثلة أساساً في شراء المعدات والآلات وتمكين قطاع العائلات من شراء السكنات والعقارات عن طريق البيع بالإيجار، والجدول التالي يبين حجم التمويلات بصيغة الإجارة للسنوات من 2008 إلى 2012.

جدول رقم (3-2): تمويلات الإجارة المنتهية بالتمليك للبنك الإسلامي الأردني للسنوات (2008-2012) .

الوحدة: مليون دينار

الإجارة	مجموع الإجارة المنتهية بالتمليك	السنوات
190,589,126		2008
193,686,164		2009
541,545,212		2010
285,484,285		2011
982,804,351		2012

المصدر: بيانات البنك الإسلامي الأردني

نلاحظ من الجدول السابق أن تمويلات الإجارة المنتهية بالتمليك تتزايد من سنة لأخرى حيث بلغت سنة 2008، 190,589,126 مليون دينار، وخلال سنة 2009 بلغت 193,686,164 مليون دينار، لتصل سنة 2010 و 2011 إلى 541,545,212 و 285,484,285 مليون دينار، كما نلاحظ أن أعلى قيمة لها كانت سنة 2012 بقيمة 982,804,351 مليون دينار، وهذا دليل على اهتمام البنك بالإجارة وإعطائها نصيبها من تمويلات البنك لما لها من مساهمة فعالة في شراء العقارات عن طريق البيع بصيغة الإيجار .

ثالثاً: صيغة المشاركة: تأخذ المشاركة كغيرها من الصيغ مكانة هامة في البنك الإسلامي الأردني وفيما يلي أهم التمويلات المقدمة من البنك.

الجدول رقم (3-3): تمويلات المشاركة للبنك الإسلامي الأردني للسنوات (2008-2009).

الوحدة: مليون دينار

السنة	المشاركة	مجموع التمويل بالمشاركة
2008	021,490,14	
2009	632,156,15	
2010	784,927,15	
2011	217,219,18	
2012	20,378,20	

المصدر: بيانات البنك الإسلامي الأردني

نلاحظ أن تمويلات البنك بصيغة المشاركة ضئيلة مقارنة بالصيغ السابقة وهذا ما يدل على أن البنك لا يجذب المخاطرة في مختلف التمويلات التي يقوم بها، حيث نجد قيمة هذه التمويلات تتراوح بين 14 و 20 مليون دينار بين سنوات الدراسة الأربعة .

من خلال ما سبق يمكن تلخيص الصيغ السابقة في الجدول الموالي الذي يوضح توزيع هيكل إجمالي التمويلات على مختلف الصيغ:

الجدول رقم (3-4): هيكل إجمالي التمويلات حسب الصيغ للبنك الإسلامي الأردني (2008-2012).

الوحدة: مليون دينار

المجموعة	المشاركة	الإجارة	المرابحة	
641,697,062,1	021,490,14	190,589,126	430,618,921	2008
214,205,239,1	632,156,15	193,686,164	389,362,059,1	2009
079,416,432,1	784,927,15	541,545,212	754,942,203,1	2010
206,849,572,1	217,219,18	285,484,285	704,145,269,1	2011
205,504,422,2	116,378,20	982,804,351	107,321,050,2	2012
345,672,729,7	770,171,84	191,110,141,1	384,390,504,6	المجموع
%100	%1.08	%14.76	%84.14	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبة الإعتماد على المعطيات السابقة

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد إجمالي العمليات الممولة عن طريق صيغ التمويل بلغت

6504390384 مليون دينار، خلال سنوات الدراسة من 2008 إلى 2012، حيث بلغت نسبة التمويل بصيغة المربحة 84.14% بالنسبة لإجمالي التمويل الممنوح خلال نفس الفترة، أما صيغة الإجارة فكانت نسبة التمويل فيها بنسبة 14.76% وهي نسبة قليلة مقارنة بالتمويل عن طريق المربحة، أما نسبة التمويل بصيغة المشاركة فكانت هامشية بنسبة تقدر ب 1.08% فهي لاتظهر مقارنة بالصيغ الأخرى .

مما سبق نستخلص أن البنك الإسلامي الأردني يستخدم ثلاث صيغ تمويلية هي (المربحة، الإجارة، والمشاركة) حيث يعتمد على صيغة التمويل بالمربحة لأنها الأفضل على المدى المتوسط وصيغة الإجارة

على المدى الطويل أما صيغة المشاركة فتكاد تكون منعدمة نظرا لعدم قيام البنك بتقديم تمويلات بهذه الصيغة .

### الفرع الثاني : أهم القطاعات الممولة من قبل البنك الإسلامي الأردني:

شملت عمليات التمويل التي نفذها البنك في السوق المحلية خلال عام 2009، مختلف الأنشطة والمرافق الاقتصادية والاجتماعية، واستفاد من هذه التمويلات عدد من المرافق الصحية (مستشفيات وعيادات وشركات أدوية) ، وعدد من المرافق التعليمية جامعات ومدارس ومعاهد تعليمية والعديد من المشاريع الصناعية والعقارية ووسائل خدمات النقل، بالإضافة إلى التمويلات التي قدمها البنك إلى القطاع التجاري.

ووفقا للتصنيف المعتمد من قبل البنك المركزي الأردني كانت حصص القطاعات الاقتصادية من أرصدة التمويل كما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>-التقرير المالي السنوي، للبنك الإسلامي الأردني، رقم 2009، 31، ص:23.

الجدول رقم (3-5): أهم القطاعات الممولة من قبل البنك الإسلامي الأردني لسنتي (2008-2009).

المبالغ بملايين الدنانير

السنة	الزراعة	الصناعة والتعدين	التجارة العامة	الإنشاءات	خدمات النقل	السياحة والفنادق والمطاعم	الخدمات والمرافق العامة	أغراض أخرى	المجموع
2009	3.9	14.3	374.1	357.6	207.0	3.9	16.4	100.9	1.078.1
2008	12.5	53.4	375.3	274.2	174.2	0.4	7.0	46.5	943.5

المصدر: التقرير السنوي للبنك الإسلامي 2009.

نلاحظ من خلال التمويلات التي قدمها البنك الإسلامي الأردني انه يمول القطاع التجاري في المرتبة الأولى بنسبة 374.1 مليون دينار و375، 3 مليون دينار لكل من سنوات 2009 و2008 على التوالي وهذا يبين اهتمامه بهذا القطاع لما له من أهمية بالنهوض بالمجتمع، ثم تليه الإنشاءات بمبلغ 357.6 في سنة 2009 و274.2 في سنة 2008، وتأتي في المرتبة الثالثة خدمات النقل بنسبة 207.0 و174.2 في سنتي 2009 و2008، وتأتي بعدها أغراض أخرى والصناعة والتعدين بالإضافة إلى الزراعة والسياحة والمطاعم بنسب متفاوتة وقليلة.

### المطلب الثاني: دور البنك الإسلامي الأردني في تحقيق التنمية الاجتماعية

تحظى التنمية الاجتماعية في البنك الإسلامي الأردني بعناية ودور كبير لما لها من أهمية في المجتمع للتخفيف من حدة المشاكل ومساعدة الفقراء، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب من خلال مختلف النشاطات التي يقوم بها البنك في هذا المجال.

الفرع الأول: التبرعات: يخصص البنك سنويا مبلغا من المال للتبرع به لأوجه الخير المختلفة وقد بلغ إجمالي التبرعات التي قدمها البنك خلال عام 2014 حوالي (690) ألف دينار، أما إجمالي التبرعات التي قدمها البنك منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2014 فقد بلغت حوالي (8.7) مليون دينار.

وفيما يلي تصنيف للتبرعات التي قدمها البنك خلال الأعوام (2010-2014):<sup>1</sup>

الجدول رقم (3-6): إجمالي التبرعات التي قدمها البنك الإسلامي الأردني (2010 إلى 2014)

المبالغ: بالآلاف الدنانير.

المجموع	مركز الحسين للسرطان	مؤسسة الأميرة عالية	صندوق الأمان لمستقبل الأيتام	الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية	الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية	مؤتمرات علمية وبرامج تعليمية وثقافية	جمعيات وهيئات خيرية وطنية ولجان زكاة	جمعيات ومسابقات لحفظ القرآن الكريم	المسابقة الهاشمية الدولية لحفظ القرآن الكريم	المساجد	السنة
364.8	0.0	0.0	21.0	25.0	89.5	66.3	71.8	9.4	40.0	41.8	2010
508.1	6.5	0.0	48.0	0.5	73.6	157.0	155.1	18.0	40.0	13.4	2011
493.3	5.0	0.0	32.0	2.0	77.0	175.5	141.5	5.2	40.0	15.1	2012
601.3	200.0	0.0	32.0	30.3	83.5	66.7	98.1	51.4	30.0	9.3	2013
690.3	1.2	34.0	32.0	12.5	85.5	112.4	205.8	26.3	30.0	150.6	2014

المصدر: التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني لسنة 2014.

يوضح الجدول السابق حجم التبرعات التي قدمها البنك الإسلامي الأردني لأربع سنوات سابقة من سنة 2010 إلى سنة 2014.

حيث نلاحظ من الجدول أن حجم التبرعات عرف تطوراً مستمراً حيث بلغ المجموع التراكمي الصافي لتبرعات البنك في نهاية سنة 2010 م: 364.8 ألف دينار أردني، وقد توزعت هذه التبرعات كما يلي

<sup>1</sup> - التقرير المالي السنوي، للبنك الإسلامي الأردني، سنة 2014، ص: 28.

41:، 8 ألف دينار أردني للمساجد، ومبلغ 40.0 ألف دينار أردني لتمويل المسابقة الهاشمية الدولية لحفظ القرآن الكريم، وما يعادل 9، 4 ألف دينار أردني لدعم جمعيات ومسابقات لحفظ القرآن الكريم، وخصص مبلغ 71.8 ألف دينار أردني من التبرعات لصالح جمعيات وهيئات خيرية وطنية ولجان زكاة، ومبلغ 66.3 ألف دينار أردني لصالح المؤتمرات علمية وبرامج تعليمية وثقافية، كما أن قيمة أكبر التبرعات كانت لصالح الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، ومبلي 25.0 ألف دينار أردني و 21.0 ألف دينار أردني لكل من الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية وصندوق الأمان لمستقبل الأيتام على التوالي، أما بالنسبة لمؤسسة الأميرة عالية ومركز الحسين للسرطان فلم تكن هناك أية تبرعات خلال سنة 2010، أما سنة 2011 فكانت أكبر قيمة للتبرعات لصالح المؤتمرات العلمية وبرامج تعليمية وثقافية بقيمة 157.0 ألف دينار أردني، هذا يعني أن البنك الإسلامي الأردني يولي أهمية كبيرة بالبرامج العلمية والثقافية، أما خلال نفس السنة قدم البنك تبرعا بقيمة 6، 5 ألف دينار أردني لمركز الحسين للسرطان عكس سنة 2010 التي كانت قيمة التبرعات فيها لا شيء، أما بالنسبة لسنة 2012 فهي تقريبا كسنة 2011 حيث كانت أكبر قيمة للتبرعات فيها لصالح المؤتمرات العلمية وبرامج تعليمية وثقافية لثاني مرة على التوالي، أما سنة 2013 فكان النصيب الأكبر من التبرعات لصالح مركز الحسين للسرطان بقيمة 200.0 ألف دينار أردني، لدعم مرضى السرطان بعد انتشار هذا المرض في الآونة الأخيرة، أما سنة 2014 فهي الأفضل من حيث التوزيع للتبرعات فكل القطاعات كان لها نصيب أما النصيب الأكبر كان لكل من جمعيات وهيئات خيرية وطنية ولجان زكاة والمساجد بقيمة 250، 8 ألف دينار أردني و 150، 6 ألف دينار أردني على التوالي وهذا دليل على الدعم الذي يقدمه البنك الإسلامي الأردني في المجال الإسلامي كما أن صافي التبرعات للبنك كان يشهد ارتفاعا من سنة لأخرى ليبلغ سنة 2014 قيمة 690، 3 وهي أكبر قيمة له .

**الفرع الثاني: القروض الحسنة:** يقوم البنك الإسلامي الأردني ومنذ أن بدأ في ممارسة أعماله، بتقديم قروض حسنة للمواطنين لمساعدتهم في مواجهة ما تتطلبه بعض الحالات الاجتماعية المعقدة كالعلاج والتعليم والزواج من نفقات آنية، وقد بلغت القروض الحسنة التي منحها البنك خلال عام 2014 حوالي (19، 4) مليون دينار، استفاد منها حوالي (34) ألف مواطن، وذلك مقابل حوالي (22، 3) مليون دينار في عام 2013، كان قد استفاد منها حوالي (33) ألف مواطن أما العدد الإجمالي للمستفيدين من القروض الحسنة التي قدمها البنك منذ بداية تأسيسه وحتى نهاية عام 2014 فقد كان حوالي (382) ألف مواطن، وبلغت قيمتها الإجمالية حوالي (216) مليون دينار ومن بينها القروض الحسنة التي يتم تقديمها للشباب المقبلين على الزواج بالتنسيق مع جمعية العفاف، والتي بلغ أجمالها حوالي (5) ملايين دينار موزعة على (120، 9) مستفيدا والقروض الحسنة المقدمة للمعلمين، من خلال الاتفاقية الموقعة مع نقابة المعلمين الأردنيين، والتي بلغ أجمالها حوالي (2، 4) مليون دينار موزعة على (3، 722) مستفيدا

كما يستقبل البنك ودائع في «حساب القرض الحسن» من الراغبين في إقراضها عن طريق البنك كقروض حسنة، حيث بلغ رصيد هذا الحساب في نهاية عام 2014 حوالي مليون ديناراً.<sup>1</sup>

الجدول رقم (3-7): عدد المستفيدين من القروض الحسنة (منذ التأسيس لغاية 2014).

السنة	2013	2014	القروض الحسنة منذ التأسيس إلى نهاية 2014
عدد المستفيدين (بالألف)	33	34	382
القروض الحسنة (مليون دينار)	44	19	216

المصدر: التقرير السنوي للبنك الإسلامي لسنة 2014.

ومن كل هذا نصل إلى القول أن البنك الإسلامي الأردني يقدم قروض دون فوائد، لمختلف الجهات الراغبة في الاستثمار، وهذا ما يدل على مساهمة البنك الفعالة في التنمية المستدامة سواء للقضاء على المشاكل الاجتماعية أو لمساعدة الفئات الضعيفة في المجتمع، أو لمساعدة الشباب على الزواج وهذا مالا نجده في البنوك التقليدية التي تهتم بالربح فقط، كما نلاحظ أن نسبة القروض الحسنة لا بأس بها، حيث بلغت نسبتها منذ تأسيس البنك لغاية 2014 قيمة 216 مليون دينار مقابل 382 مستفيد .

**الفرع الثالث: صندوق التأمين التبادلي:** باشر هذا الصندوق نشاطه مع بداية عام 1994، حيث يتضامن المشتركون فيه من مديني البنك على جبر الضرر الذي يلحق بأحدهم بتسديد رصيد مديونيته تجاه البنك في حالات الوفاة أو العجز الدائم أو الإعسار المستمر، بالإضافة إلى أن هذا الصندوق يعتبر مخففاً للتعرض للمخاطر اعتباراً من عام 2014، بعد موافقة البنك المركزي الأردني على ذلك وحتى نهاية عام 2014، بلغ رصيد الصندوق حوالي (54) مليون دينار، وعدد الحالات التي تم التعويض عنها (1)، (855) حالة، وإجمالي هذه التعويضات بلغ حوالي (6) ملايين دينار، أما عدد المشتركين في هذا

<sup>1</sup> - التقرير المالي السنوي للبنك لسنة 2014، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

الصندوق في نهاية عام 2014 فقد بلغ حوالي (126) ألف مشترك ورصيد مديونيتهم بلغ حوالي 861 مليون دينار وخلال عام 2014، بلغ عدد حالات التي تم التعويض عنها (163) حالة، وبلغت التعويضات المدفوعة عنها حوالي (705) ألف دينار، أما خلال عام 2013 فقد تم التعويض عن (162) حالة وبلغت التعويضات المدفوعة عنها حوالي (680) ألف دينار.

من الجدير ذكره، أن البنك قد وسع مظلة المؤمن، عليهم اعتباراً من 2012/1/1 لتشمل كل من تبلغ مديونيته (75) ألف دينار فأقل بدلا من 50 ألف دينار ووفي 2013/3/1، أصبحت مظلة التكافل تشمل متعاملي التأجير التمويلي بالإضافة إلى متعاملي المرابحة، وسبق للبنك أن وسع مظلة المؤمن عليهم في 2012/1/1 لتصبح (50) ألف دينار فأقل بدلا (40) ألف دينار فأقل والتي حددت في 2007/8/1 بعد أن كانت (25) ألف دينار فأقل<sup>1</sup>.

نلاحظ من خلال مختلف نشاطات صندوق التأمين التبادلي أنه جاء لمواجهة المخاطر ومختلف الإعسارات التي يتعرض لها البنك وهي نوع من التكافل الاجتماعي وتكون في حالة وفاة احد المشتركين في البنك لتجنب الوقوع في مشاكل مالية، كما أنه وضع حدا للمؤمن عليهم للأشخاص الذين تبلغ مديونيتهم 75 ألف فأقل، كما نجد أن صندوق التأمين التبادلي يعتمد على كل من صيغة الإجارة وصيغة المرابحة في تمويل مختلف نشاطاته.

**الفرع الرابع: رعاية شؤون القرآن الكريم:** يولي البنك الإسلامي الأردني اهتماما خاصا بالمحافظة على القرآن الكريم، فعلى سبيل المثال قام البنك في سنة 2014 برعاية ودعم وتكريم وتقديم جوائز ل:

- 1- الفائزون في مسابقات حفظ القرآن الكريم في المسابقة الهاشمية الدولية لحفظ القرآن الكريم التي تنظمها وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، حيث يقدم البنك جوائز للمتسابقين، ومنذ تأسيس المسابقة في عام 1993، قدم البنك حوالي (394) ألف دينار منها 30 ألف دينار في عام 2014
- 2- برنامج مقرئ الأردن/مؤسسة اليرموك لتنظيم المعارض لاختيار أفضل صوت مقرئ في تلاوة القرآن الكريم عبر التلفزيون الأردني خلال شهر رمضان المبارك بمبلغ (20) ألف دينار للعام الرابع على التوالي.
- 3- تمويل مسابقة مجلة الفرقان الصادرة عن جمعية المحافظة على القرآن الكريم بمبلغ (2.250) دينار.
- 4- إعطاء جوائز لحفظة القرآن الكريم في كليات الجامعة الأردنية بمبلغ (9) الآف دينار.

<sup>1</sup>-التقرير السنوي للبنك، لسنة 2014، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

- 5- جوائز لحفظه القرآن الكريم في كليات جامعة العلوم والتكنولوجيا بمبلغ (3) آلاف دينار.
- 6- مشروع تاج الوقار لتحفيظ القرآن الكريم/مدارس دار الأرقم بمبلغ (3) آلاف دينار.
- 7- مسابقة زينوا أصواتكم بالقرآن الكريم/المدارس العمرية بمبلغ (1.500) دينار.
- 8- المسابقة القرآنية الثانية لحفظ القرآن الكريم/جمعية منتدى موسى الساكت بمبلغ (1، 500) دينار خلال شهر رمضان.
- 9- جمعية المحافظة على القرآن الكريم، حملة رمضان يحلو بالقرآن الثالثة بمبلغ (10) آلاف دينار خلال شهر رمضان.
- 10- جمعية المحافظة على القرآن الكريم، حملة وقف أهل القرآن بمبلغ (5) آلاف دينار.
- 11- مجلس المنظمات والجمعيات الإسلامية/مسابقة القرآن الكريم الثامنة لطلاب المراكز التابعة للمجلس بمبلغ (11، 375) دينار.
- 12- جمعية الصالحين لتحفيظ القرآن الكريم بمبلغ (5) آلاف دينار.
- 13- مركز جابر العثرات/بيت السلط، مسابقة حفظ القرآن الكريم بمبلغ (500) دينار.<sup>1</sup>

نجد ان البنك الإسلامي الأردني يولي أهمية بالغة للقران الكريم فهو يدعم كل المسابقات والمنظمات والجمعيات، التي تهدف إلى نشر الإسلام طوال السنة خاصة في شهر رمضان أين تزداد تمويلات البنك لمختلف الجهات الداعمة للقران الكريم .

**الفرع الخامس: دعم ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الأقل حظا والفقراء :** دعم العديد من الجهات التي ترعى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو الفئات الأقل حظا أو الأيتام في الأردن، وعلى سبيل المثال، قام البنك خلال عام 2014 برعاية ودعم مايلي :

- 1- صندوق الأمان لمستقبل الأيتام بمبلغ (23) ألف دينار خلال عام 2014، ومنذ تأسيس الصندوق في عام 2008 إلى نهاية عام 2014 بلغت مجموع التبرعات للصندوق حوالي (224) ألف دينار.

<sup>1</sup>-التقرير المالي السنوي للبنك، لسنة 2014، مرجع سبق ذكره، ص:31، 38.

- 2- الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي والاسلامي / بنك الملابس بتغطية نفقات (15) وعاءا وأكياس للملابس بمبلغ 25 ألف دينار خلال فصل الشتاء (جاكيت لكل طالب) بمبلغ (5) آلاف دينار.
- 3- تقديم أجهزة تسجيل ومحولات لمدرسة عبد الله بن أم مكتوم للمكفوفين لمساعدة طلابها في العملية التعليمية. وخلال عام 2014 تم التبرع بمبلغ (1، 851) دينار لشراء تلك الأجهزة، ومبلغ 1.150 دينار لرعاية حفل تكريم الطلبة الخريجين، ويقدم البنك أجهزة التسجيل والمحولات للمدرسة منذ عام 1995 .
- 4- هدايا للأطفال الأيتام خلال عيد الفطر ضمن برنامج المستكشف الصغير على شاشة التلفزيون الأردني بمبلغ (1، 170) دينار.
- 5- جامعة البلقاء وحدة تنمية وخدمة المجتمع المحلي/دعم الإفطار الخيري الرابع للأطفال الأيتام بمبلغ (300) دينار.
- 6- جمعية الصندوق العربي لرعاية الطفل بمبلغ (5) آلاف دينار.
- 7- جمعية رعاية الأطفال والأسر الخيرية بمبلغ (2.500) دينار.
- 8- التعاون في إنجاح حفلات الزفاف الجماعية التي تقام سنويا بالتعاون مع جمعية العفاف الخيرية.

**الفرع السادس: دعم البنك الأردني الإسلامي لبرنامج تمويل المهنيين والحرفيين:** اهتم البنك منذ البداية بتمويل متطلبات مشاريع ذوي المهن والحرف بصيغة المرابحة، وفي عام 1993، استحدث البنك برنامجا خاصا لتمويل مشاريع هذه الفئة بأسلوب المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك الذي يقضي بتسديد التمويل من الإيرادات الذاتية للمشروع الممول وإعطاء مزيدا من الاهتمام لهذه المشاريع قام البنك في عام 2013 برفع رأس مال شركة السماح للتمويل والاستثمار التابعة له إلى 8 ملايين دينار وعدل عقد التأسيس ونظامها الأساسي ليشمل تمويل المشاريع وذوي الحرف الصغيرة.<sup>1</sup>

من هذا المنطلق نستنتج أن البنك الإسلامي الأردني يمول مختلف القطاعات التي تعود بالنفع على المجتمع، بإحدى الصيغتين إما بالمرابحة أو المشاركة المنتهية بالتمليك للقطاعات الصغيرة لخلق فرص عمل للفئات العاطلة عن العمل، وهذا ما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة على المدى المتوسط والطويل.

<sup>1</sup>-التقرير المالي السنوي للبنك، لسنة 2014، مرجع سبق ذكره، ص:41، 32.

**الفرع السابع: دعم البنك الإسلامي الأردني للتعليم والتدريب :** التفاعل مع العديد من الجهات التعليمية والأكاديمية والتأهيلية في الأردن سواء كانت جامعات أو كليات أو مدارس أو طلاب، وعلى سبيل المثال، قام البنك خلال عام 2014 تكريم وتدريب:

- 1- أوائل الثانوية العامة بمبلغ 4.700 دينار للعام الثالث على التوالي، ورعاية حفل التكريم بمبلغ 4.330 دينار.
- 2- أوائل الثانوية العامة/الفرع الشرعي وأوائل كليات الشريعة في الجامعات الأردنية بمبلغ ألفي دينار.
- 3- رسوم الثانوية العامة للطالبات الفقيرات في مدرسة قطر الندى الثانوية للبنات بمبلغ (400) دينار.
- 4- تكريم الجهات المشاركة في تدريب المهندسين الأردنيين حديثي التخرج بمبلغ (4) آلاف دينار.
- 5- تكاليف دراسة عشرة طلاب صينيين في الجامعة الأردنية شاملة الرسوم الدراسية والإعاشة وتذاكر السفر، ومنذ التحاقهم بالجامعة وحتى نهاية عام 2014 تم دفع حوالي (114) ألف دينار منها حوالي (19، 005) دينار في عام 2014.
- 6- تمويل مؤتمر «التحديات التي تواجه الأردن في ظل الظروف الراهنة» بتنظيم من جامعة العلوم الإسلامية العالمية بمبلغ (3) آلاف دينار.
- 7- اليوم العلمي الأول لقسم العلوم الإنسانية في كلية الهندسة التكنولوجية/جامعة البلقاء التطبيقية بمبلغ (500) دينار.
- 8- المؤتمر الدولي الأول لمركز اللغات/الجامعة الأردنية بمبلغ (500) دينار.
- 9- المؤتمر العلمي السابع لجامعة جرش بعنوان «المدرسة العربية الواقع والرؤى المستقبلية» بمبلغ ألف دينار.
- 10- المؤتمر العلمي المحكم الثالث لكلية إدارة الأعمال/جامعة عجلون الوطنية بعنوان «الحاكمية والفساد الإداري والمالي» بمبلغ ألف دينار.
- 11- مؤتمر «الممارسات التعليمية المبتكرة» بتنظيم من أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين وشركة القمة للاستشارات الإدارية والتسويقية بمبلغ حوالي (1، 800) دينار.
- 12- المؤسسة العالمية لمساعدة الطلبة العرب بمبلغ (10) آلاف دينار.

- 13- أكاديمية العالم الإسلامي للعلوم بمبلغ (10، 650) دينار.
- 14- تجهيز قاعة ندوات واجتماعات في مبنى رئاسة جامعة عجلون الوطنية بمبلغ (10) آلاف دينار.
- 15- وكجزء من رسالته في نشر التطبيقات الإسلامية في مجال الأعمال، قام البنك في عام 1986 بتأسيس شركة المدارس العمرية، بنسبة (94، 4%) ويساهم البنك حالياً من رأسمالها البالغ حوالي (8، 6) مليون دينار، ويبلغ عدد طلابها 4.753 طالباً وطالبة.
- 16- استمر البنك في إتاحة فرص التدريب والإطلاع على طبيعة أعماله لأعداد جديدة من طلبة المؤسسات التعليمية، إذ بلغ عدد من تم تدريبهم (15، 053) طالباً وطالبة منذ تأسيس البنك وحتى نهاية عام 2014، أما خلال عام 2014 فقدتم تدريب 911 طالباً وطالبة كما تم تدريب (267) موظف من موظفي مصارف غير أردنية على أعمال مصرفنا منهم (48) خلال عام 2014.
- 17- وفي نطاق الاهتمام برفع أداء الموظفين، قام البنك خلال عام 2014 بإشراك (2، 904) موظفين في دورات وندوات نظمها معهد تدريب البنك، وأوفد 234 موظفاً إلى مراكز داخل الأردن و(39) موظفاً إلى مراكز خارج الأردن، أما منذ تأسيس البنك وحتى نهاية عام 2014 فقد نظم معهد تدريب البنك (2.631) دورة وندوة شارك فيها 41.136 موظفاً، كما أوفد 8.417 موظفاً إلى مراكز داخل الأردن و(390) موظفاً خارج الأردن.

**الفرع الثامن: الارتقاء بخدمات الرعاية الصحية:** دعم البنك الإسلامي الأردني العديد من الجهات والمرافق الصحية في الأردن، وعلى سبيل المثال، قام البنك خلال عام 2014 برعاية ودعم أو تبرع:

- 1- حفل تكريمي لذوي المتبرعين بالقرنيات بمبلغ (6.600) دينار.
- 2- الصندوق الوطني لعلاج الفقراء بمبلغ (5) آلاف دينار.
- 3- مركز الحسين للسرطان/شراء بطاقات معايدة من رسومات أطفال المركز بمبلغ (1.200) دينار.
- 4- نقابة الأطباء الأردنية/لجنة دعم مستشفى المقاصد بمبلغ (7) آلاف دينار.<sup>1</sup>

يسعى البنك الإسلامي الأردني وكعادته لدعم القطاعات الأساسية ومساعدتها خاصة في مجالي الصحة والتعليم اللذان يعتبران من أهم القطاعات الهامة، وكل هذا من أجل تحقيق التنمية المستدامة من

<sup>1</sup>-التقرير المالي السنوي للبنك، لسنة 2014، مرجع سبق ذكره، ص:36،37،40.

خلال بناء المدارس والمراكز الصحية للعلاج وفتح عيادات للأمراض المستعصية للطبقات الأقل فقرا ومساعدتهم .

**الفرع التاسع: توفير المساكن :** يلتزم البنك باستمرار الاحتياجات الأساسية والضرورية للمواطنين، ومن تلك الاحتياجات توفير المساكن لهم، وعليه فإن البنك يقدم التمويل اللازم لشراء المساكن الجاهزة أو لشراء المواد والتجهيزات التي تلزم لإقامة المساكن والأعمال الإنشائية المختلفة، ومن أمثلة ذلك:

1- انطلاقا من مبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني «سكن كريم لعيش كريم» والتي تهدف إلى توفير السكن الملائم لفئات الدخل المحدود من القطاعين العام والخاص، وأصحاب الأعمال الحرة من الفئات المستهدفة، وتدعيما لرسالة مصرفنا الاجتماعية وتسهيلا لحصول المواطنين المؤهلين على التمويل اللازم لامتلاك شقة، فقد تم تخصيص مبلغ حوالي (18) مليون دينار . وتم منح تمويلات ضمن لهذه الغاية بعائد (5%) سنويا هذه الفئة لشراء شقق بأسلوبي الإجارة المنتهية بالتملك والمرابحة، حيث بلغ عدد التمويلات (757) تمويلا وبلغ إجمالي التمويل المقدم لها حوالي (18، 8) مليون دينار.

2- حرص البنك على توفير المسكن للعاملين لديه، لذا يقدم لهم تمويلا بأسلوب المشاركة المتناقصة بنسب ربح منخفضة ولفترات طويلة نسبيا لتمكينهم من امتلاك المسكن الخاص بهم، فمنذ تأسيس البنك حتى نهاية عام 2014 قدم البنك تمويلات بلغ مجموعها حوالي، (36) مليون دينار استفاد منها (1، 644) موظفا خلال عام 2014 مبلغ (5) ملايين دينار استفاد منها (121) موظفا.

3- تقديم التمويل اللازم للمواطنين لشراء المساكن أو شراء الأراضي أو مواد البناء لإقامة المساكن، وخلال عام 2014 قدم البنك تمويلا لهذا الغرض بأسلوب بيع المرابحة حوالي (200) مليون دينار استفاد منها حوالي (15) ألف مواطن، كما قدم تمويلا بأسلوب الإجارة المنتهية بالتملك بحوالي (195) مليون دينار استفاد منها 2393 مواطن، أما منذ تأسيس البنك وحتى نهاية عام 2014 قدم البنك حوالي (1، 973) مليون دينار لهذه الأغراض بأسلوب بيع المرابحة استفاد منها حوالي (264) ألف مواطن، وحوالي (920) مليون دينار بأسلوب الإجارة المنتهية بالتملك استفاد منها حوالي (14، 223) مواطن.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مساهمة البنك الإسلامي الأردني في المحافظة على البيئة

يدعم البنك الأردني الإسلامي مختلف المشاريع والنشاطات التي تدر دخلا وتحسن المستوى المعيشي للمجتمع وترفع من كفاءة العاملين في البنك وخارجه، بالإضافة إلى حرصه الدائم على البيئة

من أبرز ما قام به البنك خلال عام 2014 في مجال الطاقة والبيئة مايلي :

<sup>1</sup>-تقرير المالي السنوي للبنك، لسنة 2014، مرجع سبق ذكره،ص:40،44 .

**الفرع الأول:** استمر البنك في توفير الطاقة البديلة في مقرات تواجدته وذلك بالاستفادة من توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الخلايا الشمسية مستغلا المساحات على أسطح الفروع لتركيب تلك الخلايا، مما يحقق وفرا وتخفيضا في فاتورة الكهرباء والمساهمة في التخفيف من الأحمال الكهربائية العالية في المملكة وبالتالي المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وحماية البيئة، ومن الجدير ذكره إن هذا المشروع بدأ بثلاثة فروع كمرحلة أولى، يبلغ عدد الفروع المطبق بها (18) فرعاً وحالياً وتقدر فترة استرداد تكلفة المشروع بحوالي ثلاثة سنوات للفرع الواحد.

**الفرع الثاني:** دعم البنك برامج ونشاطات الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية ولمسابقة الملكة علياء للمسؤولية الاجتماعية مبلغ (5.500) دينار وشراء (4) الآف نسخة من المسابقة بمبلغ ألف دينار، حيث كانت المسابقة في العام 2014 تحمل عنوان «طلعت يا محلى نورها شمس الشموسة حيث تهدف هذه المسابقة إلى التوعية بمفاهيم واستخدامات الطاقة الشمسية.

**الفرع الثالث:** مؤسسة الأميرة عالية/شراء وحدات نظام الطاقة المتجددة لإحدى المدارس في الأغوار الجنوبية بمبلغ (10) الآف دينار، وإنشاء وحدتين للطاقة الشمسية في مدرستين في مناطق نائية بمبلغ (24) ألف دينار.

**الفرع الرابع:** حفل إطلاق مشروع الطاقة الشمسية بمدرسة المعمورة/الأغوار الجنوبية بمبلغ (1.100) دينار.

**الفرع الخامس:** المؤتمر الطلابي الوطني البيئي الثالث بتنظيم من مدارس الرضوان وبالتعاون مع وزارة المياه والري بمبلغ ألف دينار.

**الفرع السادس:** جمعية البيئة الأردنية بمبلغ ألف دينار

**الفرع السابع:** تمويل غرفة تجارة الرصيفة/تركيب خلايا شمسية لمبنى الغرفة بمبلغ (5) الآف دينار.

### المطلب الرابع: تفاعلات البنك الإسلامي الأردني مع المجتمع المحلي وتنميته

سنتطرق في هذا المطلب لأهم التمويلات المقدمة من البنك الإسلامي الأردني لمجتمعه مع الإشارة لأهم النقاط التي لم يتطرق لها البنك لتحقيق التنمية المستدامة .

**الفرع الأول: أهم التمويلات المقدمة من البنك الإسلامي الأردني لتنمية مجتمعه:** تحظى الأنشطة التي لها تأثير ملموس على حياة المجتمع ككل وخدمته وتنميته بأولوية لدى البنك، ففي عام 2014 قام البنك برعاية ودعم أو تبرع:

- 1- الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية بمبلغ حوالي (86) ألف دينار، ومنذ عام 1981 وحتى نهاية عام 2014 بلغت مجموع التبرعات للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية (حملة البر والإحسان، مسابقة الملكة علياء، مركز الملكة علياء للتنمية الاجتماعية) حوالي (778) ألف دينار.
- 2- شراء عشرة أجهزة حاسوب لدائرة الأخبار في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني بمبلغ حوالي (10.700) دينار.
- 3- الجمعية الخيرية الشركسية في الأردن/إتمام مشروع بناء قاعة متعددة الأغراض خدمة للمجتمع بمبلغ (5) آلاف دينار.
- 4- دعم نشاطات إدارة ترخيص السواقين والمركبات/ماركا بمبلغ (20) ألف دينار وصيانة المصلى التابع لها بمبلغ (2، 053) دينار.
- 5- طباعة بطاقة معايدة لإدارة السير المركزية بمبلغ (900) دينار وطباعة كتيب الأمن العام حول السلامة المرورية لإدارة السير بمبلغ حوالي (2، 800) دينار وطباعة بطاقات معايدة ومجسم للكعبة بمبلغ (1، 400) دينار.
- 6- إنشاء مظلات في شوارع بلدية الضليل بمبلغ (7، 500) دينار.
- 7- لجنة زكاة المناصرة الإسلامية للشعب الفلسطيني بمبلغ (15) ألف دينار.
- 8- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية/صندوق الزكاة بمبلغ (5) آلاف دينار.
- 9- استمر البنك بالتبرع بالدم في عدة محافظات بالتعاون مع «مديرية بنك الدم»، حيث تبرع موظفو البنك على إختلاف مستوياتهم الإدارية بوحدات دم، إضافة إلى مشاركة مجموعة من متعلمي ومراجعى البنك بالحملة، وذلك مساهمة من البنك وموظفيه بتحملهم لمسؤوليتهم الاجتماعية والإنسانية تجاه المجتمع المحلي لمبدأ التكافل الإجتماعي والتراحم بين أفراد المجتمع الواحد. كما تم عقد ورشة عمل حول الإسعافات الأولية بالتعاون مع جمعية المتقاعدين العسكريين الطبية التعاونية اشترك فيها عدد من الموظفين.
- 10- التبرع للعديد من المساجد سواء بالمساهمة في بنائها أو صيانتها بحوالي (150) ألف دينار خلال عام 2014، ومنذ تأسيس البنك وحتى نهاية عام 2014 بلغ مجموع التبرعات للمساجد حوالي (1.2) مليون دينار.

وفي مجال التكافل الإسلامي قام البنك بتأسيس شركة التأمين الإسلامية في عام 1996 ويساهم البنك بنسبة (33.2%) من رأسمالها البالغ (12) مليون دينار.

بالإضافة إلى كل التمويلات التي يقدمها البنك والهادفة لخدمة المجتمع وتنميته وذلك بأسلوب بيع المرابحة نجد كذلك مايلي :

1- قدم البنك تمويلا لوزارتي المالية والتموين بالدولار الأمريكي على مدى عدة سنوات لشراء الأرز والقمح والذرة والسكر والزيت والشعير وغيرها من المواد التموينية، وبلغ إجمالي هذا التمويل ما يعادل حوالي 254 مليون دينار.

2- قدم البنك تمويلا بالدينار الأردني والدولار الأمريكي، على مدى عدة سنوات، لشراء نפט خام لصالح شركة مصفاة البترول الأردنية، وقد بلغ إجمالي التمويل الذي قدمه البنك في هذا المجال حوالي (307) ملايين دينار منه حوالي (77) مليون دينار خلال عام 2014.

3- قدم البنك تمويلا لعدد من شركات الكهرباء الوطنية، الحكومية والخاصة، وعلى مدى عدة سنوات، وقد تجاوز إجمالي هذا التمويل مبلغ (879) مليون دينار منه حوالي (105) ملايين دينار خلال عام 2014، ومنه أيضا 6 ملايين دينار لتمويل مشاريع كهربية الريف.

4- قدم البنك تمويلا لسلطة المياه مقداره حوالي (13) مليون، وذلك على مدى عدة سنوات لشراء مستلزمات نقل المياه وضخها وتوزيعها.

5- وتأكيدا على دور البنك الريادي بدعم الاقتصاد الوطني، من خلال إدامة التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني، وبما يخدم المصالح المشتركة والصالح العام، يقوم البنك بتقديم التمويلات والخدمات المصرفية الإسلامية لكافة منتسبي نقابة المعلمين باعتبار هذه الفئة من المجتمع مؤثرة في تنشئة الأجيال وذلك وفقا لاتفاقية تعاون مشترك يقوم البنك بتقديم التمويلات لغايات تملك المساكن أو شراء السيارات أو الأثاث وغير ذلك من الغايات بأسعار منافسة وشروط مريحة وفق الضوابط الشرعية.

6- ترسيخا للأهداف السامية والمقاصد الجليلة للحج، وإيمانا بتحقيق شرف خدمة المجتمع المحلي، ومن خلال اتفاقية تعاون مشترك مع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية تقضي بإصدار صكوك إيداع صندوق الحج للمواطنين الراغبين بالمشاركة في الصندوق من خلال البنك، كأداة للادخار والاستثمار بهدف إتاحة الفرصة للراغبين بأداء فريضة الحج، وقد استمر البنك في تسهيل قيام المواطنين بالاكنتاب في هذا الصندوق.

7- ويولي البنك أهمية خاصة للاحتياجات الأساسية والضرورية للمواطنين في عمليات التمويل، ويقدم لهم التمويل اللازم مباشرة، وبشروط تناسب ظروفهم، ومن الاحتياجات التي تبدو ضرورية للمواطنين الأثاث المنزلي، فخلال عام 2014 قام البنك بتمويل (5789) مواطن بمبلغ ل حوالي حوالي (17) مليون دينار لشراء الأثاث، وكذلك مول (22، 5) ألف مواطن بمبلغ حوالي (237) مليون دينار لشراء وسائل نقل.<sup>1</sup>

**الفرع الثاني: نقائص وعيوب البنك الإسلامي الأردني:** البنك الإسلامي الأردني كغيره من البنوك لا يخلو من النقائص والعيوب، فتحقيق التنمية المستدامة لا يكون إلا من خلال مختلف الأعمال والنشاطات التي يقوم بها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فالبنك الإسلامي الأردني ركز على الاستدامة الاجتماعية، بمختلف جوانبها أما الاستدامة الاقتصادية فلم نجد هناك تمويلات للمشروعات الاقتصادية كتمويل التجارة بشقيها الداخلي والخارجي وهذا لتشجيع التصدير الذي يؤدي بدوره لخلق اليد العاملة والقضاء على البطالة والفقر، كما أن البنك لا يملك صندوق للوقف، ولا يستخدم كل صيغ التمويل المتعارف عليها فهو يركز فقط على المرابحة والمشاركة والإجارة بالإضافة للقرض الحسن، فهو لا يعطي قروض لتشجيع اليد العاملة في المجال الزراعي، أما في الجانب البيئي فالبنك لم يتطرق إلى إدارة النفايات الصلبة الذي يهدف لإنشاء نظام فعال مستدام لإدارة النفايات بالإضافة إلى تطوير الموارد المائية المتعددة الأغراض وتطوير الري.

<sup>1</sup>-التقرير المالي السنوي للبنك، لسنة 2014، مرجع سبق ذكره، ص:42، 43.

## خلاصة الفصل:

يمثل البنك الإسلامي الأردني تجربة رائدة في مجال العمل المصرفي الإسلامي، حيث استطاع البنك أن يستنبط أساليب ووسائل تمويلية تعينه على تحقيق أهدافه خاصة في مجال الصحة والتدريب والتعليم ومحاربة الفقر وتمويل المشاريع التي تخلق قيمة مضافة وتؤدي لزيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي .

كما يقوم البنك بتقديم مساعدات وتبرعات وقروض حسنة لمختلف الأفراد والهيئات إلا أن عمله لا يخلو من النقائص لذا فهو يقوم حالياً بإعداد رؤية بعيدة المدى لتحقيق معدلات تنمية شاملة بالتركيز على الطاقات المتجددة والتخفيض للأثر السلبي للبيئة، والتدريب والتطوير المهني للموظفين بالإضافة لتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويل الحرفيين والمهنيين.

ومن كل هذا يمكن للبنك الإسلامي الأردني أن يحقق أهدافه المرجوة، مستلهما أعماله من المبادئ الإسلامية ومهتدياً بها ليعزز مساهمته للتنمية المستدامة في العالم الإسلامي .



# الختامة



### خاتمة:

أصبحت التنمية المستدامة مطلباً عالمياً ينادي به الجميع، نظراً للإختلالات والمشاكل التي يعاني منها العالم كما أن هذه الأخيرة تحظى بأهمية كبيرة لدى علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة .

إلا أن الإسلام جاء بمبادئ تدعو إلى تحسين معيشة الإنسان وإلى عمارة الأرض، بالإضافة للموازنة بين حياته الأخلاقية ومعيشته الاقتصادية، فتحقيق التنمية المستدامة مرهون بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما لا يخفى علينا أن ظهور البنوك الإسلامية يعد كسباً للإسلام والمسلمين ورغم الحداثة النسبية لهذه البنوك إلا أنها تساهم بشكل كبير في التنمية المستدامة، من خلال جذب مدخرات الأفراد وفتح قنوات للاستثمار والتي تعود بالنفع على المجتمع بتحريم الاكتناز والربا والقضاء على الفقر من خلال جمع الزكاة وتوزيعها على من يستحقها .

وانطلاقاً من دراستنا لموضوع، دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة سنحاول اختبار صحة الفرضيات التي تم وضعها في مقدمة البحث والخروج بجملته من النتائج والتوصيات نوجزها كالتالي.

### أولاً: نتائج البحث:

وقد توصلنا من خلال الدراسة النظرية والميدانية إلى العديد من النتائج من أهمها:

1- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية تختلف عن البنوك التقليدية في طبيعتها، فهي أصيلة من حيث مرجعيتها المتمثلة في الشريعة الإسلامية من خلال عدم تعاملها بالفائدة أخذاً وعطاءً.

2- تعتمد البنوك الإسلامية في نشاطها على الاستثمار من خلال الصيغ المالية التالية: المرابحة والمشاركة والإجارة المنتهية بالتملك.

3- تتعامل البنوك الإسلامية بالعديد من الأساليب التمويلية فمنها ما يقوم على أساس البيوع: كالمرابحة، بيع السلم وبيع الإستصناع التي تؤدي إلى خلق مديونية للبنك على العميل، ومنها ما يقوم على أساس المشاركة: كالمشاركة، المضاربة، المزارعة والمساقاة والتي تؤدي في النهاية لتملك الأصول الإنتاجية التي يشترك فيه البنك مع العميل، أما الصيغة الثالثة والتي تقوم على الإجارة بنوعها التشغيلية والمنتهية بالتملك أما صيغ التمويل على أساس البعد الاجتماعي فهي متمثلة أساساً في القرض الحسن والزكاة والوقف.

4- تقوم صيغ التمويل التشاركي على المشاركة في الربح والخسارة لكلا الطرفين.

- 5- التنمية المستدامة هي التوازن بين الأبعاد الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل الاستغلال الأمثل للموارد التي سخرها الله سبحانه وتعالى دون إهدار حقوق الأجيال القادمة.
- 6- إن جوهر عمل البنوك الإسلامية هو التنمية فهي تقوم باستثمارات وفقا لأولويات المجتمع.
- 7- تولي البنوك الإسلامية أهمية بالتنمية المستدامة خاصة التنمية الاجتماعية عكس البنوك التقليدية التي لا تهتم بها.
- 8- تعنى التنمية المستدامة بثلاثة جوانب هي: التنمية الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية .
- 9- تسعى البنوك الإسلامية لإعطاء صورة حقيقية لما يجب أن يكون عليه التكافل الاجتماعي كجمع واستثمار أموال الزكاة.
- 10- يساهم البنك الإسلامي الأردني في دعم التنمية المستدامة، من خلال منح التمويلات والتبرعات ومساعدة الفئات الأقل حظا والفقراء ودعم التنمية البشرية والحفاظ على البيئة .
- 11- يستخدم البنك الإسلامي الأردني صيغة المرابحة بنسبة 84.14٪، وصيغة الإجارة بنسبة 14.76٪، وصيغة المشاركة بنسبة 1.08 ٪
- 12- من خلال الدراسة التطبيقية لوحظ أن صيغ التمويل الإسلامية في زيادة مستمرة من سنة لأخرى .
- 13- يساهم البنك الإسلامي الأردني في التنمية الاجتماعية، من خلال القروض الحسنة، صناديق الزكاة والوقف لمساعدة المواطنين على مواجهة ما تتطلبه بعض الحالات الاجتماعية.
- 14- البنك الإسلامي الأردني كغيره من البنوك لا يخلو من النقائص والعيوب، فهو لا يستخدم كل الصيغ التمويلية المتعارف عليها ويوجه جل نشاطاته لصيغ المرابحة والإجارة والمشاركة.

### ثانيا: اختبار صحة فرضيات البحث

بعد محاولة الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع بالدراسة من الناحية النظرية وتدعيمه ببيانات ميدانية من خلال دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني، وفي ضوء النتائج المتحصل عليها تمكنا من الحكم بقبول فرضيات الدراسة على النحو التالي :

- 1- اختبار الفرضية الأولى: تم قبول هذه الفرضية والتي تقول أن التنمية المستدامة هي عملية متعددة الأبعاد، تعمل على تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبعد البيئي، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها، كما توفق بين التنمية

البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية كما أنها تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية، وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية وهذا ما توصلنا إليه في النتيجة 05 والتي تثبت هذا الفرض .

2- اختبار الفرضية الثانية: تم قبول هذه الفرضية والتي تقول أن للبنوك الإسلامية صيغ عديدة مثل: المرابحة، المشاركة، المضاربة....، حيث أن البنوك الإسلامية تركز في نشاطها المصرفي على الاستثمار والتمويل في إطار القواعد الشرعية عن طريق الصيغ المالية الإسلامية، وهذا ما توصلنا إليه في النتيجة رقم 03، والتي تثبت صحة هذا الفرض.

3- اختبار الفرضية الثالثة: تم قبول هذه الفرضية والتي تقول أن التنمية المستدامة في البنك الإسلامي الأردني تحظى بالاهتمام البالغ، وهذا ما توصلنا إليه في النتيجة رقم 10، فقد بينت الدراسة التطبيقية مختلف المجالات والقطاعات الممولة من قبل البنك خاصة في المجال الاجتماعي وكذا اهتمامه بالجانب البيئي والاقتصادي باستخدام العديد من الصيغ والأدوات الإسلامية .

#### -التوصيات:

انطلاقاً من النتائج السابقة والتي توصلنا إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات نلخصها في ما يلي:

- 1- ضرورة توسيع برامج التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية .
- 2- ضرورة الاهتمام بالتدريب والتأهيل المهنيين في البنوك الإسلامية، ودعم المواهب والمهارات عن طريق القيام بدورات تكوينية .
- 3- ضرورة توطيد العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية للعمل فيما بينهما.
- 4- إصدار العديد من القوانين والتشريعات تتماشى والعمل البنكي الإسلامي حتى تظهر إبداعات الصيرفة الإسلامية وخصوصاً وأنها تملك مقومات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على خط واحد.
- 5- ضرورة وجود هيكل لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية لقياس ومراقبة حجم ودرجة المخاطر التي تتعرض لها.
- 6- ضرورة التنسيق بين البنوك الإسلامية عالمياً لإنشاء أسواق مالية عالمية تعمل بالضوابط الشرعية .

7- على البنك الإسلامي الأردني ألا يركز على بعض الصيغ التمويلية فقط، بل يجب عليه التوسع في استخدام مختلف الصيغ في كافة نشاطاته.

### أفاق البحث:

نقترح فيما يلي بعض المواضيع التي لها صلة بموضوع الدراسة ويمكن الاستفادة منها في وضع عناوين لبحوث مستقبلية:

- 1- تطبيق الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية.
- 2- دور صندوق الزكاة في القضاء على الفقر .
- 3- دور البنوك الإسلامية في القضاء على مشاكل نقص السيولة .
- 4- الهندسة المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة .



قائمة المراجع والمصادر



قائمة المراجع:

القران الكريم:

أولاً: المراجع باللغة العربية :

1. الكتب

- 1- الغريب ناصر، أصول مصرفية إسلامية وقضايا التشغيل، دار أبو اللو للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 1996 .
- 2- حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2013.
- 3- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2011.
- 4- حكيم براضية، جعفر محمد، دور التصكك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
- 5- حيدر يونس الموسوي، البنوك الإسلامية -أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية-، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2011.
- 6- خبابة عبد الله، بوقره رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة)، مؤسس شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 7- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
- 8- سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، النشر جمعية التراث، الطبعة الأولى، غرداية-الجزائر، 2002.
- 9- شهاب أحمد سعيد العز عزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2012.

- 10- صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية، مداخل وتطبيقات، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014.
- 11- صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية (أنشطتها، التطلعات المستقبلية)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.
- 12- عثمان محمد غنيم- ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2007.
- 13- فادي محمد الرفاعي، البنوك الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثانية، بيروت-لبنان، 2007.
- 14- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، عمان-الأردن، 2006.
- 15- قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، كافي عبد الكريم، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، 2014.
- 16- محمد حربي عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة البنوك الإسلامية، مدخل حديث، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2009.
- 17- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها البنكية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، 2010.
- 18- محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2008.
- 19- محمود حسين الوادي، وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2010.
- 20- نوري عبد الرسول الحاقافي، المصرفية الإسلامية - الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.

II. الرسائل والأطروحات

- 30- مريم بولمخال، إدماج أبعاد التنمية المستدامة في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2012.
- 1- إلهام شيلي، دراسة إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2014.
- 2- إلياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد ومصارف إسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك-الأردن، 2000.
- 3- أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال، جامعة حلب-سوريا، 2010.
- 4- بن الناصر فاطمة، تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2008-2009.
- 5- بهاء الدين، بسام مشتفي، دور البنوك الإسلامية في دفع عجلة الإشارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008 مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة-فلسطين، 2011.
- 6- بهاز الجليلي، مساهمة القطاع السياحي في التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2008.
- 7- بوزيد عصام، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة الجزائر، 2010.
- 8- جميل احمد، الوظيفة التنموية للمؤسسات المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996.

- 9- جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية (1980م-2000م)، أطروحة دكتوراه، تخصص التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الخروبة-الجزائر، 2006.
- 10- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2012 .
- 11- خير الدين بنون، إشكالية تطبيق صيغ التمويل التشاركي في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج-الجزائر، 2011-2012.
- 12- رشيد درغال، دور البنوك في تعبئة الموارد المالية للتنمية دراسة تطبيقية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، 2007.
- 13- زرجم جليلة، صيغ وأساليب التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007.
- 14- زليخة بلحناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر، 2007.
- 15- شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2010-2011.
- 16- طواهرية الشيخ، إستراتيجية المصارف الإسلامية في تفعيل وتمويل التنمية المستدامة في ظل تحديات العولمة، رسالة ماجستير، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2003-2004.
- 17- عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى-المملكة العربية السعودية، 2005.

- 18- العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2011.
- 19- عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 2006.
- 20- عبلة لمسلم، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006.
- 21- علام عثمان، البنك الإسلامي للتنمية وتمويل التنمية في الدول الإسلامية، رسالة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- 22- علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية الأقل نمواً، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.
- 23- عمر محمد فهد صبح عثمان، إدارة الموجودات (المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية)، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، تخصص مصارف، دمشق-سوريا، 2009.
- 24- عيشوش عبود، تسويق الخدمات البنكية من البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، 2008-2009.
- 25- فتوح خالد، تطور الإنفاق العمومي وتأثيره على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2015.
- 26- مسعودة بوزيدي، سياسات تخطيط النقل الحضري في إطار ضوابط التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف-الجزائر، 2010.
- 27- موسى محمود محمد شحادة، مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة الحرة-هولندا، 2011.

28- ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة-الجزائر، 2007-2008.

29- نايف بن نائل بن عبد الرحمان أبو علي، التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، تخصص العمار الإسلامية، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009.

### III. الملتقيات والمؤتمرات ومحاضرات

1- السعيد الدراجي، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20 و 21 نوفمبر، الجزائر، 2012.

2- آسيا قاسيمي، التنمية المستدامة بين الحق واستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني للسياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات التوجهات الآفاق، جامعة البويرة-الجزائر، يومي 26 و 27 أبريل 2012.

3- بلعزوز علي، عبود هودة، الأخطار المالية في البنوك التقليدي والبنوك الإسلامية، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني، الأزمة الراهنة والبدائل المالية والبنكية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2006.

4- إبراهيم خليل عليان، الاستثمار-التمويل التقليدي-التمويل الإسلامي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر بيت المقدس الخامس، جامعة القدس المفتوحة-فلسطين، 2014.

5- أحمد لعمي، أمال رحمان، إشكالية التنمية المستدامة في الأقطار العربية-رؤية إسلامية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة-الجزائر، يومي 3 و 4 ديسمبر، 2012.

6- إدريس الطالب، البعد الاجتماعي للمال في البنوك الإسلامية من خلال الزكاة، ورقة عمل مقدمة لندوة المصارف الإسلامية بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، فاس-المغرب، 2013.

- 7- انس ألسناوي، التمويل الإسلامي كبديل لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17 و18 أفريل 2006.
- 8- خالد خديجة، البنوك الإسلامية نشأة. تطور وآفاق، بحث منشور ضمن دفاتر mecas، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، العدد الأول، 2005.
- 9- صليحة عشي، التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي، مداخلة في الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالم-الجزائر، يومي 3 و4 ديسمبر 2012.
- 10- عبد الحميد لخديجي، أولاد حيمودة عبد اللطيف، مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، مداخلة في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار-الجزائر، يومي 15 و16 فيفري 2012.
- 11- عبد الرحمن كريم مهدي العزاوي، المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي، غرداية-الجزائر، يومي: 23-24 فيفري 2011.
- 12- علاء الدين عادل أرفاتي، الزكاة ودورها في التمويل، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في بالجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، في الفترة من 10 إلى 8 ماي، 2005.
- 13- عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، يومي 07، 08 أفريل 2008.
- 14- عيسى الدراجي، منور أوسرير، تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية، مداخلة في الملتقى الدولي الشافي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية-الجزائر، 23-24 فيفري 2011
- 15- قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر، 2011.

16- ماضي بلقا سم، وخديجة لدرع، دور البنوك الإسلامية في إرساء المسؤولية الاجتماعية في الدول الإسلامية، مداخلة في الملتقى الدولي حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر يومي 15 و14 فيفري 2012.

17- محمد علي سميران، وجهة نظر حول البنوك الإسلامية (المشاكل، المعوقات، الرؤية المستقبلية)، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية والمنعقد في المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، عمان-الأردن، للفترة الممتدة من 5-6/04/2011.

18- محمد هشام، عمليات السلم والمعالجة المحاسبية لها، بحث مقدم إلى مؤتمر السلم وتطبيقاته المعاصرة ملتقى الخرطوم للصناعة المالية الإسلامية، الخرطوم، السودان، يومي، 11 و12، نوفمبر 2014.

19- مراد عله، التأهيل النظري لجدلية العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، مداخلة في الملتقى الوطني حول الثقافة البيئية والتنمية المستدامة، جامعة قلمة-الجزائر، يومي 19 و20 أكتوبر، 2011.

20- موسى شحادة، تجربة البنك الإسلامي الأردني، ورقة مقدمة لملتقى الاستثمار والتمويل الإسلامي في الشرق الأوسط المنعقد في مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات- البحر الميت، عمان، الأردن، 2-3/3/2010

21- نعيمة يحيوي، فضيلة عاقل، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر يومي 20 و21 نوفمبر 2012.

#### IV. المجالات:

1- افتخار مناحي محمد الرفيعي، خميس محمد حسن، احمد ياسين، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 31، 2012.

2- بغداد كربالي، محمد حمداني، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة وهران-الجزائر، العدد 45، 2010.

- 3- حدة فروحات، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة-الجزائر، العدد 11، 2012.
- 4- ربيعة بن زيد، عائشة بخالد، دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة، مجلة أداء المؤسسة الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 02، 2012 .
- 5- ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة العلوم الهندسية، جامعة دمشق-العراق، العدد 1، 2009.
- 6- سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق، مجلة الباحث، ورقلة-الجزائر، العدد 04، 2006.
- 7- سليمان ناصر، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 7، 2009-2010.
- 8- منير سليمان الحكيم، المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات عمان الأردن، المجلد 17، العدد 2، 2014 .
- 9- موسوي زهية، خالد خديجة، التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية فرص وتحديات، مجلة الباحث، ورقلة-الجزائر، العدد 04، 2006.
- 10- هويدي عبد الجليل، العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي-الجزائر، العدد 09، 2014.

V. القوانين والمراسيم :

البنك الإسلامي الأردني: "قانون البنك الإسلامي الأردني، لسنة 1985.

VI. التقارير السنوية

- 1- التقرير المالي السنوي، للبنك الإسلامي الأردني، رقم 31، سنة 2009 .
- 2- التقرير المالي السنوي، للبنك الإسلامي الأردني، رقم 32، سنة 2010.
- 3- التقرير المالي السنوي، للبنك الإسلامي الأردني، رقم 34، سنة 2012.
- 4- التقرير المالي السنوي، للبنك الإسلامي الأردني، سنة 2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

- 1- Marie Françoise Guyonnaud et Frédérique ، billboard ، du management environnemental au développement durable des entreprises ، France ، ademe ، mars ، 2004.
- 2- World Bank ، opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and central Asia: evidence from Bulgaria ، Croatia and Romania working paper ، March 2005.
- 3- World business council for sustainable development (webs) meeting expectations: corporate social responsibility ، 1999.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

1- احمد عبادة العربي، المسؤولية الاجتماعية واحتياجات المجتمع، مقال منشور في المركز الدولي للأبحاث والدراسات على الموقع:

[www.Medad centre .com](http://www.Medad centre .com)

2 - محمد عبد الحليم، الهيئة المنشودة للأعمال في البنوك الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة منشورة على موقع الاقتصاد الإسلامي

[www.Aliqtisad alislami .net](http://www.Aliqtisad alislami .net)

3- محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، مقال منشور على موقع الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية:

[www.crsa.net](http://www.crsa.net)

4- الموقع الرسمي . البنك الإسلامي الأردني، المتوفر على الرابط :

[www.jordanislamicbank.com](http://www.jordanislamicbank.com)



# فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

	البسمة
	إهداء
	شكر وعران
	ملخص الدراسة
الإطار العام للدراسة	
	مقدمة
أ	أولا: إشكالية الدراسة
ب	ثانيا: فرضيات الدراسة
ب	ثالثا: أهمية الدراسة
ب	رابعا: أهداف الدراسة
ج	خامسا: أسباب اختيار الموضوع
ج	سادسا: صعوبات الدراسة
ج	سابعا: منهج الدراسة
ج	ثامنا: مجال الدراسة
ج	تاسعا: مجتمع الدراسة
د	عاشرا: أدوات الدراسة
د-هـ	احدى عشر: الدراسات السابقة

و	اثني عشر: هيكل الدراسة
الفصل الأول: مدخل للتعريف بالبنوك الإسلامية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية
03	المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية
05	المطلب الثاني: خصائص البنوك الإسلامية وأهدافها
10	المطلب الثالث: الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية
12	المطلب الرابع: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية
16	المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية
16	المطلب الأول: مصادر أموال البنوك الإسلامية
19	المطلب الثاني: استخدامات أموال البنوك الإسلامية
22	المبحث الثالث: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية
22	المطلب الأول: صيغ التمويل على أساس البيوع
26	المطلب الثاني: صيغ التمويل على أساس المشاركة
31	المطلب الثالث: صيغ التمويل على أساس الإجارة
32	المطلب الرابع: صيغ التمويل على أساس البعد الاجتماعي
35	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية	

37	تمهيد
38	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة
38	المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة
41	المطلب الثاني : أهداف ومبادئ التنمية المستدامة
44	المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة
50	المبحث الثاني: التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي
50	المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي
53	المطلب الثاني: أسس وأبعاد التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي
56	المبحث الثالث: مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية المستدامة
56	المطلب الأول: مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة
63	المطلب الثاني : مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة
70	المطلب الثالث : مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة
72	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دور البنك الإسلامي الأردني في تحقيق التنمية المستدامة	
74	تمهيد
75	المبحث الأول: البنك الإسلامي الأردني

75	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن البنوك الإسلامية في الأردن
75	المطلب الثاني: نبذة عن البنك الإسلامي الأردني
77	المطلب الثالث: أعمال وهيكل البنك الإسلامي الأردني
80	المبحث الثاني: إسهامات البنك الإسلامي الأردني في تحقيق التنمية المستدامة
80	المطلب الأول: دور البنك الإسلامي الأردني في تحقيق التنمية الاقتصادية
86	المطلب الثاني: دور البنك الإسلامي الأردني في تحقيق التنمية الاجتماعية
96	المطلب الثالث: مساهمة البنك الإسلامي الأردني في المحافظة على البيئة
97	المطلب الرابع: تفاعلات البنك الإسلامي الأردني مع المجتمع المحلي وتنميته
100	خلاصة الفصل الثالث
103	خاتمة
108	قائمة المراجع
125-124	فهرس الجداول والأشكال
122-119	فهرس المحتويات



# قائمة الجداول والأشكال



فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
81	تمويلات المرابحة للبنك الإسلامي الأردني للسنوات (2008-2012).	1-3
82	تمويلات الإجارة المنتهية بالتمليك للبنك الإسلامي الأردني للسنوات (2008-2012)	2-3
83	تمويلات المشاركة للبنك الإسلامي الأردني للسنوات (2008-2009)	3-3
84	هيكل إجمالي التمويل حسب الصيغ للبنك الإسلامي الأردني للسنوات (2008-2012).	4-3
85	القطاعات الممولة من قبل البنك الإسلامي الأردني لسنتي (2008-2009)	5-3
86	إجمالي التبرعات التي قدمها البنك الإسلامي الأردني من (2010 إلى 2014)	6-3
89	عدد المستفيدين من القروض الحسنة (منذ التأسيس لغاية 2014)	7-3

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
07	خصائص البنوك الإسلامية	1-1
10	أهداف البنوك الإسلامية	2-1
15	تحديات البنوك الإسلامية	3-1
21	مصادر الأموال واستخداماتها في البنوك الإسلامية	4-1
23	الخطوات العملية للمرابحة	5-1
30	خطوات التمويل بالمضاربة	6-1
34	صيغ التمويل في المصارف الإسلامية	7-1
45	أبعاد التنمية المستدامة	1-2
79	الهيكل التنظيمي للبنك الإسلامي الأردني	1-3